الرَّدُّ على ابن عقيل الحنبلي

تأليف

الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

المتوفى ٦٢٠ هـ

تحقيق وتعليق

أحمد فريد المزيدي

ويليه

تنزيه الشريعة عن الألفاظ الشنيعة

تأليف

العالم العامل والأستاذ الفاضل الشيخ سليمان بن سحمان

من علماء نجد الأعلام

قرأه وعلق عليه

الدكتور يحيى مراد

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية

الطبعة الأولى

٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3460-4



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم اللّه الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد للّه نحمده ونستعينه ونستهديه ونستخيره، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا. من يهده اللّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله. اللهم صلِّ على سيدنا محمدٍ النبيّ وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد.

وبعد..

فهذه الرسالة التي بين أيدينا إحدى رسائل المنهج السَّلفي، منهج أهل السنة والجماعة، كتبها المصنف شيخ الإسلام ابن قدامة المقدسي الفقيه الحنبلي ليبين بها شأن ابن عقيل الحنبلي في أمره واعتقاده، وما كان عليه من بدعة واعتزال.

ولما كان الغرض من هذه الرسالة هو تزكية المسلم، وإيقافه على العقيدة الصحيحة التي كان عليها النبيّ ﷺ وأصحابه لذا فقد قمت بإخراجها من خزانات المخطوطات الدَّفينة، حتى يظهر أثر جديد من آثار ابن قدامة، وقد قمت قديماً بتحقيق كتاب المناظرة لأهل البدع في القرآن حيث كنت طالباً بكلية أصول الدين، جامعة الأزهر، القاهرة، فكان بمثابة أول عملٍ لي في مجال - تحقيق التراث - ومن وقتها عام ١٩٩٥ - لم أر كتاباً آخراً ظهر

للمصنف، فسارعت إلى تحقيق هذه الرسالة، التي أسأل اللّه أن يتقبلها مني، ويرزقني الإخلاص والثبات في الحياة وعند الممات.

وصلِّ اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

كتبه

أبو الفوارس أحمد فريد المزيدي

شعبان ١٤٢٠هـ

ترجمة موجزة للمصنف

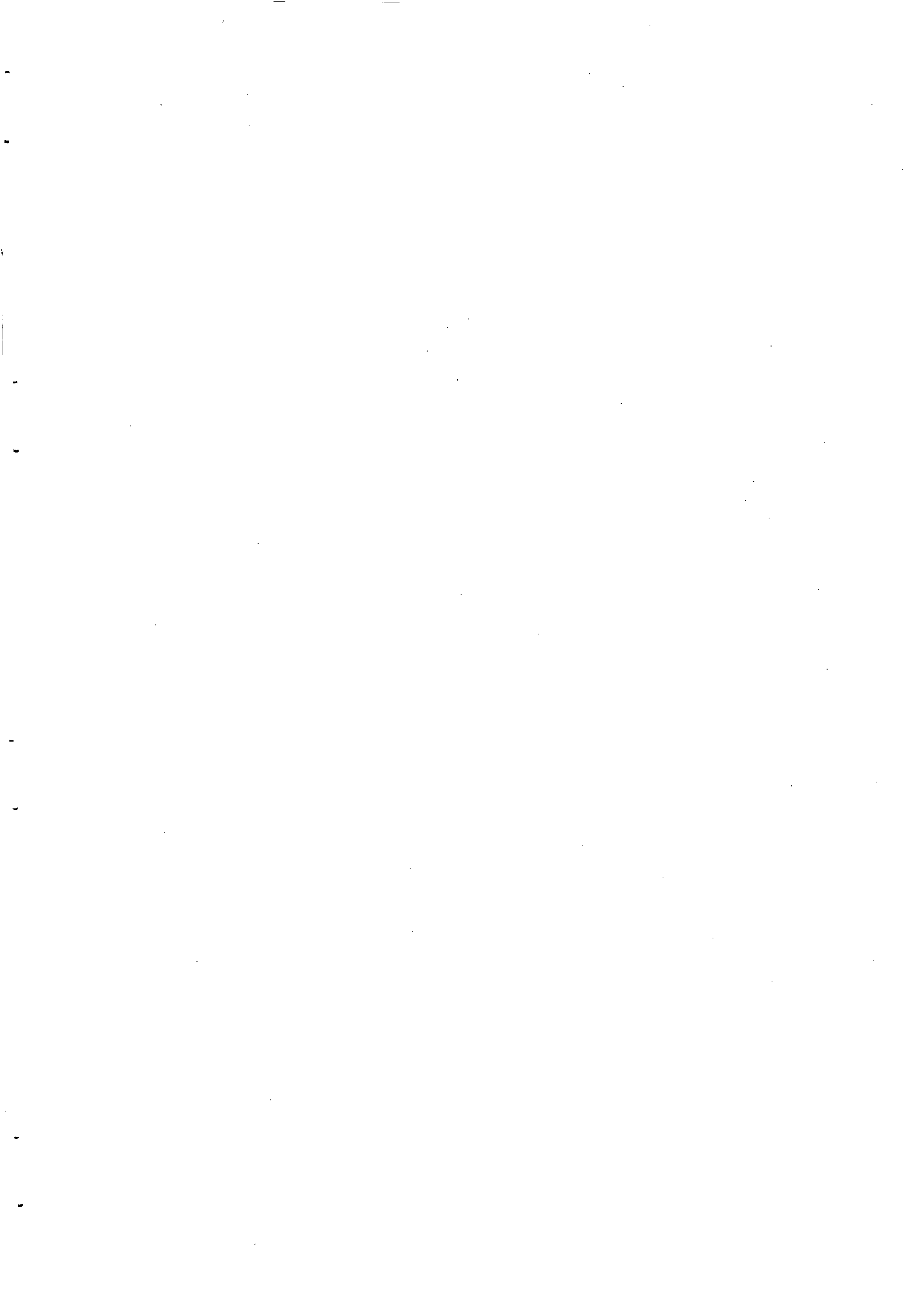
هو الإمام شيخ الإسلام وأحد الأعلام موفق الدِّين عبد اللّه بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي الجماعيلي الصالحي.

ولد في شعبان سنة ٥٤١هـ بجماعيل من جبل نابلس، أخذ العلم عن جمع كثير من علماء عصره مثل: جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي، وأبو زرعة المقدسي، وأبو بكر الكرخي، وغيرهم، وأخذ عنه العلم كثير مثل: عز الدين أبو إسحاق البعلي الحنبلي، وأبو شامة المقدسي، وعز الدين أبو الفداء المرداوي الحنبلي – ابن الفراء – وغيرهم.

قال عنه سبط بن الجوزي: «وكان صحيح الاعتقاد، مبغضاً للمشبهة»، وقال ابن كثير: «شيخ الإسلام، عالم بارع، لم يكن في عصره، بل ولا قبل دهره بمدة أفقه منه».

وصنّف الكثير في شتى العلوم والفنون منها: المغني في الفقه، ولمعة الاعتقاد، وروضة الناظر، وجنة المناظر، والمتحابين في اللّه، ومختصر في الغريب، والمناظرة لأهل البدع، كلاهما بتحقيقنا، وكذا كتابنا هذا «الرد على ابن عقيل»، وتوفي سنة ٦٢٠هـ.

وانظر ترجمته في مقدمة كتابنا «المناظرة لأهل البدع في القرآن» ـ بتحقيقنا ـ طبع مكتبة قرطبة القاهرة، وسير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٦٥، ١٧٣)، والبداية والنهاية (١٣ / ١٠٧، ١٠٩)، وشذرات الذهب (٥ / ٨٧، ٩٤).



ترجمة ابن عقيل

هو الإمام العلاّمة البحر، شيخ الحنابلة: أبو الوفاء عليّ بن عقيل بن محمد ابن عقيل بن عبد اللّه البغدادي الظفري الحنبلي، المتكلم، صاحب التصانيف، كان يسكن الظفرية وهي منسوبة إلى ظفر أحد خدام دار الخلافة.

ولد سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة في جمادى الآخره، وقيل: غير ذلك. وسمع: أبا بكر بن بشران، وأبا الفتح بن شيطا، وأبا محمد الجوهري، وأبا محمد التميمي، وأبا بكر الخطيب، والحسن بن غالب المقرئ، والقاضي أبي يعلى الفراء، وأبا إسحاق الشيرازي، وأبا الطيب الطبري، وأبا نصر بن الصباغ، والقاضي أبي عبد اللّه الدّامغاني، وأخذ العربية عن أبي القاسم بن التّبان، والقراءات على أبي الفتح بن شيطا - صاحبي أبي الحُسين البصري المعتزلي - فانحرف عن السنة.

وحدّث عنه: أبو حفص المغازلي، وأبو المعمر الأنصاري، ومحمد بن أبي بكر السِّنجي، وأبو بكر السمعاني، وأبو طاهر السِّلفي، وأبو الفتح بن برهان الأصولي، وأبو الفضل خطيب الموصل، وابن ناصر.

أقوال أهل العلم في ابن عقيل عقيدةً وعلماً:

قال الحافظ ابن حجر: وهذا الرجل من كبار الأئمة، نعم كان معتزليّاً، ثم أشهد على نفسه أنه تاب من ذلك، وصحّت توبته، ثم صنف في الردِّ عليهم، وقد أثنى عليه أهل عصره ومن بعدهم، وأطراه ابن الجوزي وعوّل على كلامه في أكثر تصانيفه.

وقال ابن الجوزي: وأفتى ابن عقيل ودرّس وناظر الفحول، واستفتى في الدِّيوان في زمن القائم، في زمرة الكبار، وجمع علم الفروع والأصول، وصنّف فيها الكتب الكبار، وكان دائم التشاغل بالعلم، حتى أني رأيت بخطه:

«إني لا يحل أن أضيع ساعة من عُمري، حتى إذا تعطّل لساني عن مذاكرة

ومناظرة، وبصري عن مطالعة، أعملتُ فكري في حال راحتي، وأنا مستطرحٌ، فلا أنهض إلا وقد خطر لي ما أسطره، وإني لأجد من حرصي على العلم، وأنا في عشر الثمانين، أشد مما كنت أجده وأنا ابن عشرين سنة».

وكان له الخاطر العاطر، والبحث عن الغامض والدقائق، وجعل كتابه المسمّى بـ «الفنون» مناطاً لخواطره وواقعاته، من تأمل واقعاته فيه عرف غَور الرجل.

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «وكان ابن عقيل كثير التعظيم للإمام أحمد وأصحابه، والردّ على مخالفيهم، وكان يتكلم كثيراً بلسان الاجتهاد والترجيح، واتّباع الدليل الذي يظهر له، ويقول: الواجب اتباع الدليل، لا اتباع أحمد.

وكان يخونه قلة بضاعته في الحديث، فلو كان متضلعاً من الحديث والآثار ومتوسعاً في علومها لكملت له أدوات الاجتهاد، وله مسائل كثيرة ينفرد بها، ويُخالف فيها المذهب، وقد يُخالفه في بعض تصانيفه، ويُوافقه في بعضها، فإن نظره كثيراً يختلف، واجتهاده يتنوع.

وقال السِّلفي: ما رأت عيناي مثل الشيخ أبي الوفاء بن عقيل، ما كان أحدٌ يقدر أن يتكلم معه لغزارة علمه، وحُسن إيراده، وبلاغة كلامه، وقوة حجته.

وقال الحافظ ابن كثير: وكان يجتمع بجميع العلماء من كل مذهب، فربما لامه أصحابه، فلا يلوي عليهم، فلهذا أبرز على أقرانه، وساد أهل زمانه، في فنون كثيرة، مع صيانة وديانة، وحُسن صورة، وكثرة اشتغال.

وقال الذهبي في «السير»: الإمام العلامة البحر، شيخ الحنابلة. وقال أيضاً: وكان يتوقد ذكاءً، وكان بحر معارف، وكنز فضائل، لم يكن له في زمانه نظير على بدعته.

وقال في «الميزان»: أحد الأعلام، وفرد زمانه علماً ونقلاً وذكاءً وتفنناً.. إلا أنه خالف السلف، ووافق المعتزلة في عدة بدع نسأل الله السلامة، فإن كثرة التبحر في علم الكلام ربما أضرّ بصاحبه، ومن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه.

وقال في «معرفة القراء»: أخذ علم الكلام عن أبي عليّ بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان - صاحبيّ أبي الحسين البصري المعتزليّ - ومن ثمّ حصل فيه شائبة تجهم واعتزال وانحرافات.

وقال ابن رجب: إن أصحابنا ينقمون على ابن عقيل تردده إلى ابن الوليد وابن التبان شيخيّ المعتزلة، وكان يقرأ عليهما في السرِّ علم الكلام، وتظهر منه في بعض الأحيان نوع انحرافٍ عن السنة وتأولٍ لبعض الصفات، ولم يزل فيه بعض ذلك إلى أن مات رحمه اللّه.

وقال ابن تيمية: ولابن عقيل أنواع من الكلام، فإنه كان من أذكياء العالم، كثير الفكر والنظر في كلام الناس، فتارة يسلك مسلك نفاة الصفات الخبرية، ويُنكر على من يُسميها صفات، ويقول: إنما هي إضافات موافقة للمعتزلة كما فعله في كتابه «ذم التشبيه وإثبات التنزيه» وغيره من كتبه، واتبعه على ذلك أبو الفرج بن الجوزي في «كفِّ التشبيه بكفِّ التنزيه» وفي «منهاج الوصول» وتارة يُثبت الصفات الخبرية ويردّ على النفاة والمعتزلة بأنواعٍ من الأدلة الواضحات، وتارة يُوجب التأويل كما فعلته في كتابه: «الانتصار لأصحاب الحديث» فيوجد في كلامه من الكلام الحسن البليغ ما هو مُعظّم مشكور، ومن الكلام المخالف للسنة والحق ما هو مذموم ومدحور، ولابن عقيل من الكلام في ذمِّ من خرج عن الشريعة من أهل الكلام والتصوف ما هو معروف..

مصادر الترجمة:

طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٩)، الذيل (٣/ ١١٨، ١٣٥)، مناقب الإمام أحمد (٥٢٦، ٥٢٧)، المنتظم (٩/ ٢١٢)، سير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٤٣)، معرفة القراء (١/ ٣٨٠)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٦)، لسان الميزان (٤/ ٢٤٣)، المنهج الأحمد (٢/ ٢٥٢، ٢٧٠)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٠)، (٧/ ٢٦٣)، (٨/ ٦٠، ٦١).

منهج التحقيق

اتبعت الخطوات التالية في عملي في هذا الكتاب:

أولاً: نسخ المخطوط، الواقع تحت رقم ١٣ مجاميع بآصفية حيدر آباد، وعدد أوراقه ١٣ ورقة ذات وجهين، وعدد الأسطر ٢٥ سطراً تقريباً، ويُلاحظ أن بالنسخة آثار أرضة وترقيع وترميم.

وقد نسخها عبد الرحمن بن عثمان بن باشوني آل جلاجل السنّي النجدي عام ١٣٠٤هـ.

ثانياً: ضبط النص ضبطاً علمياً صحيحاً، مع مراعاة تفصيله وترقيمه، حتى يبدو سليماً واضحاً.

ثالثاً: تخريج الأحاديث النبوية الواردة تخريجاً علمياً.

رابعاً: عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها في كتاب اللّه.

خامساً: التعليق على بعض المواضع والمسائل التي رأينا أهمية الإشارة إليها.

سادساً: عمل مقدمة تشمل التعريف بالكتاب والمصنف، والمنهج المتبع في تحقيقه.

وآخراً أسأل اللّه أن يهدينا سواء السبيل.

كتبه

أبو الفوارس أحمد فريد المزيدي

جامعة الأزهر كلية أصول الدين

شعبة الحديث ١٤٢٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

قال الشيخ الامام الاوحد الصدر الكبير موفق الدين شيخ الاسلام ناصر السنة
قامع البدعة امام العلما وسيد ورثة الانبيا ابو محمد عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة
المقدسي الحنبلي رحمه الله تعالى ورضي عنه آمين الحمد لله حمدا موافيا للنعم مكافيا
لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده
واشهد ان محمدا صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله خاتم انبيائه وخير عبيده صلى الله عليه
وعلى آله وصحابته وسائر المتمسكين بسنته المحتذين لطريقه اما بعد فاني
وقفت على فضيحة ابن عقيل التي سماها نصيحة وتاملت ما اشتملت عليه من البدع
القبيحة والشناعة على سالكي الطريق الواضحة الصحيحة فوجدتها فضيحة لقائلها
قد هتك الله تعالى بها ستره وابدا بها عورته ولولا انه قد تاب الى الله عز وجل
منها وتنصل ورجع عنها واستغفر الله تعالى من جميع ما تكلم به من البدع او كتبه بخطه
او صنفه او نسب اليه لعددناه في جملة الزنادقة والحقناه بالمبتدعة المارقة
ولكنه لما تاب واناب وجب ان يحمل منه هذه البدعة والضلالة على انها كانت
قبل توبته في حال بدعته وزندقته ثم قد عاد بعد توبته الى نص السنة والرد
على من قال بمقالته الاولى باحسن كلام وابلغ نظام واجاب على الشبه التي
ذكرت باحسن جواب وكلامه في ذلك كثير في كتب كبار وصغار واجزا مفردة
وعندنا من ذلك كثير فلعل احسانه يمحو اساءته وتوبته تمحو بدعته فان الله تعالى
يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيات ولقد كنت اعجب من الائمة من اصحابنا
الذين كفروه واهدروا دمه وافتوا باباحة قتله وحكموا بزندقته قبل توبته
ولم ادر اي شي اوجب هذا في حقه وما الذي اقتضى ان يبالغوا فيه هذه
المبالغة حتى وقفت على هذه الفضيحة فعلمت ان بها وامثالها استباحوا دمه
وقد عثرت له على زلات قبيحة ولكن لم اجد عنه مثل هذه التي بالغ فيها في تهجين
السنة مبالغة لم يبالغها معتزلي ولا غيره وكان اصحابنا يعيرونه بالزندقة
فقال الشيخ ابو الخطاب محفوظ بن احمد الكلوذاني رحمه الله تعالى
في قصيدته يقول فيها

ومذكنتا

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

عن التفكر في الله عز وجل وقال مالك رحمه الله ورضي عنه الكلام في الدين اكرهه ولم يزل
اهل بلدنا يكرهونه ولا احب الكلام الا فيما تحته عمل فاما الكلام في الدين وفي الله عز وجل
فالسكوت احب الي لاني رايت اهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين الا ما تحته عمل والذي
قاله مالك رحمه الله تعالى عليه جماعة العلما والفقها قديما وحديثا من اهل الحديث والفتوى
وانما خالف ذلك اهل البدع فاما الجماعة فعلى ما قال مالك فاذا اردتم الكلام والتوسع
في العلم فابحثوا في الفقه ومسايله واحكامه والفرايض ومسايلها والمناسخات وقسم
التركات ومسايل الاقرار والولاء ودور [illegible] وجوه ثم الوصايا ومسايلها ثم المسايل التي تعمل
بالجبر والمقابلة والحساب والمساحة فلكم في هذا سعة عن الخوض فيما قد نهيتم عن
الخوض فيه مما لم يتكلم فيه سلفكم وكرهه علماؤكم ولا يفضي بكم الا [illegible] ولا تخلو فيه من احداث
بدعة [illegible] فيها ابليس ويمقتكم الله بها ويتبرا منكم نبيكم صلى الله عليه وسلم من اجلها ويفارقكم اخوانكم
من اهل السنة لمفارقتكم سنة نبيكم عليه افضل الصلاة والسلام وتردون عن حوض نبيكم صلى الله
عليه وسلم كما قد جاء انه ياتي يوم القيمة قوم الى الحوض فيختلجون دونه والنبي صلى الله عليه وسلم قال
فاقول اصحابي اصحابي فيقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك فاقول بعدا وسحقا اعاذنا الله
واياكم من ذلك وعليكم ان لزمتم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم وقبلتم وصيته وسلكتم طريق سلفكم
وتركتم الفضول فكونوا على يقين من السلامة وابشروا بالفضل والكرامة والخلود في
دار المقامة مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين
وحسن اوليك رفيقا وفقنا الله تعالى واياكم لما يرضيه برحمته آمين والحمد لله
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد ونبينا محمد نبي الخير وقايد الخير ورسول الرحمة وسلم

سوده الفقير الى القدير عبد الرحمن بن عثمان
ابن راشد بن عثمان آل جلاجل السني
النجدي اللهم اغفر له ولوالديه
ومشايخه واخوانه
ومن دعا له
آمين
١٣٠٢ [illegible] رمضان

بلغ تصحيحا [illegible] والحمد لله

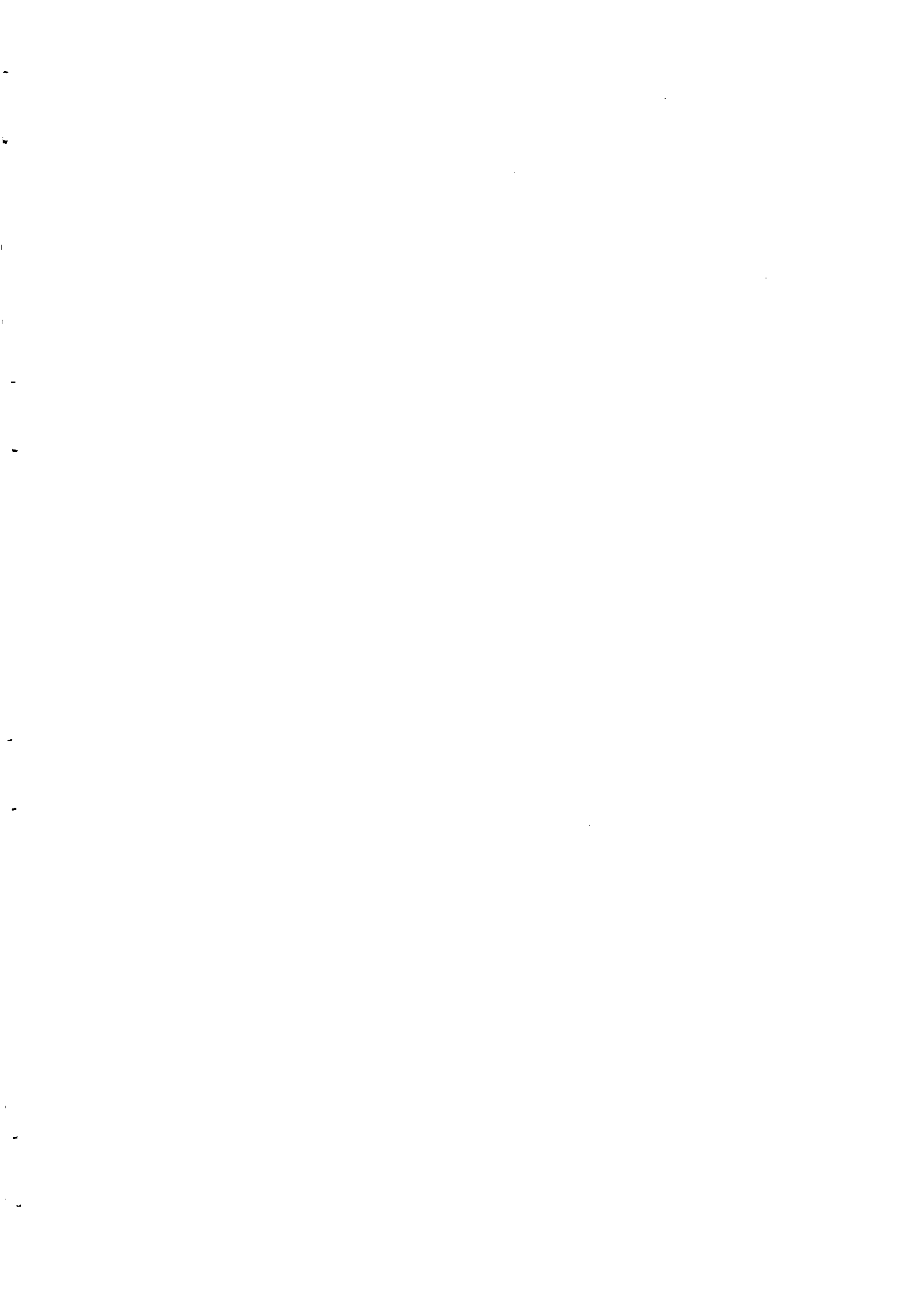
صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط



بسم اللّه الرحمن الرحيم

كتاب فيه الرد على ابن عقيل لشيخ الإسلام موفق الدين أبي محمد عبد اللّه بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، رحمه اللّه.

وهي: رسالته إلى أهل العين.



بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربِّ العالمين

قال الشيخ الإمام الأوحد الصدر الكبير، موفق الدِّين شيخ الإسلام، ناصر السنة، قامع البدعة إمام العلماء وسيد ورثة الأنبياء: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي رحمه الله، ورضي عنه.. آمين الحمد لله حمداً موافياً لنعمه مكافئاً لمزيده.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مُخلصٍ في توحيده، وأشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله خاتم أنبيائه وخير عبيده صلى الله عليه وعلى آله وصحابته وسائر المتمسكين بسنته المحتذين لطريقه...

أما بعد..

فإنني وقفت على فضيحة ابن عقيل التي سمّاها نصيحة، وتأملت ما اشتملت عليه من البدع القبيحة والشناعة على سالكي الطريق الواضحة الصحيحة، فوجدتها فضيحة لقائلها قد هتك الله تعالى بها ستره، وأبدى بها عورته، ولولا أنه قد تاب إلى الله عزَّ وجل منها وتنصّل ورجع عنها، وأستغفر الله تعالى من جميع ما تكلم به من البدع أو كتبه بخطه أو صنفه أو نُسب إليه لعددناه في جُملة الزّنادقة وألحقناه بالمبتدعة المارقة، ولكنه لما تاب وأناب، وجب أن يحمل من هذه البدعة والضلالة على أنها كانت قبل توبته في حال بدعته، ثم قد عاد بعد توبته إلى نصّ المسنة، والردِّ على من قال بمقالته الأولى: بأحسن كلام وأبلغ نظام وأجاب على الشُّبه التي ذُكرت بأحسن جواب، وكلامه في ذلك كثير في كتبٍ كبار وصغار وأجزاء مفردة، وعندنا من ذلك كثير فلعل إحسانه يمحو إساءته، وتوبته تمحو بدعته، فإن الله تعالى يقبل التوبة عن عباده ويعفوا عن السيئات، ولقد كنت أعجب من الأئمة من أصحابنا الذين كفّروه وأهدروا دمه، وأفتوا بإباحة قتله، وحكموا بزندقته قبل

توبته، ولم أدرِ أي شيء أوجب هذا في حقه، وما الذي اقتضى أن يُبالغوا فيه هذه المبالغة، حتى وقفت على هذه الفضيحة، فعلمت أن بها وأمثالها استباحوا دمه، وقد عثرت له على زلاّتٍ قبيحة، ولكن لم أجد عنه مثل هذه التي بالغ فيها في تهجين السنة مبالغة لم يبلغها مُعتزليّ ولا غيره، وكان أصحابنا يُعَيّرونه بالزندقة.

فقال الشيخ أبو الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني رحمه اللّه تعالى في قصيدته يقول فيها: ..... [ق/٢/ب] [من الطويل]

ومذ كنت من أصحاب أحمد لم أزل أُناضل عن أعراضهم وأُحامي

وما صدّني عن نصرة الحق مطمع ولا كنت زنديقاً حليف خِصام

يُعرّض بابن عقيل حيث نُسب إلى ذلك.

وبلغني: أن سبب توبته أنه لما ظهرت منه هذه الفضيحة أهدر الشريف أبو جعفر رحمه اللّه تعالى دَمه، وأفتى هو وأصحابه بإباحة قتله، وكان ابن عقيل يخفي مخافة القتل فبينما هو يوماً راكب في سفينة، فإذا في السفينة شابٌ يقول: تمنيت لو لقيت هذا الزَّنديق ابن عقيل حتى أتقرب إلى اللّه تعالى بقتله وإراقة دمه، ففزع وخرج من السفينة، وجاء إلى الشَّريف أبي جعفر فتاب واستغفر.

وها أنا أذكر توبته وصفتها بالإسناد، ليعلم أن ما وجد من تصانيفه مخالف للسنة، فهو مما تاب منه، فلا يَغترّ به مُغتر، ولا يأخذ به أحدٌ فيضل، ويكون الآخذ به كحاله قبل توبته في زندقته، وحِلِّ دمه.

* أخبرنا الشيخ الإمام الثقة المسند أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادي بقراءتي عليه في ذي القعدة سنة ثلاث وستمائة بمسجدنا المحروس بظاهر دمشق حرسها اللّه تعالى قلت له: أخبركم القاضي الأجل العالم: أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد البزّار إجازة إن لم يكن سماعاً، قال: حضرت يوم الاثنين الثامن من المحرم سنة خمس وستين وأربعمائه توبة الشيخ الإمام أبي الوفاء ابن عقيل في مسجد الشّريف أبي جعفر رحمه اللّه تعالى في نهر مُعَلّى، وحضر في ذلك اليوم خلقٌ كثير، قال: يقول علي بن عقيل: إنني أبرأ إلى اللّه

تعالى من مذاهب المبتدعة: الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والترحم على أسلافهم، والتكثير بأخلاقهم، وما كنت علقته ووجد بخطي من مذاهبهم، وضلالاتهم، فأنا تائب إلى اللّه سبحانه وتعالى من كتابته وقراءته، وإنه لا يحل لي كتابته ولا قراءته ولا اعتقاده، وذكر شيئاً آخر، ثُم قال: فإني أستغفر اللّه وأتوب إليه من مخالطة المبتدعة المعتزلة وغيرهم، ومكاثرتهم والترحم عليهم، والتعظيم لهم، فإن ذلك كله حرام ولا يحل لمسلم فعله لقول النبي ﷺ: «من عَظَّم صاحب بدعة فقد أعان على هدم الإسلام»، وقد كان سيدنا الشّريف أبو جعفر أدام اللّه علوه، وحرس على كافّتنا ظله ومن معه من الشيوخ والأتباع سادتي وإخواني أحسن اللّه عن الدين والمروءة جزاءهم.

مُصيبتي في الإنكار عليَّ لما شاهدوه بخطي في الكتب التي أبرأ[ق/٣/أ] إلى اللّه تعالى منها، وأتحقق إنني كنت مُخطئاً فيها غير مصيب، ومتى حُفظ عليّ ما يُنافي هذا الخطِّ، وهذا الإقرار فلإمام المسلمين أعزّ اللّه سلطانه مكافأتي على ذلك بما يوجبه الشرع من ردع ونَكال وإبعادٍ وغير ذلك، وأَشهدت اللّه تعالى وملائكته وأولي العلم على جميع ذلك غير مُجبر ولا مُكره، وباطني وظاهري في ذلك سواء، قال اللّه تعالى: ﴿ومن عاد فينتقم اللّه منه واللّه عزيزٌ ذو انتقام﴾ [المائدة: ٩٥] ثم كتب الشهود لخطوطهم وهذه نسختها:

أُشهد في المقرِّ على إقراره بجميع ما تضمنه هذا الكتاب، وكتب عبد اللّه بن رضوان في المحرم سنة خمس وثمانين وأربعمائه بمثل ذلك: أَشهدني، وكتب محمد بن عبد الرزاق بن أحمد بن السنيّ في التاريخ أَشهدني المقر على إقراره بجميع ما تضمنه هذا الكتاب، وكتب الحسن بن عبد الملك بن محمد بن يوسف، سمعت إقرار المقر بذلك، وكتب محمد بن أحمد بن الحسن، أَشهدني المقر على نفسي بذلك، وكتب عليّ بن عبد الملك بن محمد بن يوسف آخرها، وكتب محمد بن عبد الباقي بن محمد بن عبد اللّه وحضر في هذا اليوم في مسجد الشريف خلق كثير فهذه الفضيحة من جملة ما تاب منه إلى اللّه وأقر بأنه ضلال وبدعة، وأنه متى وجد بخطه وجبت مقابلته عليه، وينتقم اللّه منه فكيف يحتج بقوله؟ هذا محتج أو يغتر به مغترٌّ، أو يقول بقوله به قائل، أو يتعلق به متعلق مع شهادة قائله عليه بالضلال وإجماع العلماء من أهل بلدته

على استتابته منه وإهدار دمه به وبأمثاله، وهذا أدلّ شيء على خطئه وضلاله، وإن كانت هذه المقالة صدرت منه بعد توبته فهذا دليل على زندقته وإصراره على بدعته[١] ورجوعه إلى ضلالته، فإن معنى الزندقة إظهار الحق واعتقاد خلافه، وهو النفاق الذي كان على عهد رسول اللّه ﷺ ويُسمّى اليوم: الزندقة. وهذا الرجل قد صنّف في نفي تأويل الصفات والردّ على متأولها جزءاً مفرداً، وصنف في الحرف والصوت جزءاً مفرداً، وصنّف كتاب «الانتصاف» للسنة وغيرها من الكتب وملأها من السنة والرد على المبتدعة، فإن كان يُظهر ذلك ويُبطن هذا، ويعتقده فهو زنديق، فكيف يجوز أن يحتج محتجٌ بمقالته، أو يرضى لنفسه بمثل حاله، أو يضل بضلالته، ونعوذ باللّه تعالى، ولا يظن به هذا ولكن لما علمت من حالتين: حالة بدعة وحالة توبة، نسبنا كل ما وجد من كلامه من البدع إلى حالة [ق/٣/ب] البدعة لا غير وما عادتي ذكر معائب أصحابنا وإنني لأُحب ستر عورتهم، ولكن وجب بيان حال هذا الرجل حين اغتر بمقالته قومٌ، واقتدى ببدعته طائفة من أصحابنا وشككهم في اعتقادهم حسن ظنهم فيه واعتقادهم أنه من حملة دعاة السنة، فوجب حينئذٍ كشف حاله وإزالة حسن ظنهم فيه ليزول عنهم اغترارهم بقوله وينحسم الدّاء بحسم سببه، فإن الشيء يزول من حيث ثبت وباللّه التوفيق والمعونة، نسأل اللّه تعالى أن يثبّتنا على الإسلام والسنة.

وعلى كل حالٍ فهو قد نَفَر من التقليد، وأنكر حُسن الظن بالمشايخ، وكيف يُحسن الظن فيمن يُنكر حُسن الظن به؟ وكيف يقبل قول من ينهى عن قبول قول غيره؟ وينبغي لنا أن نقبل قوله في نفسه فيُساء الظن به ولا نقبل قوله في غيره كمن أقرّ بشيءٍ عليه وعلى غيره قبل قوله عليه ولم يقبل على غيره، وها أنا أُجيب عن مقالته إن شاء اللّه تعالى فصلاً فصلاً وأُبيّن عوار كلامه فرعاً

---

(١) قال الإمام أبو شامة المقدسي: «وقد غلب لفظ البدعة على الحدث المكروه في الدين مهما أطلق هذا اللفظ، ومثله لفظ المبتدع، لا يُكاد يستعمل إلا في الذم، وأما من حيث الاشتقاق، فإنه يُقال ذلك في المدح والذم، لأن المراد أنه شيء مخترع على مثالٍ سبق، لهذا يُقال في الشيء الفائق جمالاً وجودة: ما هو إلا بدعة. (الباعث على إنكار البدع والحوادث ص٢٤).

وأصلاً بتوفيق اللّه ومعونته(١).

أما قوله: إنا كنا أعزاء بين أهل المذاهب فها نحن اليوم سبعون منفيون محصورون إلى آخر كلامه.

فهذا إيمان منه إلى أن أسلافنا رحمهم اللّه تعالى كانوا على قول ونحن على غيره، وأننا إن أحدثنا مقالة غير مقالتهم استحققنا بها العقوبة، وهذا

---

(١) قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: «ففي سنة إحدى وستين اطلعوا على كتبٍ فيها شيء من تعظيم المعتزلة، والترّحم على الحلاّج وغير ذلك، ووقف على ذلك الشّريف أبو جعفر وغيره، فاشتدّ ذلك عليهم، وطلبوا أذاه، فاختفى، ثم التجأ إلى دار السلطان، ولم يزل أمره في تخبط إلى سنة خمسٍ وستين، فحضر في أولها إلى الدِّيوان، ومعه جماعةٌ من الأصحاب، فاصطلحوا ولم يحضر الشريف أبو جعفر، لأنه كان عاتباً على وُلاة الأمر بسبب إنكارٍ منكرٍ قد سبق ذكره في ترجمته. فمضى ابن عقيل إلى بيت الشّريف وصالحه وكتب خطه: يقول عليٌّ بن عقيل بن محمد: إني أبرأ إلى اللّه تعالى من مذاهب مبتدعة الاعتزال وغيره، ومن صحبة أربابه، وتعظيم أصحابه، والتّرحم على أسلافهم، والتّكثر بأخلاقهم، وما كنت علقته، ووجد بخطي من مذاهبهم وضلالتهم، فأنا تائبٌ إلى اللّه تعالى من كتابته، ولا تحل كتابته، ولا قراءته، ولا اعتقاده. وإنني علّقت مسألة الليل في جملة ذلك، وإن قوماً قالوا: هو أجساد سود.

وقلت: الصحيح ما سمعته من الشيخ أبي عليّ، وأنه قال: هو عدمٌ ولا يُسمّى جسماً، ولا شيئاً أصلاً، واعتقدتُ أنا ذلك، وأنا تائبٌ إلى اللّه تعالى منهم. واعتقدتُ في الحلاّج أنه من أهل الدِّين والزّهد والكرامات، ونصرت ذلك في جزء عملته، وأنا تائبٌ إلى اللّه تعالى منه، وأنه قُتل بإجماع علماء عصره، وأصابوا في ذلك، وأخطأ هو، ومع ذلك فإني أستغفر اللّه تعالى وأتوب إليه من مخالطة المعتزلة، والمبتدعة، وغير ذلك، والترّحم عليهم، والتعظيم لهم، فإن ذلك كله حرام، ولا يحل لمسلمٍ فعله لقول النبي ﷺ: «من عظّم صاحب بدعة فقد أعان على هَدمِ الإسلام». وقد كان الشريف أبو جعفر ومن معه من الشيوخ والأتباع ساداتي وإخواني حرسهم اللّه تعالى مصيبين في الإنكار عليّ لما شاهدوه بخطي من الكتب التي أبرأ إلى اللّه تعالى منها، وأتحقق أني كنت مخطئاً غير مُصيب. ومتى حُفظ عليَّ ما ينافي هذا الخط، وهذا الإقرار فلإمام المسلمين مُكافأتي على ذلك. وأشهدت اللّه وملائكته وأولي العلم على ذلك غير مجبر، ولا مُكره، وباطني وظاهري – يعلم اللّه تعالى– في ذلك سواء، قال تعالى: ﴿ومن عادَ فينتقم اللّه منه واللّه عزيزٌ ذو انتقام﴾ [المائدة: ٩٥].

وكتب يوم الأربعاء عاشر محرم سنة خمسٍ وستين وأربعمائة، وكانت كتابته قبل حضوره الديوان بيوم، فلما حضر شهد عليه جماعةٌ كثيرة من الشهود والعلماء. (ذيل طبقات الحنابلة ٣/١١٨، ١٣٥).

كذب وفرية، وقول من لا حياء له ولا دين فليخبرنا أي شيء أحدثناه، وأي مقالة خالفنا فيها أسلافنا؟ فإن قال: تركتم تأويل الآيات والأخبار الواردة في الصفات، وادّعى أن السلف تأولوها وفسروها فقد أفك وافترى وجاء بالطّامة الكبرى، فإنه لا خلاف في أن مذهب السلف الإقرار والتسليم وترك التعرض للتأويل والتمثيل، ثم إن الأصل عدم تأويلهم فمن ادعى أنهم تأولوها فليأت ببرهانٍ على قوله، وهذا لا سبيل إلى معرفته إلا بالنقل والرواية فلينقل لنا ذلك عن رسول اللّه ﷺ أو عن صحابته، أو عن أحد من التابعين، أو الأئمة المَرضيّين، ثم المدعى لذلك من أهل الكلام وهم أجهل الناس بالآثار وأقلهم علماً بالأخبار وأتركهم للنقل، فمن أين لهم علم بهذه ومن نقل منهم شيئاً لم يقبل نقله ولا يلتفت إليه، وإنما لهم الوضع والكذب وزور الكلام ولا خلاف بين أهل النقل سنيهم وبدعيهم من أن مذهب السلف رضي اللّه عنهم في صفات اللّه سبحانه وتعالى الإقرار بالأوامر لها والتسليم لقائليها وترك التعرض لتفسيره، بذلك جاءت الأخبار عنهم مجملة ومفصلة: فروي عن مالك بن أنس والأوزاعي [ق/٤/ب] وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد في الأحاديث في الصفات: أمروها كما جاءت.

وقال أبو عمر بن عبد البر في كتاب العلم[١]: ما جاء عن النبي ﷺ في نقل الثقات وصحَّ عن الصحابة رضي اللّه عنهم فهو علمٌ يدان به، وما أُحدث بعدهم ولم يكن له أصل فيما جاء عنهم، فهو بدعة وضلالة، وما جاء في أسماء اللّه وصفاته عنهم نُسلِّم له، ولم يُناظر [فيه] كما لم يُناظروا [فيه] ورواها السّلف وسكتوا عنها، وكانوا أعمق الناس علماً، وأوسعهم فهماً، وأقلهم تكلفاً ولم يكن سكوتهم عن عمى فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر.

وروى محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة أنه أجمع أهل العلم في المشرق والمغرب على أن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات لا تُفسر أو كما قال.

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٦).

وقال حنبل[١]: سألت أبا عبد اللّه أحمد بن محمد بن حنبل رضي اللّه عنه عن هذه الأحاديث التي تروى: «أن اللّه تبارك وتعالى يُرى وأنه ينزل إلى سماء الدنيا، وأنه يضع قدمه»[٢]، وما أشبه ذلك.

---

(١) هو حنبل بن إسحاق الشيباني صاحب كتاب المحنة للإمام أحمد، وهذا الأثر رواه أبو بكر الخلال، عن عليّ بن عيسى بن الوليد، وهو من شيوخه في كتاب السنة من الجامع، ولم نقف له على ترجمة، والخلال يروي عن جماعة من المجاهيل، وذلك لأنه كان يطلب مسائل الإمام أحمد بنزولٍ وعُلو، فيكتبها كيفما اتفق له، واللّه أعلم.

(٢) هو حديثٌ صحيح روي من أكثر من وجه، ومن عدة طرق، وبألفاظ مختلفة ومتقاربة وتاماً ومختصراً. وقال العقيلي: والحديث في نزول اللّه عزّ وجل إلى السماء الدنيا، ثابتٌ فيه أحاديث صحاح الضعفاء الكبير (٢/٩٣). ومنها ما رواه الإمام عليٌّ رضي اللّه عنه كما في مسند أحمد (١/١٢٠)، والدارمي (١٤٨٣، ١٤٨٥)، وابن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية (١٣٣)، وابن بطة في الإبانة (١٧٠)، بتحقيقنا، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٧٤٨)، والدارقطني في النزول (١- وما بعده)، والطبراني في الأوسط. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/٢٢١): «وفيه ابن إسحاق، وهو ثقة مدلس، وقد صرّح بالتحديث وإسناده حسن» اهـ، وصححه الشيخ أحمد شاكر كما في شرح المسند (٩٦٨)، والألباني في الإرواء (٢/١٩١)، وله شاهد من حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم (٥٢٣)، وأحمد في المسند (٢/٢٨٣)، والآجري في الشريعة (٧٥٠)، والدارقطني في النزول (٥٢، ٦٤)، ولابن مسعود عند أحمد في المسند (١/٤٤٦)، والدارمي في الرد على الجهمية (١٣٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١٩٨)، والدارقطني في النزول (١٠)، والآجري في الشريعة (٧٥٨، ٧٥٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٧٥٧)، وابن بطة في الإبانة (١٦٥)، بتحقيقنا، وقد صححه الشيخ أحمد شاكر في شرح المسند (٣٨٢١). ولأبي الدرداء عند ابن جرير الطبري (١٥/١٣٩)، والدارمي في الرد على الجهمية (١٢٨)، والطبراني في الأوسط (٤٦٧٢) [مجمع البحرين]، وابن خزيمة في التوحيد (١٩٩)، والدارقطني في النزول (٧٣)، والعقيلي في الضعفاء (٢/٩٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٧٥٦). وفي هذا الحديث فيه زيادة منكر كما ذكر الحافظ العقيلي، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٣٩)، وابن حبان في المجروحين (١/٣٠٨)، والذهبي في الميزان (٢/٩٨)، وابن كثير في التفسير (٥/١٠٠)، والعراقي في تخريج الإحياء (٣/٨٧٣)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/٤١٢): «رواه البزار وفيه زيادة بن محمد وهو ضعيف». وعن عمر بن عبسة: رواه أحمد (٤/٣٨٥)، والدارقطني في النزول (٩٧)، واللالكائي (٧٦١). وعن السيدة عائشة رضي اللّه عنها كما في الترمذي (٧٣٩)، وابن ماجه (١٣٨٩، ١٣٩٠)، وابن أبي عاصم في السنة (٥١٠)، وأحمد في المسند (٦/٢٣٨)، والدارقطني في النزول (١٨٩)، والبيهقي في الشعب (٣٨٢٦)، وغيرهم من الصحابة رضوان اللّه عليهم.

فقال أبو عبد اللّه رضي اللّه عنه: نؤمن بها ونصدق بها ولا نرد منها شيئاً إذا كانت بأسانيد صحاح ولا نردّ على الرسول ﷺ قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول ﷺ حق، ولا يُوصف اللّه تعالى بأكثر مما وصَفَ به نفسه بلا حدٍّ ولا نهاية ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ [الشورى: ١١] فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، لا نتعدَّى ذلك، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت، نؤمن بهذه الأحاديث ونقرها ونمرّها كما جاءت بلا كيف ولا مَعنى إلا على ما وصف به نفسه تبارك وتعالى، وهو كما وصف نفسه: سميع بصير بلا حدٍّ ولا تعدية صفاته منه، وأنه لا نتعدى القرآن والحديث والخبر ولا نعلم كيف ذاك إلا بتصديق الرسول ﷺ وتثبيت القرآن.

وقال أبو عبد اللّه: ثنا وكيع يوماً بحديثٍ من هذه الأحاديث فاقشعر زكريا بن عَدي، فقال وكيع وغضب: أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث ولا ينكرونها، وهذا مما لا نعلم فيه بين سلفنا رحمهم اللّه اختلاف، والمنكر له إما جاهل أو متجاهل قليل الدين والحياء لا يخاف من اللّه تعالى إذا كذب ولا يستحيّ من الناس إذا كذب، ونحن على طريق سلفنا وجادة أئمتنا وسنة نبينا ﷺ ما أحدثنا قولاً ولا زدنا زيادة، بل آمنّا بما جاء وأمررناه كما جاء، وقلنا بما قالوا، وسكتنا عما سكتوا عنه، وسلكنا حيث سلكوا، فلا وجود لنسبة الخلاف والبدعة إلينا[١]، وإنما تكلم ابن عقيل على حال[ق/٥/أ] نفسه في

---

(١) قال الإمام الفقيه ابن قدامة: أخبرنا الشيخ أبو بكر عبد اللّه بن محمد بن النقور، أنبأنا أبو بكر أحمد بن عليّ بن الحسن الطريثيثي إذناً، قال: أخبرنا أبو القاسم هبة اللّه بن الحسن الطبري، قال: أنبأنا أحمد بن محمد بن حفص، أنبأنا أحمد بن محمد بن المسلمة، حدثنا سهل بن عثمان بن سهل، قال: سمعت إبراهيم بن المهتدي، يقول: سمعت داود ابن طلحة، يقول: سمعت عبد اللّه بن أبي حنيف الدّوسي، يقول: سمعت محمد بن الحسن يقول: «اتفق الفقهاء كلهم من الشرق والغرب على: الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول اللّه ﷺ في صفة الربّ عزّ وجل، من غير تفسير، ولا وصف، ولا تشبيه، فمن فسّر شيئاً من ذلك، فقد خرج مما كان عليه النبيّ ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسّروا، ولكن آمنوا بما في الكتاب والسنة، ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة، لأنه وصفه بصفة لا شيء». وانظر: ذم التأويل للمصنف (ص ١٥-١٦)، وتاريخ بغداد (٦ / ١٧٨)، والميزان (١ / ٦٨).

حال بدعته حين أَحدث في دين اللّه عز وجل، وخالف سلفه وأئمته وسادة أهل مذهبه واتبع أهل الكلام والبدع، وفارق السنة وأخذ في البدعة، أهدر دمه وأُخيف سربه، وقُصد بالأذى والتشريد والإخافة والتطريد، وصار ذَليلاً حقيراً فنسب حاله إلى من سواه، وجعل الحدث منه حادثاً ممن عداه، وكسى وصفه لغيره، وعَيّر أهل السنة بمثل ذنبه، كما قيل: رمتني وانسلّت.

أما أهل السنة المتبعين للآثار السالكين طريق السلف الأخيار فما عليهم غضاضة ولا يلحقهم عارٌ، منهم العلماء العاملون، ومنهم الأولياء والصالحون، ومنهم الأتقياء الأبرار والأصفياء والأخيار، أهل الولايات والكرامات، وأهل العبادات والاجتهادات بذكرهم تُزّين الكتب والدفاتر، وأخبارهم تُحسّن المحافل والمحاضر، وتحيا القلوب بذكر أخبارهم، وتحصل السعادة باقتفاء آثارهم، بهم قام الدين، وبه قاموا وبهم قاموا، وبهم نطق الكتاب، وبه نطقوا، وهم مفزع الخلق عند اشتداد الأمور عليهم، فالملوك فمن دونهم يقصدون زياراتهم ويتبركون بدعائهم، ويستشفعون إلى اللّه سبحانه وتعالى بهم، فنحن أصحاب المقامات الفاخرة، ولنا شرف الدنيا والآخرة، ومن نظر في كتب العلماء التي أُفردت لذكر الأولياء لم يجد فيهن إلا منّا، ومتى نقلت الكرامات لم تنقل إلا عنَّا، ومتى أراد واعظ أو غيره يطيب مجلسه ويزينه زينة بأخبار بعض زهادنا، أو كرامات عبادنا، أو وصف علمائنا وعند ذكر صالحينا تنزل الرحمة، وتطيب القلوب، ويُستجاب الدعاء، ويكشف البلاء ولله در القائل: [من الرمل]

ذهبت دولة أصحاب البدع … ووهى حبلُهُمُ ثم انقطع

وتداعى بانصداع شملهم … حزبُ إبليسَ الذي كان جمع

هل لكم باللّه في بدعتكم … من فقيرٍ أو إمامٍ يُتّبَع

مثل سفيان أخي الثوري الذي … علمه الناس خفيات الورع

أو سليمان أخي التيم الذي … هجر النوم لهول المطلع

أو إمام الحرمين مالكاً … ذلك البحرُ الذي لا يُنْتَزَع

أو فقيه الشام أوزاعيها … ذاك لوقار عن القرا قرع

أو فتى الإسلام أعني أحمداً … ذاك حصن الدين أن حصن منع

لم يخف سوطَهُمُ إذ خوّفوا لا ولا سيفَهُمُ حين لمع[ق/٦/أ]

أما هو حزبه من أهل الكلام، فما ذكرهم إلا ذمّهم والتحذير منهم، والتنفير من مجالستهم والأمر بمباينتهم وهجرانهم، وترك النظر في كتبهم، لا يثبت لأحد منهم قدم في الولاية ولا يقوم لهم في الصالحين راية، ولا يكون لأحد منهم كرامة ولا يرون ربهم في الآخرة، ولا كرامة، يكذبون بكرامات الصالحين، وينكرون نعمة اللّه على عباده المؤمنين، فهم في الدنيا ممقوتون، وفي الآخرة معذبون، لا يفلح منهم أحد ولا يوفق لاتباع رَشد(١).

قال الإمام أحمد: «لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا يرى أحد نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغلٌ»(٢)، وقال الإمام الشافعي: «ما ارتدى أحدٌ بالكلام فأفلح»(٣)، وقال: «حُكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويُطاف بهم في العشائر، والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في

---

(١) قال الشيخ علوان الهيثي: «وقد حكى القاضي أنه رغم اختصاصه بهذه الأمة، ومنها إثبات كرامات الأولياء وهو مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة، وفيه أن كرامات الأولياء تقع باختيارهم وطلبهم، وفيه أن الكرامات تكون بخوارق العادات على جميع أنواعها ومنعه بعضهم، وادّعى أنها تختص بمثل إجابة دعاء ونحوه وهذا غلطٌ من قائله وإنكار للحس، بل الصواب جريانها بقلب الأعيان وإحضار الشيء من العدم ونحوه قاله النووي. (نسمات الأسحار في كرامات ومناقب الأولياء الأخيار ص ١٢٣)، بتحقيقنا - ط أول مرة - بدار الكتب العلمية بيروت. وقال ابن تيمية مبيناً اعتصام السلف الصالح بالكتاب والسنة: وكان من أعظم ما أنعم اللّه به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان الأصول المتفق عليها أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يُقبل من أحد قط أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات أن الرسول جاء بالهُدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم...، فكان القرآن هو الإمام الذي يُقتدي به، ولهذا لا يوجد في كلام أحدٍ من السَّلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوقٍ ووجدٍ ومُكاشفة، ولا قال قطّ قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل، والنقل - يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين - إما أن يفوض وإما أن يؤول، ولا فيهم من يقول: إن له ذوقاً أو وجْداً أو مخاطبة أو مكاشفة تُخالف القرآن والحديث.. (الفرقان ص ٣٣، ٣٥).

(٢) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٩٦)، والدغل: الفساد والريبة (٢/٩٤٢)، وابن بطة في الإبانة (٦٦٦)، بتحقيقنا وسنده صحيح.

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٩٥)، وسنده صحيح.

الكلام »[١].

وقال أبو يوسف: « من طلب العلم بالكلام تزندق »، وقال أبو عمر بن عبد البر: « أجمع أهل الفقه والآثار من جميع أهل الأمصار أن أهل الكلام، أهل بدع وزيغ، لا يعدّون عند الجميع في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الأثر، والتفقه فيه »[٢].

وقال أحمد بن إسحاق المالكي: « أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم من أهل الأهواء، والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري، لا تقبل له شهادة ويهجر، ويؤدب على بدعته فإن عاد عليها أستُتيب منها »[٣]، وذمُّ أهل الكلام كثيرٌ. وابن عقيل من أهل الكلام، وهو في هذه الحالة ينصر مذهبهم، فلذلك تكلمنا عليهم، وذكرنا عيوبهم لدخوله في جملتهم، ودعايته إلى طريقتهم[٤].

---

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١٧٩٤)، وسنده صحيح.

(٢) قاله في جامع بيان العلم (٢/٩٤٢).

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٩٤٢، ٩٤٣).

(٤) قال ابن تيمية: « فأهل الكلام أصل أمرهم هو النظر في العلم ودليله، فيعظِّمون العلم وطريقه، وهو الدّليل، والسلوك في طريقه، وهو النظر. وأهل الزُّهد يعظمون الإرادة والمريد، وطريق أهل الإرادة فهؤلاء يبنون أمرهم على الإرادة، وأولئك يبنون أمرهم على النظر، وهذه هي القوة العلمية، ولا بدّ لأهل الصراط المستقيم من هذا وهذا، ولا بدّ أن يكون هذا وهذا موافقاً لما جاء به الرسول ﷺ. فالإيمان قولٌ وعملٌ وموافقةُ السنة، وأولئك عظّموا النظر وأعرضوا عن الإرادة، وعظموا جنس النظر ولم يلتزموا النظر الشرعي، فغلطوا من جهة كون جانب القلوب وحقائقها، ومن جهة النظر لم يميزوا فيه بين النظر الشرعيّ الحق الذي أمر به الشارع وأخبر به، وبين النظر البدعي الباطل المنهيّ عنه، وكذلك الصوفية عظموا جنس الإرادة إرادة القلوب وذمّوا الهوى وبالغوا في الباب، ولم يميز كثير منهم بين الإرادة الشرعية الموافقة لأمر الله ورسوله، وبين الإرادة البدعية، بل أقبلوا على طريق الإرادة دون طريقة النظر، وأعرض كثير منهم فدخل عليهم الداخل من هاتين الجهتين، ولهذا صار هؤلاء يميل إليهم النصارى ويميلون إليهم، وأولئك يميل إليهم اليهود ويميلون إليهم، وبين اليهود والنصارى غاية التنافر والتباغض. وكذلك بين أهل الكلام والرأي، وبين أهل التصوف والزهد تنافر وتباغض، وهذا وهذا من الخروج عن الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقيين، والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً. =

فصــل

وأما قوله: «فإن الأحمق من اغتر بأسلافه، وسكن إلى مقالة أشياخه أُنساً بتقليدهم من غير بحث عن مقالتهم»، فهذا كلام مسموم، رديء، يُشير به إلى ذم اتباع طريقة السلف الصالح رضي اللّه عنهم، ويعيب ما مدحه أئمتنا رحمة اللّه عليهم، وما أوصونا به من لزوم طريقهم، والاهتداء بهديهم، ويدعو إلى مقالة أهل الكلام، والنظر في المعقولات وهو علم الكلام الذي ذكرنا عن الأئمة رحمة اللّه عليهم ذمة، وأفضى بصاحبه إلى الزندقة، والبدعة، وعدم الفلاح، وقد ظهر برهان قولهم في ابن عقيل، فإنه حين اشتغل به، وأثره على الأثر صار زنديقاً، داعية إلى ترك اتباع السلف المتفق على صوابهم، المجمع على هدايتهم الذين أخبر اللّه تعالى برضاه عنهم، واختياره [ق٦/ب] لهم، ومدحهم، وأثنى عليهم، وحسبك بمن مدحهم اللّه تعالى وأثنى عليهم، وخبّر بهم النبي ﷺ، وحث الناس على اتباعهم، والاقتداء بهم، ثم لم يزل أئمتنا وعلماؤنا يحثوننا على التمسك بهديهم والسير بسيرتهم، فجاء هذا المسكين يحذرنا منهم، ويريد منا أن نسيء الظن بهم، ونهجر طريقتهم ونصير إلى اتباع أهل الكلام، والاقتداء بهم، وهذا من أدلّ الأشياء على ضلاله، وقبح مقاله، فإنه لولا مخالفته لهم، وسلوكه غير طريقتهم، لما نفرنا منهم. على أنه قد قال في آخر هذه المقالة: «فالله اللّه الزموا طريقة السلف الصالح»، فناقض كلامه هذا تستراً بعد أن فضح نفسه وكشف الستر عنها بذمه لقولهم، وتنفيره من اتباعهم، ودعايته إلى مخالفتهم. ولسنا ممن يقبل قوله في ذم من مدحه اللّه تعالى، ورسوله ﷺ والأئمة، ولا نهجر طريقة من أمرنا بسلوكه لقوله تعالى: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتّبعوهم بإحسانٍ رضيَ اللّه عنهم ورضوا عنه﴾[1] [التوبة: ١٠٠]

= نسأل اللّه العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم اللّه عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين. (الفرقان ص ١٠٤).

(١) قال ابن قدامة: «فوعد المتبعين لهم بإحسانٍ بما وعدهم به من رضوانه وجنته، والفوز العظيم»، (ذم التأويل ص ٣٦).

وقال اللّه تعالى: ﴿ محمد رسول اللّه والذين معه أشدّاء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من اللّه ورضواناً ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال النبي ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم»[١].

وقال النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[٢].

وقال ﷺ: «إن اللّه اختارني واختار أصحابي، فجعل لي منهم أصهاراً وأنصاراً».

وقال ﷺ: «عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»[٣].

وقال ﷺ: «اقتدوا بالذين من بعدي أبو بكر، وعمر»[٤].

---

(١) رواه البخاري (٢٦٥١، ٣٦٥٠، ٦٤٣٨، ٦٦٩٥)، ومسلم (٢٥٣٥)، وأبو داود (٤٦٥٧)، والترمذي (٢٢٢١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣)، وأحمد في المسند (٤/٤٢٦، ٤٢٧)، من حديث عمران بن حصين. ورواه البخاري أيضاً (٢٦٥٢، ٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨)، ومسلم (٢٥٣٣)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، وأحمد (١/٣٧٨، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٣٨، ٤٤٢)، والطيالسي في مسنده (٢٩٩)، والخطيب في التاريخ (١٢/٥٣)، من حديث عبد اللّه بن مسعود مرفوعاً نحوه. ورواه مسلم (٢٥٣٤)، وأحمد (٢/٢٢٨، ٤١٠، ٤٧٩)، من حديث أبي هريرة مرفوعاً بنحوه.

(٢) رواه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١)، وأبو داود (٤٦٥٨)، والترمذي (٣٨٦١)، وأحمد في المسند (٣/١١، ٥٤، ٦٣، ٦٤)، والطيالسي في مسنده (٢١٨٣)، وابن أبي عاصم في السنة (٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١) من حديث أبي سعيد الخدري. ورواه مسلم (٢٥٤١)، وابن ماجه (١٦١)، من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

(٣) رواه أبو داود في السنة (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٨)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد في المسند (٤/١٢٦، ١٢٧)، والدارمي في سننه (٩٦)، والحاكم في المستدرك (١/٩٥، ٩٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٥٨)، والطحاوي في المشكل (١١٨٦)، والبيهقي في المعرفة (١/١٠٧)، والبغوي في شرح السنة (١٠٢)، وصححه الحاكم وابن عبد البر والذهبي وغيرهم.

(٤) رواه الترمذي (٣٦٦٣)، وابن ماجه (٩٧)، وأحمد في المسند (٥/٣٨٢، ٣٨٥، ٤٠٢)، وفي الفضائل (٤٧٨)، والحميدي في مسنده (٤٤٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٢/١١)، وابن أبي عاصم في السنة (١١٤٨، ١١٤٩)، وابن سعد في الطبقات =

وقال ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[١].

وقال ﷺ: «حين ذكر الفِرق أنها كلها في النار إلا واحدة، قيل من الواحدة؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»[٢].

ويروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فبعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد بعده فاختارهم لصحبَة نبيه ونصرته ﷺ، ولم يزل أئمتنا يحثوننا على اتباع سبيلهم، والاهتداء بهديهم.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد رسول الله ﷺ، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقربها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوا [ق/٧/أ] آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم»[٣].

= الكبرى (٢ / ٣٣٤)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١ / ٤٨٠)، والطحاوي في المشكل (٢ / ٨٣، ٨٤)، والحاكم في المستدرك (٣ / ٧٥)، والخطيب في التاريخ (١٢ / ٢٠)، وأبو نعيم في الحلية (٩ / ١٠٩)، وفي معرفة الصحابة بتحقيقنا.

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٦٨٤)، (١٧٥٦)، وانظر كلامه عليه، والضعيفة للألباني (٥٨ – ٦١).

(٢) رواه أحمد في المسند (٤ / ١٠٢)، وأبو داود (٤٥٩٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١، ٢، ٦٥)، وفي المذكَّر (١٥، ١٧)، والحاكم في المستدرك (١ / ١٢٨)، والآجري في الشريعة (ص ١٨)، عن معاوية مرفوعاً بلفظ مختصر. ورواه أحمد (٢ / ٣٣٢)، وأبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وابن أبي عاصم في السنة (٦٦، ٦٧). والترمذي (٢٦٤١)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (٢٤٨)، والآجري في الشريعة (ص ١٥)، وفي الأربعين (٤٦)، وابن بطة في الإبانة (١) بتحقيقنا، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١ / ٩٩، ١٠٠)، وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة (١ / ١٠٧، ١٠٨)، من حديث ابن عمرو مرفوعاً.

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨١٠)، عن ابن مسعود، وإن كان في إسناده ضعف، وعلته: سنيد ابن داود المصيصي، وقتادة ابن دعامة مدلس، ولكن روي عن ابن عمر عند أبي نعيم في حلية الأولياء (١ / ٣٠٥، ٣٠٦)، وكذلك رواه ابن عبد البر بسند صحيح عن الحسن البصري (١٨٠٧).

وروي عن الحسن البصري رحمه اللّه تعالى بعض هذا الكلام، أو قريب منه[١]، وقال ابن مسعود رضي اللّه عنه: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم»[٢]، وقال رضي اللّه عنه: «أن نقتدي ولا نبتدي، ونتبع ولا نبتدع، ولن نضل ما تمسكنا بالأثر»[٣].

وقال رضي اللّه عنه: «إياكم والتبدع، وإياكم والتنطع، وإياكم والتعمق وعليكم بالعتيق»[٤]، وقال رحمه اللّه ورضي عنه: «أنا لغير الدّجال أخوف عليكم من الدجال، أمور تكون من كبرائكم، فأيما مريّة أو رجيل أدرك ذلك الزمان، فالسنن الأول، فأنا اليوم على السنة»[٥].

وقال حذيفة بن اليمان: «يا معشر القراء، خذوا طريق من قبلكم، فواللّه لئن استقمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً وشمالاً، لقد ضللتم ضلالاً بعيداً»[٦]. وقال الإمام أحمد رضي اللّه عنه: «أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول اللّه ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة ضلالة»[٧].

وروي عن عمر بن عبد العزيز رضي اللّه عنه كلام معناه: «قف حيث وقف القوم، فإنهم عن عِلمٍ وقَفُوا، وببصرٍ نافذٍ كفوا، وهمْ على كشفها كانوا

---

(١) تقدّم في سابقه.

(٢) رواه الدارمي في سننه (٢١١)، والطبراني في الكبير (٨٧٠)، والبيهقي في المدخل (٢٠٤)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (ص ١٠)، وابن خيثمة في العلم (٥٤).

(٣) رواه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة (١٠٥، ١٠٦)، وعلته: أبو جعفر الرازي: صاحب مناكير، والمسيّب بن رافع والد العلاء لم يلق ابن مسعود ولم يسمع منه فيما ذكر أبو حاتم الرازي في علله.

(٤) رواه البيهقي في المدخل (٣٣٨)، وسنده صحيح. ورواه الدارمي في سننه (١٤٢، ١٤٣)، والمروزي (٨٥)، وابن وضاح في البدع والنهي عنها (٦٣)، واللالكائي في الاعتقاد (١٠٨).

(٥) رواه الدارمي في سننه (٢١٩)، وابن سعد في الطبقات (٨/٣٥٨)، واللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (١٠٧)، عن عائذة الأسدية سمعته من ابن مسعود به.

(٦) رواه البخاري (٧٢٨٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٨١٩) بنحوه.

(٧) أورده ابن قدامة في ذم التأويل (ص ٤٨).

أقوى، وبالفضل لو كان فيها أحرى [وإنهم لهم السابقون، فلئن كان الهُدى ما أنتم عليه فقد سبقتموهم إليه] ولئن قلتم حدث بعدهم [حدثٌ] فما أحدثه إلا من سلك غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم، لقد تكلموا منه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم مُقَصِّر، ولا فوقهم مُحَسِّر، لقد قصَّر عنهم قومٌ فجفُوا، أو طمع آخرون عنهم فغلوا، وإنهم فيما بين ذلك لعلى هُدىً مستقيم»(١).

وقال الأوزاعي إمام أهل الشام رحمه اللّه تعالى: «اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم، واسلك سبيل سلفك الصالح فإنه يسعك ما وسعهم، وقل بما قالوا، وكفّ عما كفّوا، ولو كان هذا خيراً ما خُصصتم به دون أسلافكم، فإنه لم يُدخر عنهم خيرٌ خُبئ لكم دونهم لفضل عندكم، وهم أصحاب رسول اللّه ﷺ، اختارهم اللّه تعالى وبعثه فيهم ووصفهم فقال: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار، رحماء بينهم﴾(٢) [الفتح: ٢٩].

وسأل رجل الحسن بن زياد اللؤلؤي عن زفر بن الهذيل: «أكان ينظر في الكلام؟ فقال: سبحان اللّه، ما أحمقك ما أدركت مشيختنا زفر، وأبا يوسف، وأبا حنيفة، ومن جالسنا، وأخذنا عنهم بهمَمِهِمْ غير الفقه والاقتداء بهم»(٣) أفترانا نترك قول اللّه سبحانه وتعالى، وقول رسوله ﷺ، ووصية أئمتنا في ترك اتباع سلفنا، ونقبل قول ابن عقيل قي قوله: «دعوا الاقتداء بهم، وقلدوني واتبعوا أقوالي، وقول أمثالي من المتكلمين ولسان حاله يقول: أنا الكثير [ق/٧/ب] الزلات، أنا المعروف بالبدع والضلالات، أنا الكثير الكثار، أنا الجاهل بالآثار، أنا المختار على الكلام المذموم على علم نبينا المختار ﷺ فاتبعوني ودعوا

(١) رواه أحمد في الزهد (ص٣٦)، والآجري في الشريعة (١/٤٨، ٦٥، ٣٠٧)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (١٣٤)، وابن بطة في الإبانة (٢٣٠، ٢٣١)، بتحقيقنا، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/٧٣)، وأورده ابن الجوزي في مناقب عمر بن عبد العزيز (ص٦٣)، وابن قدامة في المناظرة لأهل البدع – ط أولى لأول مرة ١٩٩٥ بمؤسسة قرطبة – (ص ٦٢)، وفيه زيادة ذكرنا بين معكوفين رأيناها لازمة لضبط النص وإتمامه.

(٢) رواه اللالكائي في أصول الاعتقاد (١/١٥٤)، والآجري في الشريعة (ص٥٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢٠٧٧)، وأورده الذهبي في السير (٧/١٢٠)، وابن قدامة أيضاً في المناظرة (ص٦٣) مختصراً بنحوه – بتحقيقنا – ط أولى قرطبة – القاهرة.

(٣) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (١٧٩٨).

اتباعه، فإنه يدعوكم إلى النجاة، وأنا أدعوكم إلى النار، ثم لا خلاف بيننا أن الإجماع حجة قاطعة، فإذا اجتمع الصحابة رضي اللّه عنهم على أمرٍ، ثم اتبعهم عليه أئمة التابعين، واقتدى بهم من بعدهم من الأئمة في كل عصر وزمان، وحثَّ بعضهم على التمسك به، وحذّروا أصحابهم من مخالفته، فكيف يُقال لمتبع ذلك أحمق مغتر، إنما الأحمق المغتر المخطئ المبتدع، هو المخالف لذلك، الراغب عنه، قال اللّه تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم، وساءت مصيراً﴾ [النساء: ١١٥] فإن قال إنما أمرتهم بالاجتهاد، والمصير إلى ما دّل عليه الدليل، ونهيتهم عن التقليد المذموم.

قلنا: الجواب عن هذا من أوجه:

أحدها: أن طريق السلف قد ثبت بالدليل القاطع سلامته، وصحة حجته من الكتاب والسنة، والإجماع، فلا حاجة إلى الكشف عن صحته بدليل أخر.

الثاني: أَن في هذا القول إلزاماً للعامة الاجتهاد في دقائق الأمور، والاعتقادات، وهذا خطأٌ من وجوه:

أحدها: أن فيه تخطئة رسول اللّه ﷺ، فإن النبي ﷺ لم يأمر أحداً من أمته بعلم الكلام، والنظر في أدلة العقول، ليعرف به صحة معتقده، بل قنع منهم بمجرد الإسلام، وقال ﷺ: «أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا «لا إله إلا اللّه»، فإذا قالوها: عصموا مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على اللّه عز وجل»[1].

أفترى يكون النبي ﷺ مخطئاً في قبول ذلك منهم وقناعته بمجرد إسلامهم، من أن يتعلموا علم الكلام، وينظروا في العرض والجوهر والجسم، ويكون المتكلمون هم المصيبون في خطأ من لم يتعلم ذلك، ولم ينظر فيه، فإن كان هذا هكذا، فليدعوا لأنفسهم شريعة وديناً غير دين الإسلام، ويدعوا دين محمد ﷺ.

الثاني: أن يُكلّف العامة الاجتهاد تكليف ما لا يُطاق فإنهم لو اشتغلوا

---

(١) رواه البخاري (٢٥)، (١/ ٣٢)، ومسلم (٢٠، ٢١).

بعلم ما يصيرون به مجتهدين، لا نقطعوا عن المعايش، والحراثة والزراعة، وخربت الدنيا، وهلك الخلق، وانقطع النَّسل، وتُرك الجهاد، وخربت البلاد، ولا إلى هذا سبيل، قد قال اللّه تعالى: ﴿لا يكلف اللّه نفساً إلا وسعها﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الثالث: أن الإجماع منعقدٌ على أن العامة لا يكلفون الاجتهاد في أحكامهم، وإن لهم تقليد العلماء في أمورهم، وكذلك أمرهم اللّه تعالى بسؤال علمائهم فقال: ﴿فسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ [النحل: ٤٣]. [ق/٨/أ]

الرابع: أن في القول بوجوب الاجتهاد على الكل حكماً على عامة الخلق بالضلال لتضييعهم الواجب عليهم، وإنما الذي قيل: أنه لا يجوز لهم التقليد هو الأمر الظاهر الذي علموه لظهوره من غير احتياج إلى تعب ولا فكر ولا نظر، كتوحيد اللّه سبحانه وتعالى، ورسالة محمدٍ ﷺ، ومعرفة وجوب الصلوات الخمس، وصوم رمضان، وسائر الأركان التي اشتهر وجوبها، وعلم ذلك بالإجماع عليها فلا يحتاج فيه إلى بحث، ولا نظر فيه، فهذا لا يجوز تقليدهم فيه، وأما دقائق الاعتقادات، تفاصيل أحكام العبادات، والمعاملات فما يقول بوجوب اجتهادهم فيها، إلا جاهل وهو باطل بما ذكرناه، ثم إن اغتر مغتر بقول ابن عقيل هذا، ولم يقنع باتباع سلفه، ولا رضي باتباع أئمته، ولم يجوز تقليدهم في مثل السكوت عن تأويل الصفات التي وقع الكلام فيها، فكيف يصنع؟ فهل له سبيل إلى معرفة الصحيح من ذلك باجتهاد نفسه، ونظر عقله؟ ومتى ينتهي إلى حدٍّ يمكنه التمييز بين صحيح الدليل وفساده، فهذا ابن عقيل الذي زعم أنه استفرغ وسعه في علم الكلام مع الذكاء والفطنة في طول زمانه، ما أفلح ولا وفّق لرشد، بل أفضى أمره إلى ارتكاب البدع المضلات، والخطأ القبيح، ومفارقة الصواب، حتى استتيب من مقالته، وأقرَّ على نفسه ببدعته، وضلالته، فأنت أيّها المغترّ بقوله هذا متى تبلغ إلى درجته؟ فإذا بلغتها، فما الذي أعجبك من حالته حتى تقتدي به، وقد ذكرنا ما قاله الأئمة في ذمِّ الكلام وأهله، نسأل اللّه تعالى السلامة.

الخامس: أننا إذا نظرنا في الدليل وجدناه يقضي خلاف ما دعا إليه ابن

عقيل من الإيمان بالآيات، وأخبار الصفات، مع الإقرار والتسليم وترك التأويل، والتعطيل والتشبيه، والتمثيل على ما هو مذهب السَّلف الطالح والأئمة المرضيين رحمة اللّه عليهم أجمعين، وبيان ذلك من **وجوه تسعة**:

أحدها: قول اللّه سبحانه وتعالى: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ محكمات هنَّ أم الكتاب وأُخر متشابهاتٌ فأما الذين في قلوبهم زيغٌ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا اللّه﴾ [آل عمران: ٧]، فذمّ متبعِ التأويل، وقرنه بمبتغي الفتنة في الذم، وجعل ابتغائه لذلك علامة على الزّيغ، فدلّ ذلك على أن ابتغاءه غير جائز، ثُم قطعهم عما أمّلوه، وحجبهم عن بلوغ ما ابتغوه بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وما يعلم تأويله إلا اللّه﴾. ثم قال سبحانه وتعالى: ﴿والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلٌّ من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾ [آل عمران: ٧] ثم سألوا ربهم أن لا يجعلهم مثل متبعي التأويل الزّائف فقالوا: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾ [آل عمران: ٨]. [ق/٨/ب]

الوجه الثاني: أنه لو كان تأويل ذلك واجباً لبينه النبي ﷺ لأمته، فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقته، ولأنه لو وجب علينا التأويل لوجب عليه ﷺ، فإنه ﷺ مساوٍ لنا في الأحكام، ولو وجب عليه ما أخلّ به، ولأنه ﷺ حريصٌ على أمته لم يكتم عنهم شيئاً أمره اللّه به، وقد قال اللّه تعالى: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ [المائدة: ٦٧].

الوجه الثالث: أنه قد ثبت أن مذهب السلف رضي اللّه عنهم ومن بعدهم من الأئمة في هذه الآيات الإقرار والإمرار والرضا والتسليم من غير تأويل ولا تعطيل، وقد بَيّنا بالدليل أن مذهبهم الحق، وأنهم على الهدى المستقيم، فلا يجوز مخالفة سبيلهم، ولا العدول عن طريقهم.

الوجه الرابع: أن التأويل حكمٌ على اللّه عز وجل بما لا يعلمه، وتغير مراده بما لا يعلم أنه أراده، فإن أكثر ما عند المتأول أن هذه النقطة تحتمل هذا المعنّى في اللغة، وليس يلزم من مجرد احتمال اللفظ للمعنى أن يكون مراداً به، فإنه كما يحتمل هذا المعنى يحتمل غيره، وقد يحتمل معانٍ أُخر لا يعلمها وليس

له إحاطة بمقتضى اللغات، لا سّيما المتكلمين فإنهم بُعداء عن معرفة اللغات، والعلوم النافعة وقد حرم اللّه تعالى عليه القول بغير علم، فقال تعالى: ﴿قل إنما حرم ربيّ الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغيّ بغير الحق وأن تشركوا باللّه ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على اللّه ما لا تعلمون﴾ [الأعراف: ٣٣].

الوجه الخامس: أن التأويل حدثٌ في الدّين، فإن الحدث كل قول في الدين ماتت الصحابه رضي اللّه عنهم، على السكوت عنه، والحدث في الدِّين هو البدعة التي حذّرنا نبينا ﷺ، وأخبرنا أنها شر الأمور، فقال عليه الصلاة والسلام: «شرُّ الأمور محدثاتها»، وقال ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»(١)، والمتأول تأول لسنة رسول اللّه ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين وهو محدثٌ مبتدع ضالّ بحكم الخبر المذكور.

الوجه السادس: أَن التأويل تكلّف، وحُمقٌ، وتنطّع، وكلام بالجهل وتعرض للخطر فيما لا تدعو إليه حاجة، فإنه لا حاجة لنا إلى علم معنى ما أراد اللّه تعالى من صفاته جلّ وعزّ، فإنه لا يُراد منها عمل، ولا يتعلق بها تكليف، سوى الإيمان بها وتمكنٍ للإيمان بها من غير علم معناها، فإن الإيمان بالجهل صحيح، فإن اللّه تعالى أمر بالإيمان بملائكته، وكُتبه، ورُسله، وما أُنزل إليهم، وإن كنا لا نعرف من ذلك إلا التسمية، وقال اللّه سبحانه وتعالى: ﴿قولوا آمنا باللّه وما أُنزل إلينا وما أُنزل إلى إبراهيم﴾ [البقرة: ١٣٦]. وقد نُهينا عن التبدّي والتنطع والتكلف، وقال اللّه تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين﴾ [ص: ٨٦].

الوجه السابع: أنه لو كان التأويل واجباً لم يخل: إما أن يجب على الأعيّان، أو على من قام عنده دَليلهُ، فإن وجب على الأعيّان ولزم الخلق كلهم مع عدم المعرفة بدليله، ففيه تكليفُ القول بالجهل، والتهجّم على صفات اللّه

(١) رواه أحمد (٣/٣١٩)، ومسلم (٢/٥٩٢)، والنسائي (٣/١٨٨)، وابن ماجه (٤٥)، عن جابر مرفوعاً.

سبحانه وتعالى، وكتابه، وآياته بالتخرّص والحدث، وهذا حرامٌ بالاتفاق، وإن كان غير واجب على من لا يعلمه فكيف يأمرون به عامة الناس، ومن لا يعلمه وينكرون عليهم تركه، ولو كانوا ذَوي تقوى أعفوا العامة عن التأويل، وأمروهم بترك التعرض لهم بما لا يعلمون.

الوجه الثامن: أن التأويل قولٌ في كتاب الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ بالرأي ومن قال في كتاب الله برأيه وإن أصاب فقد أخطأ، وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه حين سُئل عن الأبّ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني إذا قلت في كتاب الله تعالى ما لا أعلم.

الوجه التاسع: أن المتأول يجمع بين وصف الله تعالى بصفةٍ ما وَصف الله بها نفسه ولا أضافها إليه، وبَيّن نفي صفة أضافها الله تعالى إليه، فإذا قال: معنى استوى استولى فقد وصف الله تعالى بالاستيلاء والله تعالى لم يَصف بذلك نفسه، ونفى صفة الاستواء مع ذكر الله تبارك وتعالى لها في القرآن في سبعة مواضع، أفما كان الله سبحانه وتعالى قادرٌ على أن يقول استولى حتى جاء المتكلف المتأول فتظارف، وتحكّم على الله سبحانه وعلى رسوله، تعالى الله عما يقول الظالمون عُلواً كبيراً، وإذا انسدَّ باب التأويل من هذه الطرق كلها، مع أن في واحدٍ منها كفاية، لم يبق إلا الطريق الواضح، والقول السّديد، وسلوك سبيل اللّه تعالى التي دلت على استقامتها الأثار، وسلكها الصحابة الأبرار، والأئمة الأخيار ومضى عليها الصالحون، واقتفَاه المتقون، وأوصى بلزومها الأئمة الناصحون الصادقون وهي الإيمان بالألفاظ والآيات، والأخبار بالمعنى الذي أراده الله تعالى منها، والسكوت عما لا نعلمه من معناه، وترك البحث عما لم يكلفنا الله البحث عنه من تأويلها، ولم يُطلعنا على علمه واتباع طريق الرّاسخين الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين حين قالوا: آمنا به كلٌّ من عند ربنا، فهذا الطريق السليم الذي لا خطر على سالكه، ولا وحشة على صاحبه ولا مخافة على مُقتفيه، ولا ضرر على السائر فيه، من سلكه سَلِم، ومن فارقه عَطب وندم، وهو سبيل المؤمنين الذي دلّت عليه السُّنّة، وسلكه صالح الأُمة ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، ويتبع غير سبيل

المؤمنين نوله ما تولى، ونُصله جهنم وساءت مصيراً ﴾ [النساء: ١١٥] [ق/٩/أ]، وعائب هذه المقالة لا يخلو إما أن يُعيب الإيمان بالألفاظ، والسكوت عن التفسير أو الأمرين معاً، فإن عاب الإيمان بالألفاظ فهي قول رب العالمين، ورسوله الصادق الأمين ﷺ، فعائبها كافر بالله العظيم، ولأن عائب الإيمان بها لا يخلو من أن يكون مؤمناً بها، أو كافراً، فإن كان مؤمناً بها فكيف يعيب ما هو عليه، وإن كفر بها خرج من الإسلام، وكفر بالإيمان، قال الله تعالى: ﴿ وما يجحد بآياتنا إلا الكافرون ﴾ [العنكبوت:٤٧] وإن عاب السكوت عن التفسير أخطأ، فإننا لا نعلم لها تفسيراً، ومن لم يعلم شيئاً وجب عليه السكوت عنه، وحرم عليه الكلام فيه.

قال الله تعالى: ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وذكره الله تعالى في المحرمات بقوله: ﴿ وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وإذا فعلنا ما أوجب الله تبارك وتعالى علينا، وتركنا ما حرّمه فلا وجه لعيبّنا به، وإنما العيب على من خالف ذلك، وَعابه أيضاً، فإن عائب هذه المقالة عائب على رسول الله ﷺ، فإنه كان يؤمن بالله، وكلماته، ولم يُفسّر شيئاً من ذلك ولا بيّنَ معناه، ومن عاب على رسول الله ﷺ فليس بمؤمن به ﷺ، ومن عَاب على رسول ﷺ فهو المخطئ، الآثم، المعيب، المذموم، ثم العائب لها عائب على الراسخين الذين أثنى الله تعالى عليهم، الأمر الذي مدحهم الله تعالى به من التسليم والإيمان، ثم هو مأخوذٌ على السلف أجمعين ولا مِرية في خطأ من عاب هؤلاء كلهم، وبدعته، وضلالته، وإذا دخلنا نحن في جملة الذين أثنى الله تعالى عليهم، وصوّب فعلهم وقولهم، ولم يَضرنا عَيّبٌ مفتون مبتدع مخذول، وإذا سلكنا سبيل ربنا عز وجل التي رضيها لنا لم ينل برغم أنف من سلك سبيل إبليس اللعين المفضية به إلى سواء الجحيم. [من الكامل]

وإذا أتتك مذمتي من ناقصٍ فهي الشهادة لي بأني فاضل

وعلى كلٍ فليس لنا قول نعاب به إن عيبت علينا الألفاظ التي آمنّا بها، فما عيب إلا قائلها ولا كفروا إلا بالمتكلم بها، وهو الذي يجازيهم على كفرهم وإلحادهم، وإن عيّب علينا السكوت، فليس السكوت بقول ولا ينسب إلى

ساكت قول، وإن قالوا: قد اعتقدتم التشبيه منها فقد كذبوا علينا، ونسبوا إلينا ما قد علم اللّه تعالى براءتنا منه، ثَم ليس لهم اطلاع على قلوبنا، وإنما يُعبّر عما في القلب اللسان، وألسنتنا تصرح بنفي التشبيه، والتمثيل، والتجسيم، فليس لهم أن يتحكموا علينا بأن ينسبوا إلينا ما لم يظهر منها، ولم يصدر عنا، والإثم على الكاذب دون المكذوب كما أن حد القذف على القاذف، لا على المقذوف، وكفانا مدحاً وبراءةً أن خصومنا لا يجدون لنا عيباً يعيبوننا به هم فيه صادقون، ونحن به مُقرون، وإنما يعيبوننا بكذبهم ولو قدروا على عيب لما احتاجوا إلى الكذب. [ق/٩/ب]

فصل

وأما قوله: إن الأخبار يجب إخراجها لأنها أخبار آحاد وقد ثبت بأدلة العقول القطع بنفي التشبيه والتجسيم، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: بيان وجوب قبول هذه الأخبار لوجهين: **أحدهما**: اتفاق الأئمة على نقلها وروايتها، وتخريجها في الصحاح، والمسانيد، وتدوينها في الدواوين، وحكم الحفاظ المتفقين عليها بالصحة، وعلى رواتها بالاتفاق والعدالة، فطرحها مخالف للإجماع خارج عن أهل الاتفاق، فلا يُلتفت إليه ولا يعرف عليه.

والثاني: أن رواة هذه الأخبار، هم نقلة الشريعة ورواة الأحكام، وعليهم الاعتماد في بيان الحلال والحرام، والدين، وإذا أبطلنا قولهم بتأويلنا وجب ردّ قولهم، ثم فتبطل الشريعة ويذهب الدين.

الجواب الثاني: أننا لا نُسلِّم له في جميعها أنها أخبار آحاد فإن منها ما نُقل من طرقٍ كثيرة متواطئة يصدق بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، فهي وإن لم تتواتر آحاد لكن حصل من المجموع القطع واليقين بثبوت أصلها، ويكفي ذلك في التواتر، فإننا نقطع بسخاء حاتم، وشجاعة عليّ، وعدل عمر، وعلم عائشة، وخلافة الخلفاء الأربعة، ولم ينقل إلينا فيها خبر واحد متواتر، لكن

تظاهرت الأخبار بها، وصدق بعضها بعضاً، ولم يوجد لها مكذِّب فحصل التواتر بالمجموع كذا هاهنا، وأما ما يُموّه من نفي التشبيه، والتجسيم فإنما هو شيء وضعه المتكلمون، وأهل البدع تُوصلاً به إلى إبطال السنن، ورد الآثار والأخبار، والتمويه على الجمال والأعمار ليوهموهم أنما قصدنا التنزيه، ونفي التشبيه، وهذا مثل عمل الباطنية في التمسك بأهل البيت وإظهار حبهم إيهاماً للعامة أنهم قصدوا نصرهم، وإنما تستروا بهم إلى إبطال الشريعة والتمكن من عيب الصحابة، والخلفاء الراشدين رضوان اللّه عليهم أجمعين بنسبتهم إليهم ظلم أهل البيت، والتعدي عليهم كذلك طائفة المتكلمين والمبتدعة تمسكوا بنفي التشبيه، توصلاً إلى عيب أهل الآثار، وإبطال الأخبار، وإلا فمن أي وجهٍ حَصُل التشبيه، إن كان التشبيه حاصلاً من المشاركة في الأسماء والألفاظ فقد شبّهوا اللّه تعالى حيث أثبتوا له صفات من السمع والبصر والعلم والقدرة والإرادة والحياة مع المشاركة في ألفاظها، وللّه تعالى تسعة وتسعون اسماً، ليس فيها ما لا يسمح به غيره إلا اسم اللّه تعالى الرحمن وسائر ما يسمى به غيره سبحانه وتعالى، ولم يكن ذلك تجسيماً ولا تشبيهاً، ثم كيف يعلمون في الآيات الواردة في الصفات، فهل لهم سبيل إلى ردِّها أو طريق في إبطالها أو يثبتونها مع التشبيه في زعمهم، ولقد علموا إن شاء اللّه تعالى أن لا تشبيه في شيء من هذا، ولكنهم قبَّحهم اللّه تعالى يُبهتون ولا يستحيون، وإن كان اللّه تعالى قد أعمى قلوبهم حتى ظنوا ذلك، فما هو ببعيد فقد رأيناه ينسب قول اللّه تعالى، وقول رسوله ﷺ إلينا على وجه العيب لنا بها، فيقول: أنتم تقولون: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] وأنتم تقولون ﴿وكلّم اللّه موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٤]، وأنتم تقولون: «ينزل اللّه كل ليلة إلى سماء الدنيا»[(١)]، وهذا كلام اللّه تبارك وتعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وكلام رسوله ﷺ، حمّلَتهم العصبية وعمى القلب على أن جعلوه كلاماً لنا، ثم عابوه علينا، ومن عاب كتاب اللّه عز وجل وسنة رسوله ﷺ فليس بمسلم، ومن جعل كلام اللّه عز

---

(١) تقدّم تخريجه.

وجل كلاماً لغيره فهو جاهل، غبيّ.

وسمعت بعض أصحابنا يقول: سمعت قوماً يقولون الحنابلة ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ [طه: ٥]، قال: فقلت لهم يا قوم اللّه، واللّه إنكم لتنسبون إلى الحنابلة شيئاً ما يصلحون له، ولا يبلغون إليه، هذا قول اللّه سبحانه وتعالى: ﴿ ولو اجتمعت الأنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴾ [الإسراء: ٨٨] فجعلتموه قولاً للحنابلة، ورفعتم قدره حتى جعلتموهم أهلاً لذلك، وإنما يحصل التشبيه والتجسيم ممن حمل صفات اللّه سبحانه وتعالى على صفات المخلوقين في المعنى ونحن لا نعتقد ذلك، ولا ندين به، بل نعلم أن اللّه تبارك وتعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وأن صفاته لا تُشبه صفات المحدثين وكلما خطر بقلب أو وهمٍ فاللّه جل وعز بخلافه لا شبيه له ولا نظير ولا عدل، ولا ظهير له، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وأما إيماننا بالآيات، وأخبار الصفات، فإنما هو إيمان بمجرد الألفاظ التي لا شك في صحتها ولا ريب في صدقها، قائلها أعلم بمعناها، فآمنّا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى فجمعنا بين الإيمان الواجب، ونفي التشبيه المحرم، وهذا أسدّ وأحسن من قول من جعل الآيات والأخبار تجسيماً، وتشبيهاً وتحيل على إبطالها وردِّها، فحمل على معنى صفات المخلوقين بسوء رأيه، وقُبح عقيدته، ونعوذ باللّه من الضلال البعيد.

فصل

وأما قوله: هاتوا خبرونا ما الذي يظهر لكم من معنى هذه الألفاظ الواردة في الصفات، فهذا قد تسرع في التجاهل والتعامي، كأنه لا يعرف معتقد أهل السنة وقولهم فيها وهو قولٌ قد تُرك بين أهلها وعُرف أقوالهم فيها، وإن كان اللّه سبحانه وتعالى قد أبكَمه، وأعمى قلبه إلى هذا الحدِّ بحيث لا يعلم مقالتهم فيها مع معاشرهم، واطلاعه على كتبهم، ودعواه الفهم فاللّه على كل شيءٍ قدير، وكم قد شرح هو مقالة أهل السنة في هذه المسألة، وَبيّن الحق فيها بعد

توبته في هذه المقالة وبين أنه إذا سألنا سائل عن معنى هذه الألفاظ قلنا: لا نزيدك على ألفاظها زياده تُفيد معنى، بل قراءتها تفسيرها من غير معنى بعينه، ولا تُفسّر بنفسه ولكن قد علمنا أن لها معنى في الجملة، يعلمه المتكلم بها، فنحن نؤمن بها بذلك المعنى، ومن كان كذلك كيف يُسأل عن معنى، وهو يقول لا أعلمه، وكيف يسأل عن كيفية ما يرى أن السؤال عنه بدعة، والكلام في تفسيره خطأ، والبحث عنه تكلف، وتعمق.

وروي أن صالحاً سمع حكاية مالك بن أنس رحمه اللّه تعالى ورضي عنه حين سُئل عن قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فأطرق حتى غابت الرمضاء ثم رفع رأسه فقال: الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، ثم أمر بالرجل فأُخرج.

فصل

وإنما قولكم إنكم بدعتم مخالفيكم في هذه الأصول، وسوغتم مخالفة أصحابكم فيها فكذب، وبهتان، فإننا لا نسوغ لأحدٍ مخالفته السنة كائناً من كان، وإن كان من أصحابنا فنحن عليه أشد إنكاراً من غيره، ودليل ذلك أنك منتسب إلى أصحابنا وإمامنا، فإن صدرت منك هذه المقالة بدعناك، وهجرك أصحابنا، وأحلوا دمك، ولولا توبتك ورجوعك، لكنا عليك أشد، ومنك أبعد، نحن لا نبتدع إلا من بدعة السنة، ولا نقول شيئاً من عندنا، ولكن النبي ﷺ قال: كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، فمن أحدث في الدين خلاف ما أتى بسنة رسول اللّه ﷺ، وخالف أصحابه رضي اللّه عنهم، وترك قول الأئمة، والفقهاء في الدين، ورجع إلى قول المتكلمين ودعا إلى خلاف السنة فقد ابتدع، وأنه تعالى حسيبه والمجازي له إن شاء تاب عليه وإن شاء أضله، وحق القول عليه، واللّه سبحانه وتعالى الفعال لما يريد.

فصل

وأما قوله: في مسألة القرآن، فالكلام فيها فصلين:

أحدهما: في الصوت الذي بدأ بإنكاره، فنقول: ثبت أن موسى ﷺ سمع كلام اللّه تبارك وتعالى منه بغير واسطة، فإنه لو سمعه من شجرة، أو حجرٍ، أو ملك لكان بنو إسرائيل أفضل منه في ذلك، لأنهم سمعوه من موسى نبيّ اللّه ﷺ، وهو أفضل من الشجر والحجر، فلمَ سُمّي موسى إذاً كليم الرحمن؟ ولِمَ قال اللّه تعالى: ﴿يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

وقال تعالى: ﴿فلما أتاها نودي يا موسى إني أنا ربك﴾ [طه: ١١] ولا يقول له هذا إلا اللّه تعالى، وإذا ثبت هذا، فالصوت ما سمع وما يتأتى سَماعه، وقد جاء ذكر الصّوت مصرحاً به من الأخبار الواردة.

قال عبد اللّه بن الإمام أحمد: قلت لأبي: «يا أبة إن الجهمية يزعمون أن اللّه تعالى لا يتكلم بصوت، فقال: كذبوا إنما يدورون على التعطيل»[١].

ثم قال: حدّثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن سليمان بن مهران الأعمش [٩/ب] عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد اللّه رضي اللّه عنه قال: «إذا تكلم اللّه بالوحي سمع صوته أهل السماء»[٢].

---

(١) ورد في كتاب السنة لعبد اللّه بن أحمد رحمهما اللّه: سألت أبي رحمه اللّه عن قومٍ يقولون: لما كلّم اللّه عزّ وجل موسى لم يتكلم بصوت؟ فقال أبي: بلى، إن ربك عزّ وجل تكلم بصوت، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت. وقال أبي رحمه اللّه: حديث ابن مسعود رضي اللّه عنه: «إذا تكلّم اللّه عزّ وجلّ سمع له صوت كجر السلسلة على الصفوان». قال أبي: وهذه الجهمية تُنكره. وقال أبي: هؤلاء كفارٌ يُريدون أن يموِّهوا على الناس، من زعم أن اللّه عز وجل لم يتكلم فهو كافرٌ، ألا إنا نروي هذه الأحاديث كما جاءت.

(٢) رواه البخاري في خلق أفعال العباد (ص١٥١)، ومعلقاً في صحيحه (١٣/ ٤٦١)، وأبو داود (٥/ ١٠٥، ١٠٦)، وعبد اللّه بن أحمد في السنة (١/ ٢٨١)، والنّجار (٥، ٦)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص ١٤٧)، وابن خزيمة في التوحيد (١٤٦، ١٤٧)، وابن جرير في تفسيره (٢٢/ ٦٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٢٠١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٣٤، ٣٣٥)، وهو أثرٌ موقوف له حكم المرفوع.

قال السجزي: «وما في رواة هذا الحديث إلا إمام مقبول»[١]. وقد روي مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ.

وفي حديث عبد الله بن أنيس رضي الله عنه: أن الله تعالى يناديهم يوم القيامة بصوت يسمعه من بعد، كما يسمعه من قرب، أنا الملك، أنا الديان وهو حديث مشهور وفي الأثار أن موسى ﷺ لما ناداه ربه عز وجل: يا موسى أجاب سريعاً استئناساً بالصوت فقال: لبيك لبيك، أين أنت؟ أسمع صوتك ولا أرى مكانك، فقال: يا موسى أنا فوقك، وعن يمينك، وعن شمالك وبين يديك، وخلفك، فعلم أن هذه الصفة لا تكون إلا لله عز وجل قال: «فكذلك أنت يارب»[٢]. وروي أن موسى ﷺ لما سمع كلام الآدميين مقتهم لما وقر في أذنيه من سماع كلام الله.

وأما قوله: إن الصوت اصطكاك في الهواء، أو قرعٌ في الهواء فهذيان محض، ودعوى مجردة لا يشهد بصحتها خبر، ولا معه فيها أثر، ولا أقام به حجة، ولا هو فيه على محجة.

فإذا قيل له: لا نسلم أنه كذلك فما دليله؟ فإن قال: هذا اصطلاحنا معشر المتكلمين.

قلنا: فهذا البعد من الصواب، وأقرب له من البطلان فإنكم نبذتم الكتاب

---

(١) رواه ابن خزيمة في التوحيد (ص١٤٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٢٠١، ٢٠٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره كما عزاه الحافظ في الفتح (١٣/٤٥٧).

(٢) رواه أحمد في المسند (٣/٤٩٥)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٧٠)، وفي خلق أفعال العباد (ص ١٤٩، ١٥٠)، وفي صحيحه (١٣/٤٥٣) معلقاً باختصار، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٢٥)، والحاكم في المستدرك (٤/٥٧٤، ٥٧٥)، وصححه ووافقه الذهبي، والخطيب في الرحلة (٣١، ٣٢)، والطبراني في الكبير (١/١٣٣) مجمع الزوائد، وقال الهيثمي: فيه عبد الله بن محمد ضعيف. قلت: قال البخاري: كان أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل، وهو مقارب الحديث، فحديثه حسن. وقال الحافظ: وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في مسند الشاميين وتمّام في فوائده من طريق الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر..، وإسناده صالح. وله طريق ثالثة: رواها الخطيب في رحلة أصحاب الحديث (٣٣)، عن مقاتل بن حيّان عن أبي الجارود العبسي عن جابر مرفوعاً بنحوه.

والسنة، وعاديتم اللّه سبحانه وتعالى ورسوله، فما تكادون توفقون لصواب ولا ترشدون إلى حق، ولا يقبل قولكم، ولا يلتفت إلى اصطلاحكم، فإن قال هذا حد والحد لا يمنع، قلنا: ولم لا يمنع، وهل سمعت بدعوى تلزم الخصم الانقياد لها بمجردها من غير ظهور صحتها أو إقامة برهان عليها؟ فإن قال: لا يمكن إقامة البرهان عليها.

قلنا: فهذا اعتراف بالعجز عن دليلها، والجهل بصحتها، فإذا لم يعرف دليلها فبم عرفت صحتها، ومن اعترف بالجهل بصحة ما يقول فقد كفى مؤنتَه، واعترف لهم بجهله، وبطلان قوله، وكيف يصار إلى قول لا يُدرى أصحيح هو أو باطل، فكيف ينقاد خصمه إليه فما هو معترف فيه بعمى نفسه، وجهله به، ومن العجب أن هؤلاء المتكلمين أعمى اللّه بصائرهم فوق ما قد أعماها، يزعمون أنهم لا يرضون إلا بالأدلة القاطعة والبراهين اليقينية، ويرون الأخبار، زعماً منهم أنها أخبار أحاد لا تفيد علماً يقيناً، ثم يستدلون بمثل هذا الذي لا يدل على شيء أصلاً لا ظاهراً، ولا يقيناً بل هو مجرد عمى وهذيان، يصوغه من عند نفسه، ويخرجه من زيد معدته فإذا منعه، وطُولب بصحته، لم يكن معه شيء يدل عليه سوى أنا قد اصطلحنا أن الحدّ لا يمنع، أفترى إذا أعمى اللّه أبصارهم، وبصائرهم، يظنون أننا نقبل منهم مجرد [١٠/أ] دعواهم وتتابعهم على عماهم، وإنما مثلهم في هذا كمثل أعمى يبول على سطح مستقبل الناس بفرجه، يحسب أن أحد لا يراه لما عمى هو عن رؤية نفسه، ثم نقول بل الصوت هو يتأتى سماعه، وهذا هو الحد الصحيح الذي يشهد له العرف، فإن الصوت أبداً يوصف بالسماع، فنعلق السماع بالصوت كتعلق الرؤية بالمرئيات، ثم ثبت بالخبر الصحيح إضافة الصوت إلى اللّه تبارك وتعالى، والنبي ﷺ أعلم باللّه تبارك وتعالى وأصدق من المتكلمين الذين لا علم لهم ولا دين، ولا دنيا، ولا آخرة، وإنما هم شر الخليقة الغالب عليهم الزندقة، وقد ألقى اللّه تعالى مقتهم في قلوب عباده، وبغضهم إليهم، ثم لو ثبت أن الصوت في المشاهدات يكون من اصطكاك الأجرام، فلم يكون كذلك في صفات اللّه سبحانه وتعالى، قولهم أن ما ثبت في حقنا يكون في الغائب مثله قلنا: أخطأتم من وجوه ثلاثة:

أحدها: تسميتكم اللّه تعالى غائباً، وأسماء اللّه تعالى وصفاته، إنما توجد من الشرع، وأنتم - قبحكم اللّه - ما وجدتم للّه تعالى من تسعة وتسعين اسماً، اسماً تُسمونه به حتى أحكيتم له اختلقتم من عندكم أسماءً، ثم قد نفى اللّه سبحانه وتعالى هذا عن نفسه فقال تعالى: ﴿ وما كنّا غائبين ﴾ [الأعراف: ٧].

والثاني: أنكم رجعتم إلى التشبيه الذي نفيه معتمدكم في ردِّ كتاب اللّه تعالى وسنة رسوله ﷺ، وجعلتم اللّه تعالى مَغيباً على عباده ومشابهاً لهم في صفاته وأسمائه، وهذا هو عين التشبيه فبعد لكم.

الثالث: أن هذا باطل بسائر صفات اللّه تعالى التي سلمتموه من السمع والبصر، والعلم من قلب، والحياة في جسم، ثم جيمع الصفات لا تكون في جسم، فإن قلتم: أنها في حق الباري كذلك فقد جسمتم، وشبهتم، وكفرتم، وإن قلتم: لا تفتقر إلى ذلك فلم احتيج إليها هاهنا على أن ما ثبت بالكتاب والسنة لا يدفع بمجرد هذيان متكلم، ولا نترك قول رسول اللّه ﷺ لقول مبتدع متكلف، نحن لا نقبل قولهم فيما ليس كتاب فيه ولا سنة ولا لهم عندنا قدر، ولا محل، فكيف نقبله في إبطال الكتاب والردّ على السنة مع تمسكنا بها، ولزومنا إياها، وعَضنا عليها بالنواجذ، وحرصنا عليها حرص من يقطع باب النجاة في لزومها، والعطب في فراقها، والخطأ والخذلان في خلافها، ونسأل اللّه تعالى الثبات عليها في الحياة، والممات إلى يوم نلقاه فيجزينا به، ويجعلنا في زمرة شارعها ﷺ.

وأما شبهته في قوله: «كجر السلسلة على الصفا» في أن هذا تشبيه، فهذا اعتراض على سيد المرسلين محمد ﷺ الصادق الأمين ﷺ، ونسبت له إلى التمثيل، والتجسيم، [١٠/ب] ومن فعل هذا فقد مرق من العين، وليس الأمر كما زعم هذا المتخرص بالعديم الدين، ولكنه إنما أتى من فساد قصده، وقلة فهمه. [من الوافر]

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفته من الفهم السقيم

وليس هذا تشبيهاً للمسموع، وإنما شبه السماع بالسماع، أي: سماعنا له كسماعنا لذلك، كما قال عليه أفضل الصلاة والسلام في الخبر الآخر: «إنكم

ترون ربكم كما ترون القمر، لا تضامون في رؤيته غير أن رؤيتكم لربكم كرؤيتكم للقمر»[١]، في أنه لا يراه البعض دون البعض، كالمتناول لا يحتاج في رؤيته إلى أن ينضم بعضهم إلى بعض، كما في رؤية الهلال يجتمع بعضهم إلى بعض ليريه من يراه من لم يره، ورؤية القمر ليست كذلك، ولهذا رؤى لا تضامون ولا تضامن في الضيم والضم جميعاً وهذا كذلك في تشبيه السماع بالسماع، لا المسموع بالمسموع ومن قصد الحق أرشده اللّه تعالى إلى الصواب فحصلت له الحكم، والفوائد من كلام اللّه تعالى، وكلام رسوله ﷺ ومن قصد غير ذلك أعماه اللّه تعالى عن الهدى، فصار القرآن والسنة عنده شبها فضل بها قال اللّه تعالى: ﴿ وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً ﴾ [الإسراء: ٨٢] ونظير ذلك ضوء الشمس، تضيء لصحيح البصر، ومن ضعف بصره، ومرضت عينه أعشاه ضوءها فأعماه. [من الكامل] قال الشاعر:

العلم للرجل اللبيب زيادة ... ونقيصة للأحمق الطيّاش

مثل النهار يزيد أبصار الورى ... نوراً ويعمي أعين الخفاش

وأما ما ذكر من تفاصيل شبه الكلامية فلا نخوض معه فيها، ولكن علمنا بطلانها من أصلها، وقد بيّنا بما سبق فساد علم الكلام من أصله، وذم أئمتنا له، واتفاق أهل العلم على أن أصحابه أهل بدع وضلالة، وأنهم غير معدودين من أهل العلم، وأن من اشتغل به يتزندق ولا يفلح، وقد ظهر برهان قول الأئمة وصدقهم في صاحب هذه المقالة، فإنه أفضت حاله إلى الزندقة، والبدعة، حتى بدع وضلل، وأُبيح دَمه، واحتاج إلى التوبة والإقرار على نفسه بأنه كان على البدعة والضلالة، وأن المنكر عليه مصيبٌ في إنكاره عليه، وهذه المقالة من جملة الضلالات التي تاب منها، والبدع التي رجع عنها.

---

(١) رواه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي (٢٥٥٤)، والنسائي في الكبرى (٧٧٦٢)، وابن ماجه (١٧٧)، وأحمد في المسند (٤ / ٣٦٠)، والآجري في الشريعة (٦٣٣)، كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد اللّه فذكره بنحوه مرفوعاً.

فصل

وأما إثبات حروف القرآن، فإن القرآن هو هذا الكتاب العربي المنزل على محمد ﷺ الذي هو سور، وآيات، وحروف، وكلمات. «من قرأه فأعربه، فله بكل حرف منه عشر حسنات»(١)، فمن أقر بهذا وعلمه فقد أقر بالحروف، فلا وجه بعد ذلك لإنكاره، ومن أنكر هذا، ففي القرآن أكثر من مائة آية ترد عليه، فإجماع المسلمين يكذبه، وسنة رسوله ﷺ، وقول أصحابه[ق/١١/أ] رضى اللّه عنهم ومن بعدهم يكفره، فكم في القرآن من آية يقول فيها إن هذا القرآن، وهذا إشارة إلى حاضر وكم فيه: ﴿ولقد صرفنا في هذا القرآن﴾ [الإسراء:٤١]، ﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن﴾ [الروم:٥٨]، وكم فيه من آية وصفه فيها بأنه عربي، وكم من آية تحداهم فيها بالإتيان بمثل هذا القرآن، أو بسورة مثله، وكم فيه من نسبة الآيات إليه، والسور والكلمات، وقد أوعد اللّه تعالى من قال: ﴿إن هذا إلا قول البشر سأصليه سقر﴾ [المدثر:٢٥-٢٦] ورد على من قال هو شعر بقوله: ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكرٌ وقرآنٌ مبينٌ﴾ [يس:٦٩]، ومن المعلوم أن الشعر إنما هو كلام موزون فلا يجوز نسبته إلا إلى الكلام المنظوم ذي الحروف والكلمات، وقد نفى اللّه تعالى عنه كونه شعراً، وأثبته قرآناً، ومثل هذا كثير، وجاء عن أصحابه كثيراً، وعن

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل (٧/٢٥٠٦)، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً بنحوه، وفيه نوح بن أبي مريم، مجمع على ضعفه، وقد كذّبه سفيان بن عيينة. ورواه الطبراني في الأوسط (٧/١٦٣ مجمع) عن ابن مسعود مرفوعاً، وفيه نهشل البصري، وهو متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه. ورواه العقيلي في الضعفاء (٢/٣٥١)، وعليّ بن حرب الطائي في حديثه كما في ميزان الاعتدال (٢/٥٩٧)، عن عائشة مرفوعاً. وفيه مجهول لا يُقيم الحديث من جهته. قلت: وقد صححه المصنف في البرهان في مسألة القرآن والمناظرة لأهل البدع بتحقيقنا - ط قرطبة-، وقد قمت بتضعيفه هناك، لكني وقفت على شواهد يتقوى بها الحديث إلى درجة الحسن. والإعراب: هو تبيين الكلام وإيضاحه. وانظر: النهاية (٣/٢٠٠)، والغريبين للهروي ط أولى - العصرية - بتحقيقنا.

من بعدهم وأجمع الناس على عدّ حروف القرآن، وآيه وكلماته وأجمعوا على أن من جحد حرفاً متفقاً عليه من القرآن فهو كافر، فما الجحد له بعد ذلك إلا العناد.

فصل

فأما قوله: فالله الله في هذا الإقدام، وعليكم بما كان عليه السلف الصالح، وترك الخوض في الله بما لم يرد به شرع، ولا يطابقه عقل، قلنا: قد فعلنا ذلك بحمد الله ومنته من غير وصيته، وأخذنا بما كان عليه سلفنا من غير نصيحة، وفارقنا من فارقهم، ورددنا على من خالفهم ومن جملة ذلك رددنا لقوله وتبينا بفضيحته، وأما هو فإنه بهذا القول آمر بالبر، وناس نفسه، وناه عن منكر ومخالف إلى ما نهى عنه والله تعالى يمقته على ذلك، قال الله تبارك وتعالى: ﴿كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلوا﴾ [الصف: ٣] وعير الله تعالى اليهود بقوله سبحانه وتعالى: ﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم﴾ [البقرة: ٤٤]

وروينا في خبر عن النبي ﷺ أنه قال: «يؤتى برجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق أقتاب بطنه فيدور فيها كما يدور الحمار في رحاه فيشرف عليه بعض من كان يعرفه في الدنيا، فيقول: أي فلان ماهذا؟ وإنما معكم كنا نعلم منك، فيقول: إني كنت أمركم بالأمر، ولا آتيه، وأنهاكم عن الأمر وآتيه»، أو كما لفظ الخبر. وقد أخبر الله تعالى عن شعيب عليه الصلاة والسلام قوله: ﴿وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه﴾ [هود: ٨٨]

* وقالت الشعراء في ذلك أقوالاً منها قول أبي الأسود[1]: [من الكامل]

يا أيّها الرجل المعلم غيره ... هلا لنفسك كان ذا التعليم
أتراك تلقح بالرشاد عقولنا ... صفة وأنت من الرشاد عديم

---

(١) أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١١٨٨)، (ص ٦٧٣).

لا تنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم[١١/ب]
ابدأ بنفسك فانهها عن غيّها ... فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك ينفع إن وعظت ويقتدى ... بالقول منك وينفع التعليم

** وقال أبو العتاهية: [من البسيط]

يا واعظ الناس قد أصبحت منها ... إذا عبت منهم أموراً كنت تأتيها
كملبس الثوب من عريّ وعَورته ... للناس بادية ما إن يُواريها
وأعظم الذنب بعد الشرك تعلمه ... في كل عماها عن مساويها
عرفانها بذنوب الناس تُبصرها ... منهم ولا تعرف العيب الذي فيها

*** وقال أيضاً: [من الطويل]

وصفتَ التقي حتى كأنك ذو تقى ... وريح الخطايا من ثيابك تسطع

فهذه الذي سماه نصيحة، إنما هي أمر بالخوض في اللّه عز وجل بغير علم، والرد لسنن الرسول ﷺ، والنهي عن القناعة بقول السلف وهي وإن كان قد تاب منها، ورجع عنها فلا ينفك من لحوقه إثمها ويتعلق به إثم من ضل بها، واغتر بتصنيفه آياتها، فإن من سنّ سنة سيئة فعليه وزرها، ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة، وأرجو أن تكون هذه الرسالة أعظم الأشياء بركة عليه، ونفعاً له من حيث أنها تمنع الناس من الضلال بكلامه فينقطع عنه الإثم الذي كان يعرض الوصول إليه بضلالهم به وأسأل اللّه تعالى أن يعفو عنا وعنه، فإنه قد تاب من هذه المقالة وله في السنة الكلام الكثير والتصانيف الجيدة، ولو كان محى هذه البدعة من كتابه لكان قد استراح من إثمها وأراح من الغيبة ولكن اللّه تعالى يفعل ما يريد، ولكنا قد نَبّأنا عنه في تبطيلها، وبيان حالها ليزول اغترار المغترين بها ونحن نستسمح اللّه تعالى العفو عنه وعنا، ويقبل توبته وتوبة جميع التائبين، ونسأله تبارك وتعالى أن يثبتنا على دينه وسنة نبيه ﷺ، ويُوفقنا لاتباع سلفنا الصالح، ولزوم طريقهم ويجعلنا معهم يوم القيامة، مع الذين أنعم اللّه عليهم من النبيين والصديقين، والشهداء، والصالحين برحمته

وكرمه، وأوصي إخواني وفقهم اللّه تعالى بلزوم كتاب ربكم سبحانه وتعالى، وسنة نبيكم ﷺ بالنواجذ، واجتناب المحدثات، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، ولا تغتروا بمقالة قائل يصرفكم عما كنتم عليه من السنة كائناً من كان، فإنه لا يزيد عن نبيكم ﷺ، ولا على صحابته الكرام، ولا على إمامكم إمام السنة بالاتفاق أبي عبد اللّه أحمد بن محمد بن حنبل، ولا على الأئمة الذين كانوا في عصره، وقبل عصره وقد بلغكم، وذكرنا لكم بعض ما كانوا عليه، وبعض وصاياهم فلا تنحرفوا عن ذلك بقول أحد، وإن ظننتموه إماماً كبيراً فإنه روى عن معاذ بن جبل رضي اللّه عنه أنه قال: وزيغة الحكيم.

وقال عمر رضي اللّه عنه: «ثلاث يهدمنّ الدين: زَلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون»[1]. ورُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «إني لأخاف على أمتي ثلاث أخاف عليهم من زلة العالم، ومن حُكم الجائر، ومن هوىً متّبع»[2].

وقال ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب اللّه وسنة رسول اللّه ﷺ»[3]. وقد أراكم اللّه تعالى عبرة في هذا الرجل الذي

---

(١) رواه اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٦٤١، ٦٤٣)، وابن عبد البر في الجامع (١٨٦٧).

(٢) رواه الطبراني في الكبير (١٧/١٤/١٧)، والبزار في مسنده (١٨٢ كشف الأستار)، وابن عبد البر في الجامع (١٨٦٥)، وقال الهيثمي: «فيه كثير بن عبد اللّه بن عوف وهو متروك، وقد حسَّن له الترمذي»، وقال في موضعٍ آخر: «كثير بن عبد اللّه ضعيف» (١/١٨٧)، (٥/٢٣٩).

(٣) رواه مالك في الموطأ (٣) بلاغاً عنه ﷺ، ورواه الحاكم في المستدرك (١/٩٣)، عن أبي هريرة وابن عباس مرفوعاً. ورواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٣، ٤٤)، وأحمد في المسند (٤/١٢٦، ١٢٧)، والدارمي في سننه (١/٤٤، ٤٥)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٧، ٣١، ٣٤، ٤٨، ٥٤، ٥٦، ٥٧)، والحاكم في المستدرك (١/٩٥، ٩٦)، وابن حبان في صحيحه (١٠٢). وقال أبو عيسى: حسنٌ صحيح. وقال أبو عبد اللّه الحاكم: صحيحٌ، ليس له عِلّة، ووافقه الذهبي. كلهم من حديث العرباض بن سارية بنحو معناه.

اعتقدتم غزارة علمه، كيف قد زل هذه الزلة القبيحة فلا تغتروا بأحد، وإياكم والكلام في المسائل المحدثات التي لم تسبق فيها سنة ماضية، ولا إمام مرضي فإنها بدع محدثة، وقد حذركم نبيكم ﷺ المحدثات، فقال ﷺ: «إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[١]، وقال ﷺ: «شر الأمور محدثاتها»[٢]، وذلك مثل مسألة النقط والشكل، ومسألة تخليد أهل البدع في النار، وأشباه ذلك من المحدثات والحماقات التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول من إمام مرضي فيستمع، فإن الخوض فيها شين والصمت عنها زين، والمتكلم فيها مبتدع، خائض في البدعة، ومن يكتب الأمور بشهادة الخبر المأثور، والله سبحانه وتعالى سائل من تكلم فيها عن كلام ومطالبة بحجته وبرهانه.

قال سهل بن عبد الله التستري رحمه الله تعالى: «ما أحدث أحدٌ في العلم شيئاً إلا يسأل عنه يوم القيامة، فإن وافق السنة وإلا فهو العطب»[٣]، ومن سكت عن هذه الحماقات لم يسأل عنها، وله في رسول الله ﷺ، وصحابته رضي الله عنهم، وتابعيهم أسوة حسنة ونحن إن شاء الله تعالى أعلم بالآثار منكم، وأشد لها طلباً، وقد رضينا لأنفسنا باتباع سلفنا، واجتناب المحدثات بعدهم، أفلا ترضون لأنفسكم بذلك؟ ولا يسعنا ما وسعهم، أو ليس لنا في السنة سعة عن هذه البدعة؟ ومن لم يسعه ما وسع رسول الله ﷺ، وسلفه، وأئمته فله وسع الله عليه، ومن لم يكتف بما اكتفوا به يرضى بما رضوا به، ويسلك سبيلهم، وكل واحد منهم فهو من حزب الشيطان، وإنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السَّعير، ومن لم يرض الصراط المستقيم سَلك إلى صراط الجحيم، ومن سلك غير طريق سلفه، أفضت به إلى تلفه، ومن مال عن السنة فقد انحرف عن طريق الجنة، فاتقوا الله تعالى، وخافوا على أنفسكم فإن الأمر

(١-٢) تقدم في سابقه.

(٣) قال ابن عبد البر: بلغني عن سهل بن عبد الله التستري رضي الله عنه فذكره (٢١١٦)، (١٠٨٥/٢).

صعب، وما بعد الجنة إلا النار، وما بعد الحق إلا الضلال، ولا بعد السنة إلا البدعة، وقد علمتم أن كل محدثة بدعة، فلا تتكلموا في محدثة، والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته، ثبتنا اللّه على السنة، وأعاذنا من البدع والفتنة برحمته وطوله، واتقوا رحمكم اللّه المراء في القرآن، والبحث عن أمور لم يكلفهم اللّه تعالى إياها ولا عمل فيها.

فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «المراء في القرآن كفر»[١].

ونهى السّلف رضي اللّه عنهم عن الجدال في اللّه جل ثناؤه، وفي صفاته، وأسمائه، وقد نهينا [١٣/ب] عن التفكير في اللّه عز وجل[٢].

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٣)، وأحمد في المسند (٢/٢٨٦، ٤٢٤، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥٢٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/٥٢٩)، والطبراني في الصغير (٤٩٦)، والحاكم في المستدرك (٢/٢٢٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/٢١٢، ٢١٣)، وفي أخبار أصبهان (٢/١٢٣)، وابن عبد البر في الجامع (١٧٦٨)، كلهم عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

* فائدة:

قال ابن عبد البر: «والمعنى: إنما يتمارى اثنان في آية، يجحدها أحدهما ويدفعها ويصير فيها إلى الشك فذلك هو المراء الذي هو الكفر». وأما التنازع في أحكام القرآن ومعانيه فقد تنازع أصحاب النبيّ ﷺ في كثير من ذلك، وهذا يبيِّن لك أن المراء الذي هو الكفر هو الجحود والشك كما قال عز وجل: ﴿ولا يزال الذين كفروا في مرية منه﴾ [الحج: ٥٥]، والمراء والملاحاة غير جائز شيء منهما، وهما مذمومان بكل لسان. (جامع بيان العلم وفضله ٢/٩٢٨).

(٢) وقال ابن عبد البر: «ونهى السلف رضي اللّه عنهم عن الجدال في اللّه جلّ ثناؤه وفي صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر، لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع على الأصول للحاجة إلى ذلك، وليس الاعتقادات كذلك، لأن اللّه عزّ وجل لا يُوصف عند الجماعة أهل السنة إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسول اللّه ﷺ، أو أجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس أو بإمعان نظر. وقد نهينا عن التفكر في اللّه، وأمرنا بالتفكر في خلقه الدالّ عليه. والدِّين الذي هو الإيمان باللّه وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت لليوم الآخر قد وصل إلى العذراء في خدرها والحمد للّه. (جامع بيان العلم ٢/٩٣١).

وقال مالك رحمه اللّه ورضي عنه: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه، ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل، فأما الكلام في الدين وفي اللّه عز وجل فالسكوت أحب إلي لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا ما تحته عمل»(١).

والذي قاله مالك رحمة اللّه تعالى عليه جماعة العلماء والفقهاء قديماً، وحديثاً من أهل الحديث والفتوى، وإنما خالف ذلك أهل البدع، فأما الجماعة فعلى ما قال مالك، فإذا أردتم الكلام والتوسع في العلم، فابحثوا في الفقه ومسائله، وأحكامه، والفرائض ومسائلها، والمناسخات وقسم التركات، ومسائل الإقرار والولاء، ودورة وجوه، ثم الوصايا ومسائلها ثم المسائل التي تعمل بالجبر والمقابلة والحساب والمساحة، فلكم في هذا سعة عن الخوض فيه عما قد نهيتم عن الخوض فيه، مما لم يتكلم فيه سلفكم وكرهه إمامكم، ولا يفضي بكم إلى خير ولا تخلوا فيه من أحداث بدعة إمامَكم فيها إبليس، يمقتكم اللّه بها، ويتبرأ منكم نبيكم ﷺ من أجلها ويفارقكم إخوانكم من أهل السنة لمفارقتكم سنة نبيكم عليه أفضل الصلاة والسلام، وتردون عن حوض نبيكم ﷺ، كما قد جاء أنه يأتي يوم القيامة قوم إلى الحوض، فيختلجون دون النبي ﷺ قال: فأقول أصحابي أصحابي، فيقال لك: لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: بُعداً وسُحقاً.

أعاذنا اللّه وإياكم من ذلك، ولكن إن لزمتم سنة نبيكم ﷺ، وقبلتم وصيته، وسلكتم طريق سلفكم، وتركتم الفضول فكونوا على يقين من السلامة، وأبشروا بالفضل، والكرامة، والخلود في دار المقامة مع الذين أنعم اللّه عليهم من النبين، والصديقين، والشهداء والصالحين وحَسُنَ أولئك رفيقاً، وفقنا اللّه تعالى وإياكم لما يرضيه برحمته.

---

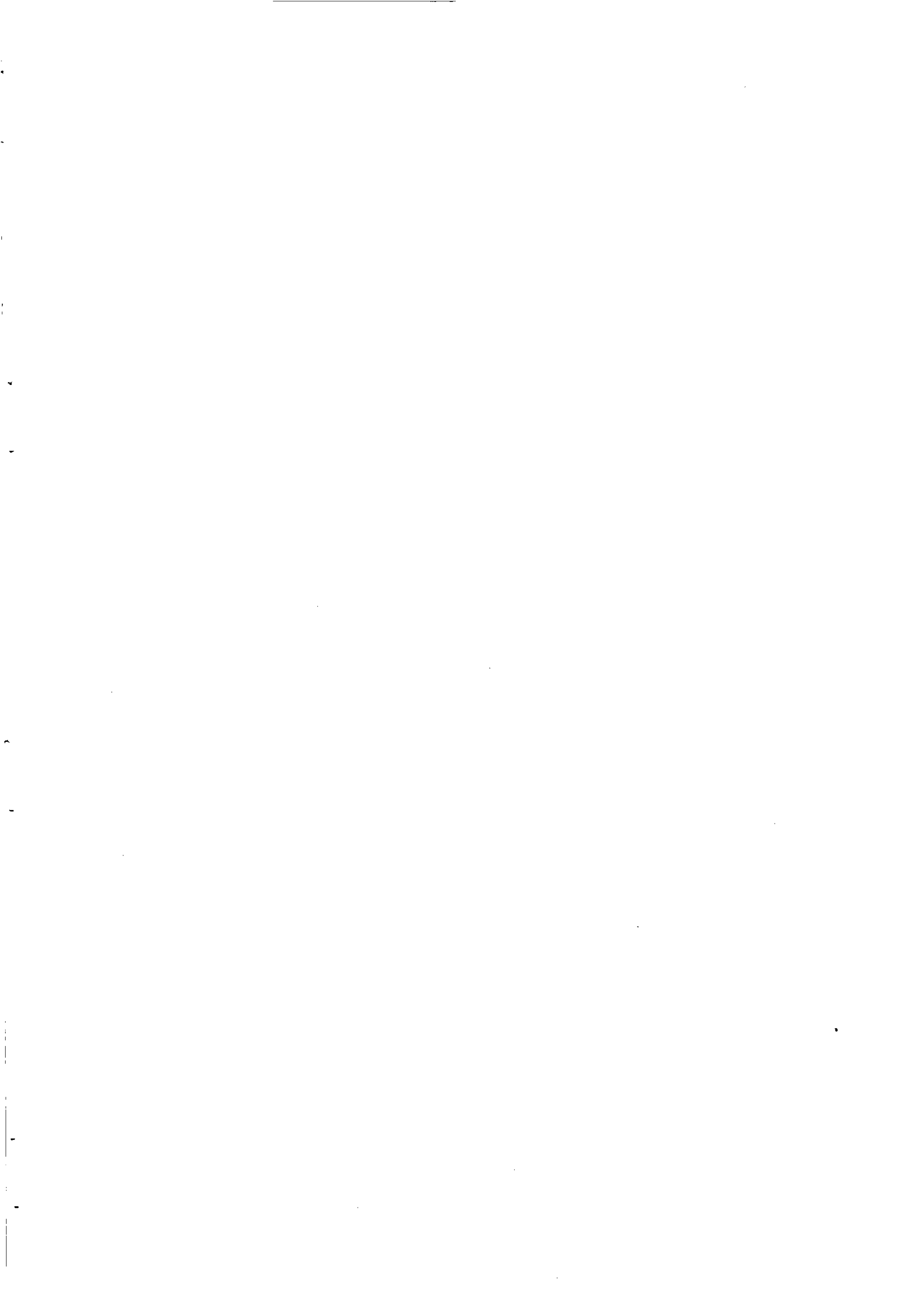
(١) رواه اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة (٣٠٩)، وابن عبد البر في الجامع (١٧٨٦)، عن مصعب بن عبد اللّه الزبيري، عن مالك فذكره.

آمين والحمد للّه رب العالمين، وصلى اللّه على سيدنا محمد ونبينا محمد، نبي الخير، وقائد الخير، ورسول الرحمة وسلم.

سَوده الفقير إلى القدير عبد الرحمن بن عثمان بن راشد بن عثمان آل جلاجل السنّي النجدي.

اللهم اغفر له ولوالديه ومشايخه وإخوانه.

***



تنزيه الشريعة
عن الألفاظ الشنيعة

تأليف

العالم العامل والأستاذ الفاضل الشيخ سليمان بن سحمان

من علماء نجد الأعلام

قرأه وعلق عليه

الدكتور يحيى مراد

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

من سليمان بن سمحان، إلى جناب عالي الجناب، الأخ المكرم الأحشم الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع سلمه الله تعالى وهداه وحفظه وتولاه وجعله من حزبه وأوليائه، الذين يغضبون لغضبه ويرضون لرضائه، آمين.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وأزكى وأشرف تحياته

(أما بعد) فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو وهو للحمد أهل وهو على كل شيء قدير، على ما أولاه من نعمه وصرف عنا من نقمه، والخط الشريف وصل وصلك الله إلى خيري الدنيا والأخرى، وما ذكرته كان معلومًا خصوصًا ما ذكرته من جهة المرزوقي فاعلم يا أخي أنه قد تبينت لنا حاله، فلا يروج علينا في الإخوان ما لفقه وقاله، فلا يهمنك أمره، وقد اجتمعنا بك في البحرين ولم نسمع منك إلا ما يسرنا من حسن العقيدة ومحبة هذه الدعوة وأهلها والسعي في نشر ما ذكره وألفه شيخ الإسلام، وقدوة العلماء الأعلام، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، أجزل الله له الأجر والثواب، فلا نقبل بعد ذلك إلا ما تحققناه وبان كالشمس في نحر الظهيرة. والقول السديد والكواكب الدرية وصلت إلينا فلما قرأت على ديباجة الكواكب الدرية ومر بسمعي قولك: وقد كنت قرأت في تراجم بعض الأفاضل من الحنابلة، كالشيخ العلامة حسن

الشطي والشيخ الإمام محمد بن علي سلوم، لم تسمح نفسي بسماعها، بعد أن ذكرت هذين الرجلين، لأنه قد كان من المعلوم عندنا لما تحققناه عن مشايخنا، أن محمد بن علي بن سلوم ليس هو من أئمة أهل الإسلام، ولا من الأفاضل الأعلام، بل كان ممن شرق بهذا الدين ولم يرفع به رأسًا، بل عاداه وعادى أهله واتبع غير سبيل المؤمنين، وكان من المعلوم أيضًا عندنا أن آل الشطي من أئمة الضلال وممن يدعون إلى دعاء الأنبياء والأولياء والصالحين، ويجزون الاستغاثة بهم في المهمات والملمات، ومن كان هذا سبيله فليس هو عندنا من الأئمة الأعلام ولا من أفاضل أهل الإسلام، وإن كانوا من الحنابلة.

ثم إني بعد برهة من الزمان أشرفت على ورقة اعترض صاحبها على أشياء مما في هذين الكتابين مما يخالف ما ذكره المحققون من أهل السنة والجماعة الذين هم الأسوة وبهم القدوة، وقد ذكرت لي أني إن عثرت على شيء مما يذكره المعارضون لها مما يخالف الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة وأئمتها أني أبين ذلك، وأنك ترجع في ذلك إلى الحق والصواب مما قاله السلف الصالح رضوان الله عليهم وهذا هو الحق على من كان مقصوده طلب الحق والإنصاف، وترك التعصب والإعناد، فلما تأصلت ما في هذه الورقة وقابلتها بما في هذين الكتابين من الأشياء المخالفة لما عليه المحققون من أهل السنة والجماعة أحببت أن أنبهك على ذلك فمن ذلك ما ذكره الشارح على قوله:

ثم الصلاة والسلام سرمدا قال: الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم التضرع والدعاء بخير. وهذا خطأ والصواب ما ذكره البخاري في صحيحه عن أبي العالية قال: صلاة الله

ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى. وإذا كان هذا هو الصواب في المسألة فلا ينبغي للعالم أن يترك ما هو الراجح المقطوع به ويذكر القول المرجوح الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا ذكره المحققون من أهل العلم وإن كانت هذه المسألة أخف مما بعدها والله المستعان.

ومنها ما ذكره في الكواكب في صفحة أربعة وعشرين قال في معنى الاستواء: «**استواء منــــزها عن المماسة والتمكن والحلول**» فاعلم أن هذا هو القول قول مبتدع مخترع لم يذكره أحد من أهل العلم من سلف هذه الأمة وأئمتها الذين لهم قدم صدق في العالمين، وقد تقرر أن مذهب السلف وأئمة الإسلام عدم الزيادة والمجاوزة لما في الكتاب والسنة وأنهم يقفون وينتهون حيث وقف الكتاب والسنة وحيث انتهينا.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: لا يوصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ انتهي، وذلك لعلمهم بالله وعظمته في صدورهم وشده هيبتهم له وعظيم جلاله ولفظ المماسة لفظ مخترع مبتدع، لم يقله أحد ممن يقتدي به ويتبع، فإن أريد به نفي ما دلت عليه النصوص من الاستواء والعلو والارتفاع والفوقية فهو قول باطل ضال قائله مخالف للكتاب والسنة ولا جماع سلف الأمة مكابر للعقول الصحيحة والنصوص الصريحة وهو جهمي لا ريب من جنس ما قبله، وإن لم يرد هذا المعنى بل أثبت العلو والفوقية والارتفاع الذي دل عليه لفظ الاستواء فيقال فيه: هو مبتدع ضال قال في الصفات قولاً مشتبها موهمًا فهذا اللفظ لا يجوز نفيه ولا إثباته والواجب في هذا الباب متابعة الكتاب والسنة والتعبير بالعبارات السلفية الإيمانية وترك المتشابه. هذا ما ذكره شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن حسن في جوابه على بعض الجهمية.

وأما قول الشارح في صفحة خمس وعشرين منه: فمذهب السلف الصالح أن الله تعالى مستو على عرشه حقيقة من غير مماسة فقوله: من غير مماسة، قول على السلف بلا علم ولا برهان كما قدمنا بيانه اللهم إلا أن يكون من قول بعض من ينتسب إلى السلف من أهل الكلام الذين لا يعتد بقولهم ولا يعول عليه في هذا الباب لأن هذا اللفظ لم يرد في كتاب ولا سنة ولا قول صاحب ولا قول أحد من الأئمة ومن زعم هذا فعليه الدليل. والدليل على بطلان هذه الزيادة ما قاله الإمام عبد العزيز ابن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون وهو أحد أئمة المدينة الثلاثة الذين هم مالك بن أنس وابن الماجشون وابن أبي ذئب وقد سئل عما جحدت الجهمية: «أما بعد فقد فهمت ما سألت فيما تتابعت الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف والتقدير وكلت الألسن عن تفسير صفته، وانحسرت العقول دون معرفة قدره، وردت عظمته فلم تجد مساغًا فرجعت خاسئة وهي حسيرة، وإنما أمروا بالنظر والتفكير فيما خلق بالتقدير وإنما يقال: «كيف» لمن لم يكن مرة ثم كان، فلما الذي لا يحول ولا يزول وليس له مثل فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يعرف قدر من لم يعد من لم يمت ولا يبلى؟ وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف أو يحد قدره واصف؟ على أنه الحق المبين لا حق أحق منه ولا شيء أبين منه.

الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته، عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه، لا تكاد تراه صغرًا يحول ويزول ولا يرى له سمع ولا بصر لما يتقلب به ويحتال من عقله أعضل بك وأخفى عليك لما ظهر من سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين وخالقهم، وسيد السادة وربهم ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع العليم**﴾ [الشورى: ١١] اعرف رحمك الله

غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها، إذا لم تعرف قدر ما وصف منها فما تكلفك علم ما لم يصف؛ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته، أو تنـــزجر به عن شيء من معصيته، فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقًا وتكلفًا قد استهوته الشياطين في الأرض حيران، فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمي من نفسه بأن قال: لابد أن كان له كذا من أن يكون له كذا فعمي عن البين بالخفي ويجحد ما سمى الرب بصمت الرب عن ما لم يسم منها» - إلى آخر كلامه رحمه الله.

والمقصود من ذلك قوله: اعرف رحمك الله غناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها، إذا لم تعرف قدر ما وصف فما تكلفك علم ما لم يصف، وقوله: ويجحد ما سمى الرب من نفسه بصمت الرب عن ما لم يسم منها والله سبحانه تعالى لم يصف نفسه في كتابه ولا وصفه رسوله ﷺ في سنته بأنه استوى على العرش استواء منـــزهًا عن المكان والحلول وقد ذكرت بعد هذا ما ذكره الإمام ربيعة بن عبد الرحمن والإمام مالك والإمام الشافعي والإمام أحمد وإمام الأئمة محمد بن خزيمة رحمهم الله تعالى و لم يذكر أحد منهم هذا القول المخترع المبتدع ولو كان هذا مذهب السلف لذكره أئمتهم المذكورون فعلم أن هذا ليس هو مذهب السلف الصالح والله أعلم ومنها ما ذكره في الكواكب أيضًا على قوله:

وليس ربنا بجوهر ولا عرض ولا جسم تعالى ذو العلا

فاعلم وفقني الله وإياك للعلم النافع والعمل الصالح أن لفظ الجوهر والعرض والجسم ألفاظ مبتدعة مخترعة، لم يرد بنفيها ولا إثباتها كتاب

ولا سنة ولا قول صاحب ولا أحد من أئمة التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين الذين يعتد بقولهم في هذا الباب، فإذا تحقق ذلك فهذه الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها فإن كان معني صحيحًا قبل لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه أن لم يخاطب بها ونحو ذلك، فإذا تبين هذا فالواجب على من منحه الله العلم والمعرفة أن ينظر في هذا الباب (أعني باب الصفات) فما أثبته الله ورسوله أثبته وما نفاه الله ورسوله نفاه. والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني وننفي ما نفته نصوصها من الألفاظ والمعاني. وأما كون شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه وتلميذه ابن القيم مالا إلى أنه لا وجود للجوهر لفرد فحق، ولكن المقصود بذلك الرد على من أثبت الجوهر الفرد وأنه لا حقيقة لوجوده ولا يلزم من ذلك إذا رده ونفاه أنه يرى أن إطلاق هذه الألفاظ على الله نفيًا وإثباتًا جائز، فقد ذكر رحمه الله في بعض أجوبته ما نصه: فإن ذكر لفظ الجسم في أسماء الله تعالى وصفاته بدعة لم ينطق بها كتاب ولا سنة ولا قالها أحد من سلف الأمة وأئمتها، ولم يقل أحد منهم أن الله تعالى جسم ولا أن الله تعالى ليس بجسم ولا أن الله تعالى جوهر ولا أن الله تعالى ليس بجوهر انتهى، وكما صرح بذلك فيما ذكرناه عنهما وفي بعض مواضع آخر خلافًا لما ذكره الناظم وأقره الشارح.

إذا تقرر هذا فلا بد من ذكر كلام أئمة أهل الإسلام على هذه الألفاظ المبتدعة المخترعة التي أدخلها بعض المنتسبين إلى السنة من أهل الكلام وغيرهم في العقائد، ونسبها بعضهم إلى مذهب السلف رضوان

الله عليهم وذلك مثل لفظ الجوهر والجسم والأعراض والأبعاض والحدود والجهات وحلول الحوادث وغيرها قال شيخ الإسلام ابن تيميه قدس الله روحه: وكانت المعتزلة تقول أن الله منــــزه عن الأعراض والأبعاض والحوادث والحدود ومقصود هم نفي الصفات ونفي الأفعال ونفي مباينته للخلق وعلوه على العرش وكانوا يعبرون عن مذهب أهل الإثبات أهل السنة بالعبارات المجملة التي تشعر الناس بفساد المذهب، فإنهم إذا قالوا: إن الله منــــزه عن الأعراض لم يكن في ظاهر العبارات ما ينكر لأن الناس يفهمون من ذلك أنه منــــزه عن الاستحالة والفساد، كالأعراض التي تعرض لبني آدم من الأمراض والأسقام ولا ريب أن الله منــــزه عن ذلك ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائم به ولا غير ذلك من الصفات التي يسموها هم أعراضًا.

وكذلك إذا قالوا: إن الله منــــزه عن الحدود والأحياز والجهات، أوهموا الناس بأن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخلوقات، ولا تحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيح ومقصودهم به أنه ليس مباينًا للخلق ولا منفصلاً عنه، وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله، وأن محمدًا لم يعرج به إليه ولم ينــــزل منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا يقترب إليه بشيء، ولا ترفع الأيدي إليه في الدعاء، ولا غيره، ونحو ذلك من معاني الجهمية.

وإذا قالوا: إنه ليس بجسم أوهموا الناس أنه ليس من جنس المخلوقات ولا مثل أبدان الخلق وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ولا تقوم به صفة ولا هو مباين للخلق وأمثال ذلك، وإذا قالوا: لا تحله الحوادث أوهموا الناس أن

مرادهم أنه لا يكون محلاً للتغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الأحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم، وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته وأنه لا يقدر على استواء؟ أو نزول أو إتيان أو مجيء، وأن المخلوقات التي خلقها الله لم يكن منه عند خلقها فعل أصلاً، بل عين المخلوقات هي الفعل ليس هناك فعل ومفعول وخلق ومخلوق بل المخلوق والمفعول عين الفعل ونحو ذلك انتهى.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى في (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة): ويقولون: نحن ننـــزه الله تعالى عن الأعراض والأغراض والأبعاض والحدود والجهات وحلول الحوادث، فيسمع الغر المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينـــزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب والنقائص والحاجة فلا يشك أنهم يمجدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله.

فتنـــزيههم عن الأعراض هو جحد صفاته كسمعه وبصره وحياته وعلمه وكلامه إرادته فإن هذه الأعراض له عندهم لا تقوم إلا بجسم فلو كان متصفاً بها لكان جسمًا وكانت أعراضًا له وهو منـــزه عن الأعراض.

وأما الأغراض فهي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق ويفعل ويأمر وينهي ويثبت ويعاقب وهي الغايات المحمودة المطلوبة من أمره ونهيه وفعله فيسمونها أغراضًا منه وعللاً ينـــزهونه عنها.

وأما الأبعاض فمرادهم بتنـــزيهه عنها أنه ليس له وجه ولا يدان ولا يمسك السموات على إصبع والأرض على إصبع والشجر على إصبع والماء على إصبع فإن ذلك كله أبعاض والله منـــزه عن الأبعاض.

وأما الحدود والجهات فمرادهم بتنـــزيهه عنها أنه ليس فوق السموات رب العرش إله ولا يشار إليه بالأصابع إلى فوق كما أشار إليه أعلم الخلق به ولا ينـــزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء ولا تعرج الملائكة والروح إليه ولا رفع المسيح إليه ولا عرج برسوله محمد ﷺ إليه إذ لو كانوا كذلك لزم إثبات الحدود والجهات وهو منـــزه عن ذلك.

وأما حلول الحوادث فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته ولا ينـــزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ولا يغضب بعد أن كان راضيًا ولا يرضى بعد أن كان غضبانًا ولا يقوم به فعل البتة ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن مريدًا له، فلا يقول له: كن حقيقة ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويًا ولا يغضب يوم القيامة غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن مناديًا لهم ولا يقوم للمصلى إذا قال: ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ حمدني عبدي فإذا قال: ﴿**الرحمن الرحيم**﴾ قال: أثنى علي عبدي فإذا قال: ﴿**مالك يوم الدين**﴾[الفاتحة: ٢، ٣، ٤] قال: مجدني عبدي، فإن هذه كلها حوادث وهو منـــزه عن حلول الحوادث.

إلى أن قال: واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتًا فيكون له الإثبات ولا نفيًا فيكون له النفي فمن أطلقه نفيًا وإثباتًا سئل عما أراد فإن قال: أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه فلا يقال للهواء: جسم لغة ولا للنار

ولا للماء فهذه اللغة وكتبها بين أظهرنا فهذا المعنى منفي عن الله عقلاً وسمعًا.

وإن أردتم به المركب من المادة والصور والمركب من الجواهر الفردة فهذا منفي عن الله قطعًا والصواب نفيه عن الممكنات أيضًا فليس جسم المخلوق من هذا ولا من هذا، وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويكلم ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب فهذه المعاني ثابتة لله تعالى وهو موصوف بها فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسمًا إلى أن قال: وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية فقد أشار أعرف الخلق به بإصبعه رافعًا بها إلى السماء بمشهد الجمع الأعظم مستشهدًا له لا للقبلة وإن أردتم بالجسم ما يقال له: أين فقد سأل أعلم الخلق به عنه بأين منبهًا على علوه على عرشه وسمع السؤال بأين و أجاب عنه ولم يقل هذا السؤال إنما يكون عن الجسم وأنه ليس بجسم، وإن أردتم بالجسم ما يلحقه (من) و(إلى) فقد نزل جبرائيل من عنده وعرج برسوله إليه، وإليه يصعد الكلام الطيب، وعبده المسيح رفع إليه. وإن أردتم بالجسم ما يتميز منه أمر غيره أمر سبحانه موصوف بصفات الكمال جميعًا من السمع والبصر والعلم والقدرة والحياة وهذه صفات متميزة متغايرة ومن قال: إنها صفة واحدة فهو بالمجانين أشبه منه بالعقلاء وقد قال أعلم الخلق به: "**أعوذ برضاك من سخطك**" الحديث قال: وأما استعاذته ﷺ به منه باعتبارين مختلفين فإن الصفة المستعاذ بها والصفة المستعاذ منها صفتان لموصوف واحد ورب واحد فالمستعيذ بإحدى الصفتين من الأخرى مستعيذ بالموصوف بهما منه.

وإن أردتم بالجسم ماله وجه ويدان وسمع وبصر فنحن نؤمن بوجه ربنا الأعلى وبيديه وبسمعه وبصره وغير ذلك من صفاته التي أطلقها على نفسه، وان أردتم بالجسم ما يكون فوق غيره ومستويًا على غيره فهو سبحانه فوق عباده مستو على عرشه.

وكذلك أن أردتم بالتشبيه والتركيب هذه المعاني التي دل عليها الوحي والعقل فنفيكم لها بهذه الألقاب المنكرة خطأ في اللفظ والمعنى وجناية على ألفاظ الوحي أما الخطأ اللفظي فتسميتكم الموصوف بذلك جسمًا مركبًا مؤلفًا مشبهًا بغيره وتسميتكم هذه الصفات تركيبًا وتجسيمًا وتشبيهًا فكذبتم على القرآن وعلي الرسول وعلي اللغة ووضعتم لصفاته ألفاظ منكم بدأت وإليكم تعود، وأما خطأكم في المعنى فنفيكم وتعطيلكم لصفات كماله بواسطة هذه التسمية والألقاب فنفيتم المعنى الحق وسميتموه بالاسم المنكر.

إلى أن قال: وكذلك إذا قال الفرعوني: لو كان على السموات رب أو على العرش إله لكان مركبًا، قيل له: لفظ المركب في اللغة هو الذي ركبة غيره في محله كقوله تعالى: ﴿**في أي صورة ما شاء ركبك**﴾[الانفطار: ٨] وقولهم: ركبت الخشبة والباب وما يركب من أخلاط أجزاء بحيث كانت أجزاؤه مفرقة فاجتمعت وركبت حتى صار شيئًا واحدًا كقولهم: ركبت الدواء من كذا وكذا وإن أردتم بقولكم: لو كان فوق العرش كان مركبًا هذا التركيب المعهود وإنه كان متفرقًا فاجتمع فهو كذب وفرية وبهت على الله وعلى الشرع وعلى العقل، وإن أردتم أنه لو كان فوق العرش لكان عاليًا على خلقة بائنًا منهم مستويًا على عرشه ليس فوقه شيء فهذا المعنى حق، فكأنك قلت لو كان فوق

العرش فنفيت الشيء بتغيير العبارة وقلبها إلى عبارة أخرى وهذا شأنكم في أكثر مطالبكم.

وإن أردتم بقولكم: كان مركبًا أنه يتميز منه شيء عن شيء فقد وصفته أنت بصفات يتميز بعضها من بعض فهل كان عندك هذا تركيبًا؟ فإن قلت هذا لا يقال لمن أثبت شيئًا من الصفات فأما أنا فلا أثبت له صفة واحدة فرارًا من التركيب، قيل لك: العقل لم يدل على نفي المعنى الذي سميته أنت مركبًا وقد دل الوحي والعقل والفطرة على ثبوته أتنفيه بمجرد تسميتك الباطلة؟ فإن التركيب يطلق ويراد به خمسة معان:

الأول: تركيب الذات من الوجود والماهية عند من يجعل وجودها زائدًا على ماهيتها فإذا نفيت هذا جعلته وجودًا مطلقًا إنما هو في الأذهان لا وجود له في الأعيان.

الثاني: تركيب الماهية من الذات والصفات فإذا نفيت هذا التركيب جعلته ذاتًا مجردة عن كل وصف لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا يقدر ولا يريد ولا حياة له ولا مشيئة ولا صفة أصلاً فكل ذات في المخلوقات من هذه الذات، فاستفدت بهذا التركيب كفرد بالله وجحدك لذاته ولصفاته وأفعاله.

الثالث: تركيب الماهية الجسيمية من الهيولى والصورة كما يقوله الفلاسفة.

الرابع: التركيب من الجواهر الفردة كما يقوله كثير من أهل الكلام.

الخامس: تركيب الماهية من أجزاء كانت متفرقة فاجتمعت وتركبت فإن أردت بقولك: لو كان فوق العرش لكان مركبًا كما يدعيه الفلاسفة والمتكلمون قيل لك: جمهور العقلاء عندهم أن الأجسام المحدثة المخلوقة ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، فلو كان فوق العرش جسم مخلوق محدث لم يلزم أن يكون مركبًا بهذا الاعتبار فكيف ذلك في حق خالق الفرد والمركب الذي يجمع المتفرق ويفرق المجتمع ويؤلف بين الأشياء فيركبها كما يشاء؟ والعقل إنما دل على إثبات إله واحد ورب واحد لا شريك له ولا شبيه له لم يلد ولم يولد، ولم يدل على أن ذلك الرب الواحد لا اسم له ولا صفة ولا وجه ولا يدين ولا هو فوق خلقه ولا يصعد إليه شيء ولا ينـــزل منه شيء، فدعوى ذلك على العقل كذب صريح عليه كما هي كذب صريح على الوحي وكذلك قولهم ننـــزهه عن الجهة إن أردتم أنه منـــزه عن جهة وجودية تحيط به وتحويه إحاطة الظرف بالمظروف فنعم هو أعظم من ذلك وأكبر وأعلى، ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى.

وإن أردتم بالجهة أمرًا يوجب مباينة الخالق للمخلوق وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه فنفيكم بهذا المعنى باطل وتسميته جهة، وقلتم: منـــزه عن الجهات وسميتم العرش حيزًا، وقلتم: ليس بمتحيز وسميتم الصفات أعراضًا وقلتم: الرب منـــزه عن الأعراض، وسميتم كلامه بمشيئته ونزوله إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء بمشيئته وإرادته المقارنة لمرادها وإدراكه المقارن لوجود المدرك وغضبه إذا عصي ورضاه إذا أطيع وفرحه إذا أناب إليه العباد ونداءه لموسى حين أتى الشجرة ونداءه للأبوين حين أكلا من الشجرة ونداءه لعباده يوم القيامة ومحبته لمن كان يبغضه حال كفره ثم صار يحبه بعد إيمانه وربوبيته

التي هي كل يوم في شأن "حوادث"، وقلتم: هو منـــزه عن حلول الحوادث وحقيقة هذا التنـــزيه أنه متنـــزه عن الوجود وعن الربوبية وعن الملك وعن كونه فعالاً لما يريد بل عن الحياة والقومية.

فانظر ماذا تحت تنـــزيه المعطلة النفاة بقولهم: ليس بجسم ولا بجوهر ولا مركب ولا تقوم به الأعراض لا يوصف بالأبعاض ولا يفعل بالأغراض ولا تحله الحوادث ولا تحيط به الجهات، ولا يقال في حقه: أين وليس بمتحيز كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته وعلوه على خلقه واستوائه على عرشه وتكليمه لخلقه ورؤيتهم له بالأبصار في دار كرامته هذه الألفاظ ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها وكفروا وضللوا من أثبتها واستحلوا منه ما لم يستحلوه من أعداء الله من اليهود والنصارى، فلله الموعد وإليه التحاكم، وبين يديه التخاصم:

نحن وإياهم نموت ولا أفلح يوم الحساب من ندما

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في رسالته إلى عبد الله بن سحيم وقد طلب منه أن يذكر له شيئًا من معنى كتاب المويليس فقال رحمه الله في الجواب بعد كلام له وذلك أن كتابه مشتمل على الكلام في ثلاثة أنواع من العلوم:

الأول: علم الأسماء والصفات الذي يسمى علم أصول الدين ويسمى أيضًا العقائد.

والثاني: الكلام على التوحيد والشرك.

والثالث: الاقتداء بأهل العلم واتباع الأدلة وترك ذلك.

أما الأول: فإنه أنكر على أهل الوشم إنكارهم على من قال ليس

بجوهر ولا جسم ولا عرض، وهذا الإنكار جمع بين اثنين إحداهما أنه لم يفهم كلام ابن عيدان وصاحبه.

الثانية: أنه لم يفهم صورة المسألة، وذلك أن مذهب الأمام أحمد وغيره من السلف أهم لا يتكلمون في هذا النوع إلا بما تكلم به الله ورسوله فما أثبته الله لنفسه أثبته رسوله أثبتوه مثل: الفوقية والاستواء والكلام والمجيء وغير ذلك وما نفاه الله عن نفسه ونفاه عنه رسوله ﷺ نفوه مثل: المثل والند والسمي وغير ذلك، وأما ما لا يوجد عن الله ورسوله إثباته ولا نفيه مثل: الجوهر والعرض والجهة وغير ذلك لا يثبتونه فمن نفاه مثل: صاحب الخطبة التي أنكرها ابن عبدان وصاحبه فهو عند أحمد والسلف مبتدع، ومن أثبته مثل: هشام بن الحكم وغيره فهو عندهم مبتدع والواجب عندهم السكوت عن هذا النوع اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه، إلى أن قال: وأنا أذكر لك كلام الحنابلة في هذه المسألة.

قال الشيخ تقي الدين بعد كلام له على من قال: إنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ككلام صاحب الخطبة قال رحمه الله تعالى: فهذه الألفاظ لا يطلق إثباتها ولا نفيها كلفظ الجوهر والجسم والتحيز والجهة ونحو ذلك من الألفاظ، ولهذا لما سئل ابن سريج عن التوحيد فذكر توحيد المسلمين وقال: وأما توحيد أهل الباطل فهو الخوض في الجواهر والأعراض، وإنما بعث الرسول ﷺ بإنكار ذلك وكلام السلف والأئمة في ذم الكلام و أهله مبسوط في غير هذا الموضع. والمقصود أن الأئمة كأحمد وغيره إذا ذكر لهم أهل البدع الألفاظ المجملة كلفظ الجسم والجوهر والحيز لم يوافقوهم لا على إطلاق الإثبات ولا على إطلاق

النفي انتهي كلام الشيخ تقي الدين.

إذا تدبرت هذا عرفت أن إنكار ابن عبدان وصاحبه علي الخطيب الكلام في هذا هو عين الصواب وقد اتبعا في ذلك إمامهما أحمد بن حنبل وغيره في إنكارهم ذلك على المبتدعة ففهم صاحبكم أنهما يريدان إثبات ضد ذلك وأن الله جسم وكذا تعالى الله على ذلك، وظن أيضًا أن عقيدة أهل السنة هي نفي أنه لا جسم ولا جوهر ولا كذا ولا كذا وقد تبين لكم الصواب أن عقيدة أهل السنة هي السكوت، من أثبت بدعوة، ومن نفي بدعوة، فالذي يقول ليس بجسم هم الجهمية والمعتزلة والذين يثبتون ذلك هو هشام وأصحابه والسلف بريئون من الجميع من أثبت بدعوة ومن نفي بدعوة، فالموليس لم يفهم كلام الأحياء ولا كلام الأموات، وجعل النفي الذي هو مذهب الجهمية والمعتزلة مذهب السلف وظهر أن من أنكر النفي أنه يريد الإثبات كهشام وأتباعه ولكن العجب من ذلك استدلاله على فهمه بكلام أحمد المتقدم.

ومن كلام أبي الوفاء بن عقيل قال: أنا أقطع أن أبا بكر وعمر ماتا وما عرفا الجوهر والعرض فإن رأيت أن طريقة أبي علي الجبائي أو أبي هشام خير لك من طريقة أبي بكر وعمر فبئس ما رأيت انتهى.

وصاحبكم يدعي أن الرجل لا يكون من أهل السنة حتى يتبع أبا علي وأبا هشام بنفي الجوهر والعرض فمن أنكر الكلام فيهما مثل: أبي بكر وعمر فهو عنده علي مذهب هشام الرافضي، فظهر بما قررناه أن الخطيب الذي يتكلم بنفي العرض والجوهر أخذه من مذهب الجهمية والمعتزلة وأن ابن عبدان وصاحبه أنكر ذلك مثل ما أنكره أحمد والعلماء كلهم على أهل البدع انتهى.

فتأمل -رحمك الله- ما تحت إطلاق هذه الألفاظ المبتدعة المخترعة التي خالف من وضعها سلف الأمة وأئمتها واغتر بها من حسن ظنه بهؤلاء الذين قلدوا من ابتدعها من المتكلمين، الذين ليس لهم قدم صدق في العالمين حيث أرادوا بها التنـــزيه، ووقعوا في التعطيل والتشبيه، فساروا على مناهجهم من غير دليل ولا برهان من الكتاب والسنة، ولا كلام أحد من الأئمة فالله المستعان.

وتأمل ما ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب حيث قال: فمن نفاه - مثل صاحب الخطبة التي أنكرها ابن عيدان وصاحبه - فهو عند أحمد والسلف مبتدع والواجب عندهم السكوت عن هذا النوع اقتداء بالنبي ﷺ وأصحابه إلى أن قال: وقد تبين لكم الصواب أن عقيدة أهل السنة هي السكوت من أثبت بدعوة ومن نفى بدعوة، فالذي يقول ليس بجسم ولا ولا هم الجهمية والمعتزلة والذين يثبتون ذلك هو هشام وأصحابه والسلف بريئون من الجميع، من أثبت بدعوة ومن نفي بدعوة إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى (ومنها) ما ذكره الناظم بقوله:

وإن ما جاء مع جبريل ... من محكم القرآن والتنزيل

كلامـــه سبحانه قديم ... أعيا الورى بالنص يا عليم

فقوله: "كلامه سبحانه قديم" هو من جنس ما قبله من الألفاظ المبتدعة المخترعة التي لم ينطق بها سلف الأمة وأئمتها والذي عليه أهل السنة والجماعة المخالفون لأهل البدع أن كلام الله سبحانه وتعالى حادث الإيجاد قديم النوع، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته إذا شاء لا يمتنع عليه شيء أراده وأن الله تعالى متصف بالأفعال الاختيارية القائمة به فهو

سبحانه قد تكلم في الأزل بما شاء ويتكلم فيما لم يزل بقدرته ومشيئته بما أراد وهو الفعال لما يريد ﴿**إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون**﴾ [يس: ٨٢] أهل البدع المخالفون للسلف ينفون ذلك ويسمون هذه الأفعال الاختيارية القائمة به سبحانه وتعالى: حلول الحوادث، والله لا يكون محلاً للحوادث ويريدون بهذا أن لا يتكلم بقدرته ومشيئته ولا ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ولا يغضب بعد أن كان راضيًا ولا يرضى بعد أن كان غضبانًا، ولا يقوم به فعل البتة ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مريدًا له فلا يقول له: كن حقيقة ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويًا ولا يغضب غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن مناديًا ولا يقول للمصلي إذا قال: ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ حمدني عبدي فإذا قال: ﴿**الرحمن الرحيم**﴾ قال: أثنى علي عبدي فإذا قال: ﴿**مالك يوم الدين**﴾ قال: مجدني عبدي. فإن هذه كلها حوادث وهو منزه عن حلول الحوادث كما تقدم بيان هذا وإيضاحه في كلام ابن القيم رحمه الله وقال في الكافية الشافية لما ذكر أقوال أهل البدع المخالفين لأهل السنة:

والآخرون أولو الحديث كأحمد ... ذاك ابن حنبل الرضي الشيباني
قد قال إن الله حقا لم يزل ... متكلمًا إن شاء ذو إحسان
جعل الكلام صفات فعل قائم ... بالذات لم يفقد من الرحمن
وكذاك نص على دوام الفعل بالإ ... حسان أيضا في مكان ثان
وكذا ابن عباس فراجع قوله ... لما أجاب مسائل القرآن

وكذاك جعفر الإمام الصادق ال مقبول عند الخلق ذو العرفان
قد قال لم يزل المهيمن محسنًا برًا جوادًا عند كل أوان

إلى آخر كلامه فإنه قد أجاد فيه وأفاد فراجعه فيها وأما ما ذكره في القول السديد في الأبيات التي نسبها لشيخ الإسلام -قدس الله روحه إن صح النقل بذلك عنه- حيث قال:

أقول في القرآن ما جاءت به آياتــه فهو القديم المنــزل

فهذا القول -إن صح- لا ينافي كونه سبحانه يتكلم فيما يزل بقدرته ومشيئته كما هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافًا لأهل الكلام من المبتدعة وغيرهم والله أعلم.

(ومنها) ما ذكره في صفحة أربع وعشرين وهو أخف مما قبله خطرًا لما ذكره المهدي وأنه قد ورد فيه أحاديث كثيرة لم يثبت منها حديث واحد، فاعلم يا أخي أنك ذكرت هذا القول جازمًا به من غير علة ذكرتها تقدح في هذه الأحاديث عن عالم من علماء أهل الجرح والتعديل الذين يعتد بهم في هذا الباب وقد ذكر هذه الأحاديث أبو عيسى الترمذي في جامعه وهو إمام فاضل من أئمة أهل الجرح والتعديل فقال رحمه الله تعالى:

باب ما جاء في المهدي

حدثنا عبيد بن أسباط بن محمد القرشي أنبأنا أبي أنبأنا سفيان الثوري عن عاصم بن بهدلة عن زر عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "**لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي**" وفي الباب عن علي وأبي سعيد وأم سلمة وأبي هريرة هذا حديث حسن صحيح، حدثنا عبد الجبار بن العلاء العطار أنبأنا سفيان بن عيينة عن عاصم عن زر عن عبد الله عن النبي ﷺ قال: "**يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي**" قال عاصم وأنبأنا أبو صالح عن أبي هريرة قال: "**لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يلي**"، هذا الحديث حسن حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر أنبأنا شعبة قال: سمعت زيدا العمي قال سمعت أبا الصديق الناجي يحدث عن أبي سعيد الخدري قال: أن يكون بعد نبينا حدث فسألنا نبي الله ﷺ قال: "**إن في أمتي المهدي يخرج يعيش خمسًا أو سبعًا أو تسعًا**" زيد الشاك قال: قلنا: وما ذاك؟ قال: "سنين" قال: فيجيء إليه الرجل فيقول: يا مهدي أعطني قال: **فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمله**" هذا حديث حسن وقد روى من غير وجه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ وأبو الصديق الناجي اسمه بكر ابن عمر ويقال: بكر بن قيس. فهذا ما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذي جازمًا بصحة هذه الأحاديث، وأنت لم تذكر لأحاديث المهدي علة عن أحد العلماء على عدم ثبوتها إلا مجرد الدعوى من غير برهان ولا دليل والمثبت مقدم على النافي، وإذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ وجزم بذلك إمام من أئمة أهل الحديث، وجب علينا التصديق به

والإيمان به وأنه حق كائن لا محالة وأحاديث رسول الله ﷺ الثابتة عنه أجلُّ في صدورنا من أن نعارضها بما يذكره ابن خلدون وأمثاله ونعارض ما صححه الإمام الترمذي بأمثال ابن خلدون من لا يؤبه له ولا يعد من العلماء الأفاضل والأئمة الأوائل، بل ذكر لي بعض الإخوان أنه إخباري صاحب تاريخ قد شحن مقدمته بالطلاسم[1] وأخبار المنجمين هذا ما حدثني به من لا أتهمه في حديثه وأنا ما رأيت شيئًا من كتبه ولا أعرفها والله أعلم، وقد ذكر أبو داود هذه الأحاديث في سننه ولم يذكر لها علة ولا جرحها بشيء من الأمور التي تقدح فيها (ومنها) ما ذكره في صفحة تسع وسبعين في الأبيات التي ذكر فيها مفاخرة علي ﷺ قال: ومما نسب إلى علي ﷺ :

محمد النبي أخي وصهري	وحمزة سيد الشهداء عمي
وجعفر الذي يمسي ويضحي	يطير مع الملائكة ابن أمي

(١) كذا في الأصل، ولعله يسر الأستاذ المؤلف نفع الله به أن نخبره عن معرفة بأن ابن خلدون ليس مؤرخًا نقالاً للأخبار على علاتها كأكثر المؤرخين، بل هو محقق في التاريخ ومحدث وفقيه وليست مقدمة تاريخه مشحوبة بالطلمسات وأخبار المنجمين كما قال له الثقة عنده، بل تذكر فيها الطلمسات في فصل الكلام على السحر وهو يذمه ويقول فيه ما قال فقهاء أصحابه المالكية وغيرهم. وله فصل آخر في المقدمة عنوانه: (أبطال صناعة النجوم وضعف مداركها وفساد غايتها) وأما كلامه في المهدي فهو يذكر من أحاديث الترمذي مع ما ذكره أئمة الجرح والتعديل في تضعيف رواتها كتضعيفهم لعاصم بن بهدلة في الحديث دون القراءة، ولكن من جهة سوء حفظه وكونه تغير في آخر عمره. وأما زيد العمي فكلامهم في ضعفه كثير ويعلم المؤلف حفظه الله أن الترمذي كان يتساهل في التصحيح فلا يعتد بتصحيحه لما خالفه غيره فيه من الأئمة.

وبنت محمد سكني وعرسي مَسُوطٌ لحمها بدمي ولحمي
وسبطا أحمد آيتاي منها فأيكم له سهم كسهمي
سبقتكم إلى الإسلام طرا غلامًا ما بلغت أوان حلمي

فهذه المفاخرة التي ذكرها الشارح لم يذكرها عن علي ﷺ بسند صحيح ولا حسن ولا ضعيف ولا عزاها إلى شيء من الكتب المعتمدة ولا ذكرها عن أحد من أئمة أهل الحديث ولا غيرهم فالأشبه بها أن تكون من أوضاع الرافضة. والصحابة ﷺ لم يكن من هديهم وأخلاقهم التفاخر بينهم بالأحساب والأنساب بل كان السلف رضوان الله عليهم ينهون عن الفخر والخيلاء والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق كما هو مذكور في عقائد أهل السنة والجماعة، وعلي ﷺ أخشى لله وأتقى له من أن يفتخر بهذه المفاخرة على أحد من الصحابة ﷺ على ما ذكره الرافضي أنه افتخر بذلك على أهل الشورى أو على معاوية لما بلغته مفاخرته كما ذكره السفاريني وقد قال تعالى: ﴿**تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسئلون عما كانوا يعملون**﴾[البقرة: ١٤١] وإنما كانوا يتفاضلون ويزكون بالتقوى كما قال تعالى: ﴿**يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله اتقاكم**﴾[الحجرات: ١٣] وإذا كان من المعلوم أنهم ما كانوا يتفاخرون بأحسابهم وبأنسابهم، بل كان ذلك من أمر الجاهلية وقد أذهب الله ذلك بالإسلام كما في الحديث الذي رواه الترمذي وحسنه وفيه: "**أن الله أذهب عنكم عبية الجاهلية وفخرها بالآباء إنما هو مؤمن تقي أو فاجر شقي، الناس من آدم و آدم خلق من تراب**" وعن عياض بن حمار مرفوعًا: "**أن الله تعالى أوحى إلى أن**

تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد" رواه مسلم فإذا تبين لك هذا ففضائل علي ﷺ ومناقبه مشهورة مذكورة لا تخفى على أهل العلم، فالعدول عنها إلى هذه المفاخرة التي لم تذكر في شيء عن الكتب المعتمدة من الغفلة التي لا ينبغي لمن تصح نفسه وأراد نجاتها أن تنسب إليه ويذكر بها فالله المستعان. ثم إني بعد ما حررت هذه الكلمات رأيت ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في منهاج السنة على أصل هذه الأبيات التي وضعها بعض الكذابين فنظمها من نظمها ونسبها لعلي ﷺ فقال رحمه الله تعالى: قال الرافضي: وعن عامر بن واثلة قال: كنت مع علي وهو يقول لهم: لأحتججن عليكم بما لا يستطيع عربيكم ولا عجميكم تغير ذلك ثم قال: أنشدكم بالله أيها النفر جميعًا أفيكم أحد وحَّد الله تعالى قبلي؟ قالوا: اللهم لا قال: أنشدكم بالله هل فيكم أحد له أخ مثل أخي جعفر الطيار في الجنة مع الملائكة غيري؟ قالوا: اللهم لا قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له عم مثل عمي حمزة أسد الله وأسد رسوله سيد الشهداء غيري؟ قالوا: اللهم لا قال: فأنشدكم بالله هل فيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت محمد سيدة نساء أهل الجنة غيري؟ قالوا: اللهم لا قال: فأنشدكم بالله هل فيكم من له سبطان مثل سبطي الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة غيري؟ قالوا: اللهم لا (وذكر أشياء أخر غير هذا اقتصرنا منها على ما ذكره منها صاحب النظم).

فقال شيخ الإسلام في جوابه: أما قوله عن عامر بن واثلة وما ذكره يوم الشورى فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولم يقل: علي ﷺ يوم الشورى شيئًا من هذا ولا يشابهه ثم ذكر كلامًا إلى أن قال: وفي هذا الحديث الذي ذكره هذا الرافضي أنواع من الأكاذيب

التي نزه الله تعالى عليًا عنها مثل احتجاجه بأخيه وعمه وزوجته، وعلي ﷺ أفضل من هؤلاء وهو يعلم أن أكرم الخلق عند الله أتقاهم ولو قال العباس: هل فيكم أحد مثل أخي حمزة ومثل أولاد أخي أي: محمد وعلي وجعفر لكانت هذه الحجة من جنس تلك، بل احتجاج الإنسان ببني إخوته أعظم من احتجاجه بعمه ولو قال عثمان: هل فيكم من تزوج بنتي الرسول ﷺ ؟ لكان من جنس قول القائل: هل فيكم من زوجته مثل زوجتي؟ وكانت فاطمة قد ماتت قبل الشورى كما ماتت زوجتا عثمان، فإنها ماتت بعد موت النبي ﷺ بستة أشهر، وكذلك قوله: هل فيكم أحد له ولد كولدي؟ وفيه أكاذيب متعددة إلى آخر ما ذكر رحمه الله تعالى هذا ملخص ما ذكره الشيخ في المنهاج في الجزء الثالث في خمسة عشر ولكن العجب كل العجب أنك لما ذكرت أحاديث المهدي ذكرت أنه لم يثبت فيها حديث واحد وقد تقدم ما ذكره حفاظ أهل الحديث كأبي داود وأبي عيسى الترمذي من تحسن أحاديث المهدي وتصحيحها وذكرت ما ذكرت من أنه لا يجب اعتقاد مجيء هذا المهدي ولا ندين الله به، ثم ذكرت هذه المفاخرة المكذوبة الموضوعة التي لا أصل لها فذكرتها في فضائل علي ومناقبه وأفردتها فكان الحق والواجب على مثلك أن لا يذكر هذه الأبيات الموضوعة المكذوبة وأن لا يذكر في أحاديث المهدي إلا ما ذكره أهل الحديث الذين هم القدوة وهم الأسوة وحسبك السير على مناهجهم فإنهم كانوا على الصراط المستقيم، والمنهج القويم، ومن أعداهم من أهل الكلام، الذين فارقوا به أئمة أهل الإسلام فإنما يأخذون بمقاييس عقولهم وآرائهم، وقد تبعوا في ذلك أهواء قوم قد ضلوا من قبل أضلوا كثيرًا وضلوا عن سواء السبيل.

واعلم يا أخي أني ما كتبت لك إلا ما قاله المحققون من أهل العلم

الذين هم أئمة هذا الشأن من سادات الحنابلة وأئمتهم الذين ينفون عن دين الله تحريف الغاليين، وانتحال المبطلين، ليتبين لك طريقة السلف الصالح والصدر الأول، فعض عليه بالنواجذ ولا يكن في صدرك حرج منه، فإنه الحق، وقد تركت أشياء مما ذكره المعترض في ورقته إما لسوء فهمه أو لعدم معرفته واطلاعه وأمورًا أخرى، لم أرفع بها رأسًا ولم أكتب لك إلا ما وقفت عليه مزبورًا في الشرح فاعلم ذلك وبالله التوفيق وبه الصمت والعصمة.

فصل

إذا تبين لك ما قدمته لك من كلام علماء المحققين وكان المقصود هو ظهور الحق وبيانه فهنا أشياء أخرى يجب التنبيه عليها ولا ينبغي السكوت عنها منها قوله في الصفحة الثمانية عشرة قول الشارح: فيجب على كل مكلف أن يعرف الله تعالى بصفات الكمال ويجزم بأنه سبحانه واحد لا يتجزأ ولا ينقسم، أحد، لا من عدد، فرد صمد، إلى آخر قوله وبالله التوفيق.

اعلم أن قول القائل ويجزم بأنه سبحانه وتعالى واحد لا يتجزأ ولا ينقسم قول مبتدع مخترع لم يقله أحد من السلف رضوان الله عليهم وليس مذكورًا في عقائد أهل السنة والجماعة، بل هو من جنس ما يذكره أهل البدع من قولهم ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم وليس له أعراض ولا أغراض ولا أبعاض إلى غير ذلك مما خالفوا به سلف الأمة وأئمتها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في كتابه المسمى بالعقل أو النقل الذي قال ابن القيم -رحمه الله تعالى- فيه:

واذكر كتاب العقل والنقل الذي ما في الوجود له نظير ثان

قال بعد كلام له: وكثير من أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاث معان وهو: واحد في ذاته لا قسيم له ولا جزء له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العبارة فيها ما جاء به الرسول ﷺ وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول،

فذكر كلامًا حسنًا إلى أن قال: فإنهم إذا قالوا: لا قسيم له ولا جزء له ولا شبيه له فهذا اللفظ وإن كان يراد به معنى صحيح فإن الله ليس كمثله شيء وهو سبحانه لا يجوز عليه أن يتفرق ولا يفسد ولا يستحيل، بل هو أحد صمد والصمد الذي لا جوف له وهو السيد الذي كمل سؤدده فإنهم يدرجون في هذه نفي علوه على خلقه ومباينته لمصنوعاته ونفي ما ينفونه من صفاته ويقولون: إن إثبات ذلك يقتضي أن يكون مركبًا منقسمًا وأن يكون له شبيه. أهل العلم يعلمون أن مثل هذا لا يسمى في لغة العرب التي نزل بها القرآن تركيبًا وانقسامًا ولا تمثيلاً وهكذا الكلام في مسمى الجسم والعرض والجوهر والتحيز وحلول الحوادث وأمثال ذلك، فإنهم بهذه الألفاظ يدخلون في مسماه الذي ينفونه أمورًا مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله فيدخلون فيها علمه وقدرته وكلامه ويقولون: إن القرآن مخلوق لم يتكلم الله به وينفون بها رؤيته؛ لأن رؤيته على اصطلاحهم لا تكون إلا لمتحيز في جهة وهو جسم، ثم يقولون: والله منـــزه عن ذلك فلا تجوز رؤيته، ولذلك يقولون: المتكلم لا يكون إلا جسمًا متحيزًا و الله ليس بجسم متحيز، فلا يكون متكلمًا، يقولون: لو كان فوق العرش لكان جسمًا متحيزًا والله سبحانه وتعالى ليس بجسم متحيز فلا يكون فوق العرش، وأمثال ذلك إلى آخر كلامه وهو في صفحة ثلاث وثلاثين ومائة.

والمقصود أن قول أهل البدع في الواحد أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزأ قول مبتدع مخترع لم يقل به أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هو من كلام من ينتسب إلى أهل السنة والجماعة من المتكلمين وغيرهم.

وأما قول الشارح في الأحد أنه أحد لا من عدد، فهو كلام لا

طائل تحته ولا يفيد شيئًا من المعاني بل الذي ينبغي أن يقال: ما قاله فيه شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- حيث قال ﴿**قل هو الله أحد * الله الصمد**﴾[الإخلاص: ١-٢] فأدخل اللام في الصمد ولم يدخلها في أحد لأنه ليس في الموجودات ما يسمى أحدًا في الإثبات مفردا غير مضاف بخلاف النفي وما في معناه كالشرط والاستفهام فإنه يقال: هل عندك أحدًا أكرمته، وإنما استعمل في العمل المطلق وقال: أحد اثنان ويقال: أحد عشر وفي أول الأيام يقال: يوم الأحد إلى أن قال والمقصود هنا أن لفظ الأحد لم يوصف به شيء من الأعيان إلا بالله وحده وإنما يستعمل في غير الله في النفي قال أهل اللغة تقول: لا أحد في الدار ولا تقل فيها أحد ولهذا لم يجئ في القرآن إلا في غير الموجب كقوله تعالى: ﴿**فما منكم من أحد عنه حاجزين**﴾[الحاقة: ٤٧] وكقوله: ﴿**لستن كأحد من النساء**﴾[الأحزاب: ٣٢] وقوله: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**﴾[التوبة: ٦] وفي الإضافة كقوله تعالى: ﴿**فابعثوا أحدكم**﴾[الكهف: ١٩] ﴿**وجعلنا لأحدهما جنتين**﴾[الكهف: ٣٢] والله أعلم ومنها ما ذكره الشارح في الكواكب في صفحة ثلاثة عشر:

فكل ما جاء من الآيات ... أو صح في الأخبار عن ثقات
من الأحاديث نمرة كما ... قد جاء فاسمع من نظامي واعلما

قوله: فكل ما جاء أي عن الله تعالى من الآيات القرآنية أو صح مجيئه في الأخبار بالأسانيد بخلاف الضعيفة فإن وجودها كعدمها فلا بد من أن تكون الأخبار عن رواة ثقات في النقل من الأحاديث والآثار فما هو يوهم تشبيهًا فهو من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله نؤمن به، وبأنه من عند الله. ونمرة كما قد جاء عنه تعالى أو عن رسوله فمذهب السلف

عدم الخوض في هذا والسكوت عنه ونفوض علمه إلى الله قال ابن عباس: هذا من المكتوم الذي لا يفسر وكذا قال غيره من الصحابة والتابعين وأما أهل التأويل فأبوا ألا يفسروا ويؤولوا حتى خالفوا سلف الأمة وأئمتها وابتدعوا في ذلك وكل بدعة ضلالة انتهى.

فأقول: اعلم -وفقك الله- أن هذا الكلام الذي أوردته في هذا المقام لا ينبغي أن يؤخذ على إطلاقه ونسبته إلى مذهب أهل السنة والجماعة من السلف رضوان الله تعالى عليهم، بل فيه ما هو حق من كلام السلف وفيه ما هو من بعض أقوال المتكلمين الذين ينتسبون إلى أهل السنة ممن كثر في باب أسماء الله وصفاته اضطرابهم، وكشف عن معرفته حجابهم فإن السلف رضوان الله تعالى عليهم لا يدخلون أسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله. نعم فيه ما ذكر عن السلف أنهم يمرون آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت وسيأتي بيان معنى ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى عند شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في الرسالة المسماة بالإكليل في المتشابه والتأويل.

فصل

وأما إدخال أسماء الله وصفاته أو بعض ذلك في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي استأثر الله بعلم تأويله كما يقول كل واحد من القولين وطوائف من أصحابنا وغيرهم، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم فالكلام على هذا من وجهين الأول من قال: إن هذا من المتشابه وإنه لا يفهم معناه فنقول: أما الدليل على ذلك فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أحد أن يعلم معناه وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنـــزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ولا قالوا: إن الله ينـــزل كلامًا لا يفهم أحد معناه وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة قالوا في أحاديث الصفات: تمر كما جاءت، ونهوا عن تأويلات الجهمية وردوها وأبطلوها التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه ونصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منه للبعض ما دلت عليه، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك. وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات: تمر كما جاءت في أحاديث الوعيد مثل قوله: "**من غشنا فليس منا**" وأحاديث الفضائل.

ومقصوده أن الحديث لا يحرف كلمه عن مواضعه كما يفعله من يحرفه ويسمي تحريفه تأويلاً بالصرف المتأخر، فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل وكذلك نص أحمد في كتاب الرد على الزنادقة

والجهمية أهم تمسكوا بمتشابه القرآن وتكلم أحمد على ذلك المتشابه وبين معناه وتفسيره بما يخالف تأويل الجهمية وجرى في ذلك على سنن الأئمة قبله فهذا اتفاق من الأئمة على أهم يعملون معني هذا المتشابه، وأن لا يسكت عن بيانه وتفسيره بل يبين ويفسر فاتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته انتهى.

فتأمل ما ذكره شيخ الإسلام -رحمه الله- حيث قال فهذا اتفاق من الأئمة على أهم يعملون معنى هذا المتشابه وأن لا يسكت عن بيانه وتفسيره، بل يبين ويفسر فاتفاق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إلحاد في أسماء الله وآياته. ثم تأمل الشارح بقوله: فمذهب السلف عدم الخوض في هذا والسكوت عنه فإنه يخالف ما ذكره شيخ الإسلام عن اتفاق الأئمة على أهم يعلمون معني هذا المتشابه، وأن لا يسكت عن بيانه في تفسيره فتبين أن هذا ليس هو مذهب السلف وأنه من القول عليهم بلا علم ولا برهان يدل على ذلك.

ثم قال شيخ الإسلام: ومما يوضح لك ما وقع هنا من الاضطراب أن أهل السنة متفقون على إبطال تأويلات الجهمية ونحوهم من المحرفين الملحدين، والتأويل المردود هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره فلو قيل: إن هذا هو التأويل المذكور في الآية وإنه لا يعلمه إلا الله وليس هذا مذهب السلف والأئمة وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردها لا التوقف عنها، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها (وتمر كما جاءت) دالة على المعاني لا تحرف ولا يلحد فيها. وذكر كلامًا طويلاً أجاد فيه وأفاد، وبلغ غاية المراد، فمن أراد الوقوف عليه فهو في الرسالة المسماة بالإكليل في المتشابه والتأويل، وإنما لم نذكره خوف

الإطالة إذ المقصود التنبيه على هذه الورطات.

وأما قول الشارح فمذهب السلف عدم الخوض في هذا والسكوت عنه وتفويض علمه إلى الله فاعلم يا أخي أن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر في العقل والنقل أقوال أهل التفويض، فنذكر من ذلك ما يدل على بطلانه وأنه من شر أقوال أهل البدع والإلحاد قال شيخ الإسلام -قدس الله روحه- في صفحة خمسة عشر ومائة في الوجه السادس عشر: وأما التفويض فمن المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن وحضنا على عقله وفهمه فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟ فذكر أقوال الفلاسفة ثم قال: والجهمية والمعتزلة وأمثالهم يقولون: إنه أراد أن يعتقدوا الحق على ما هو عليه مع علمهم بأنه لم يتبين ذلك في الكتاب والسنة بل النصوص تدل على نقيض ذلك فأولئك يقولون: أراد منهم اعتقاد الباطل وأمرهم به، وهؤلاء يقولون: أراد اعتقاد ما لم يدلهم إلا على نقيضه، والمؤمن يعلم بالاضطرار أن كلا القولين باطل ولا به للنفاة أهل التأويل من هذا أو هذا، وإذا كان كلاهما باطلاً كان تأويل النفاة للنصوص باطلاً فيكون نقيضه حقًا وهو إقرار الأدلة الشرعية على مدلولاتها ومن خرج عن ذلك لزمه من الفساد ما لا يقوله إلا أهل الإلحاد، وما ذكرناه من لوازم قول أهل التفويض هو لازم لقولهم الظاهر المعروف بينهم إذ قالوا أن الرسول كان يعلم معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة، ولكن لم يبين للناس مراده بها ولا أوضحه إيضاحًا يقطع به النـــزاع.

وأما على قول أكابرهم أن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن

ظواهرها فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا الملائكة ولا السابقون الأولون وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن أو كثير مما وصف به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة والوعيد والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة، ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى للناس، أمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين وأن يبين للناس ما نزل إليهم أمر بتدبر القرآن وعقله ومع هذا، فأشرف ما فيه وهو ما أخبر به الرب عن صفاته أو عن كونه خالقًا لكل شيء وهو بكل شيء عليم أو عن كونه أمر ونهي ووعد وتوعد أو عما أخبر به عن اليوم الآخر لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم ولا بلغ البلاغ المبين، وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي وليس في النصوص ما ينافي ذلك لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة ولا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به فيبقي هذا الكلام سدًا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يبينوا مرادهم فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد إلى آخر كلامه رحمه الله.

وأما قول الشارح قال ابن عباس: هذا من المكتوم الذي لا يفسر وكذا قال غيره من الصحابة والتابعين، وأما أهل التأويل فأبوا إلا أن

يفسروا ويؤولوا حتى خالفوا سلف الأمة وأئمتها وابتدعوا في ذلك وكل بدعة ضلاله انتهى.

فاعلم يا أخي أن هذا القول الذي نسبه الشارح إلى ابن عباس ﷺ وغيره من الصحابة إن كان صحيحًا ثابتًا فليس معناه ما وهمه الشارح من أن نصوص الكتاب والسنة الواردة في أسماء الله وصفاته[١] مما يوهم تشبيهًا فيكون من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، وأنها مما لا يعقل معناها وأنها لا تفسر وقد تقدم بيان ذلك في معنى التفويض ونزيد ذلك إيضاحًا بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في هذا الكتاب حيث قال: وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس الحقيقة التي أخبر عنها وذلك في حق الله هو كنه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره. ولهذا قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم والكيف مجهول. وكذلك قال ابن الماجشون وأحمد بن حنبل وغيرهما من السلف يقولون: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه. ولهذا رد أحمد بن حنبل على الجهمية والزنادقة فيما طعنوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله فرد على من حمله على ما أريد به وفسر هو جميع الآيات المتشابهة وبين المراد به. وكذلك الصحابة والتابعون فسروا جميع القرآن وكانوا يقولون: إن العلماء يعلمون تفسيره وما أريد به ولا يعلمون كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب فإن ما أعده الله لأوليائه من

(١) كذا في النسخة فإما أن تكون "أنه" هنا تأكيدا لأنه في أول الجملة وإما أن تكون سبق قلم فإن ما بعدها خبر لأنه الأولى، وحاصل المعنى أن النصوص المذكورة ليست من المتشابه الذي لا يعقل كما توهم الشارح.

النعم ما لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر، فذاك الذي أخبر به لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهذا حق. وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يعلمه إلا الله فهذا ينازعه فيه عامة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله وقالوا: إنهم يعلمون معناه، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أقف عند كل آية وأسأله عنها، وقال ابن مسعود: ليس في كتاب الله آية إلا وأنا اعلم فيم أنزلت وقال الحسن البصري: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها. ولهذا كانوا يجعلون القرآن يحيط بكل ما يطلب من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن ولكن علمنا قصر عنه. وقال الشعبي: ما ابتدع قوم بدعة إلا في كتاب الله بيانها، وأمثال ذلك من الآثار الكثيرة المذكورة بالأسانيد الثابتة مما ليس هذا موضع بسطه انتهى.

فهذا ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- من علم الكيفية عما أخبر الله به عن نفسه وكذلك لا يعلمون كيفيات الغيب فإن ما أعده الله لأوليائه من النعيم مما لا عين رأته ولا أذن سمعته ولا خطر على قلب بشر فذاك الذي أخبر الله به لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهذا الذي ذكره شيخ الإسلام هو الذي يحمل عليه قول ابن عباس وغيره من الصحابة إن كان النقل بذلك ثابتًا عنهم. وقد تقدم أن السلف رضوان الله عليهم كانوا يقولون: إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله عن نفسه وإن علمنا تفسيره ومعناه، فكان من المعلوم أن ابن عباس وغيره من الصحابة وأئمة السلف كانوا يفسرون ما تشابه من القرآن يعلمون معنى ذلك و لم يسكتوا عن بيان ذلك.

وأما قول الشارح: وأما أهل التأويل فأبوا إلا أن يفسروا ويؤولوا حتى خالفوا سلف الأمة وأئمتها وابتدعوا في ذلك وكل بدعة ضلالة انتهى.

فاعلم يا أخي أن التأويل المردود الذي سلكه الجهمية ومن تبعهم من المتكلمين هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره؛ فلو قيل: إن هذا هو التأويل المذكور في الآية وإنه لا يعلمه إلا الله لكان في هذا تسليم الجهمية أن للآية تأويلاً يخالف دلالتها لكن ذلك لا يعلمه إلا الله، وليس هذا مذهب السلف والأئمة وإنما مذهبهم نفي هذه التأويلات وردها لا التوقف عنها، وعندهم قراءة الآية والحديث تفسيرها وتمر كما جاءت دالة على المعاني لا تحرف ولا يلحد فيها، فكان من المعلوم أن السلف الذين قالوا: لا يعلم تأويله إلا الله كانوا يتكلمون بلغتهم المعروفة بينهم ولم يكن لفظ التأويل عندهم يراد به معنى التأويل الاصطلاحي الخاص وهو صرف اللفظ عن المعنى المدلول عليه المفهوم منه إلى معنى يخالف ذلك فإن تسمية هذا المعنى وحده تأويلاً إنما هو اصطلاح طائفة من المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم ليس هو عرف السلف من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- والله أعلم. إذا تبين لك هذا فاعلم أن مراد من قال من السلف ﷺ: إنه لا يفسر يعنون أنه لا يؤول ويحرف فيصرف عن ظاهره إلى ما لا يدل عليه ظاهره، كما أولوا الاستواء وفسروه بأنه الاستيلاء وكما فسروا اليد بالنعمة وهذا هو الذي نهى السلف عن تفسيره وتأويله بهذا المعنى والله اعلم.

فصل

ومنها ما ذكره في الواجه الرابع والعشرين على قول الناظم:

سبحانه قد استوى كما ورد   من غير كيف قد تعالى أن يحد

فقال: تعالى الله أن يحد وفيه الرد على من زعم أن يلزم من كونه مستويًا على عرشه أن يحد تعالى الله عن ذلك إذ المحدود محدث والمحدث مفتقر للخالق والخالق سبحانه ﴿**هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم**﴾[الحديد: ٣] الأول من غير بداية، والآخر من غير نهاية، والظاهر من غير تحديد، والباطن من غير تخصيص، موجود بالوجود القديم من غير تشبيه ولا تكييف.

فأقول اعلم -وفقك الله- أن هذا الكلام الذي أورده الشارح في هذا المقام من الألفاظ المجملة الموهمة المطلقة المتحملة لمعنيين حق وباطل، فلا ينفصل النـــزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنـــزيل ألفاظها عليها كما قال ابن القيم -رحمة الله تعالى- على هذه الألفاظ المبتدعة المخترعة التي لم ينطق بها سلف الآمة وأئمتها، ويقولون: نحن ننـــزه الله تعالى عن الأعراض والأبعاض والحدود والجهات وحلول الحوادث، فيسمع الغر المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينـــزهون الله عما يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب والنقائص والحاجة فلا يشك أنهم يمجدونه، ويعظمونه ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيري تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الرب تعالى عما يستحقه من كماله إلى آخر كلامه. وقد تقدم.

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه: وكذلك إذا قالوا: إن الله منـــزه عن الحدود والأحياز والجهات أوهموا الناس بأن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخلوقات ولا تحوزه المصنوعات وهذا المعنى صحيح، مقصودهم أنه ليس مباينًا للخلق ولا منفصلاً عنه، وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش إله، وأن محمدًا لم يعرج به إليه ولم ينـــزل منه شيء ولا يصعد إليه شيء ولا يتقرب إليه بشيء ولا ترفع الأيدي إليه في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجهمية انتهي.

فإذا تبين لك هذا فاعلم أن قول الشارح على هذه اللفظة المحتملة الموهمة المطلقة حيث قال: تعالى الله أن يحد وفيه الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مستويًا على عرشه أن يحد، تعالى الله عن ذلك، إذ المحدود محدث والمحدث مفتقر للخالق إلى آخر كلامه هو من كلام أهل البدع من الجهمية وغيرهم ممن نحا نحوهم من المتكلمين فإذا كان هذا هو المفهوم من كلام الناظم والشارح قطعًا ولا محيد عنه لإطلاقه ألفاظًا لم ينطق بها الكتاب والسنة ولا نطق بها أئمة السلف رضوان الله عليهم، بل المتكلم بها من هؤلاء المبتدعة يوهمون الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخلوقات ولا تحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيح، ولكن مقصودهم هو ما تقدم بيانه عنهم من كلام شيخ الإسلام آنفا وإذا كان ذلك كذلك فنحن نسوق كلام أئمة السلف رضوان الله تعالى عليهم في هذا المقام ليتبين لك خطأ الناظم الشارح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في العقل والنقل بعد أن ذكر كلاما طويلاً، قال: وقال حنبل في مواضع أخر عن أحمد قال ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ [الشورى: ١١] في ذاته كما وصف به نفسه

قد أجمل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فحد لنفسه ليس يشبه شيئًا فنعبد الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما يوصف به نفسه قال: فهو سميع بصير بلا حد و لا تقدير ولا يبلغ الواصفون صفته وصفاته منه وله ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه ولا نتعدى ذلك ولا تبلغه صفة الواصفين؛ نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شنعت وما وصف به نفسه من كلام ونزول وخلوه بعبده يوم القيامة ووضعه كنفه عليه هذا يدل على أن الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة والتحديد في هذا كله بدعة والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد إلا ما وصف به نفسه، سميع بصير لم يزل متكلمًا عالمًا غفورًا، عالم الغيب والشهادة علام الغيوب. فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد، وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ﴿**ثم استوى على العرش**﴾[الأعراف: ٥٤] كيف شاء، المشيئة إليه عز وجل والاستطاعة ليس كمثله شيء وهو خالق كل شيء وكما وصف نفسه سميع بصير بلا حد ولا تقدير. قال إبراهيم لأبيه: ﴿**يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر**﴾[مريم: ٤٢] فنثبت أن الله سميع بصير صفاته منه لا نتعدي القرآن والحديث، والخبر " يضحك الله " ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول وبتثبيت القرآن لا يصفه الواصفون ولا يحده أحد تعالى الله عما تقول الجهمية والمشبهة قلت: والمشبهة ما يقولون؟ قال من قال: بصر كبصري ويد كيدي وقدم كقدمي فقد شبه الله بخلقه وهذا يحده وهذا كلام سوء وهذا محدود والكلام في هذا لا أحبه.

وقال محمد بن مخلد قال أحمد: نصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله. وقال يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له ولا يشبه

ربنا شيئًا من خلقه قال: نعم ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ فقول أحمد أنه ينظر إليهم ويكلمهم كيف شاء وإذا شاء وقوله: وهو على العرش بلا حد كما قال: ﴿**ثم استوى على العرش**﴾ كيف شاء، المشيئة إليه والاستطاعة له ليس كمثله شيء يبين أن نظره وتكليمه وعلوه على العرش واستواءه على العرش مما يتعلق بمشيئته واستطاعته، وقوله: بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد - نفى به إحاطة علم الخلق به وأن يحدوه أو يصفوه على ما هو عليه إلا بما أخبر به عن نفسه ليتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته، كما قال الشافعي في خطبة الرسالة: الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه ولهذا[1] قال أحمد لا تدركه الأبصار. بحد ولا غاية. فنفي أن يدرك له حد أو غاية. فهذا أصح القولين في تفسير الإدراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع.

وما في هذا الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نص عليه أحمد وغيره من الأئمة كما ذكره الخلال أيضًا قال: حدثنا أبو بكر المروذي قال: سمعت أبا عبد الله لما قيل له: روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن مبارك أنه قيل: كيف نعرف الله عز وجل؟ قال على العرش بحد. قال: قد بلغني ذلك عنه و أعجبه ثم قال: أبو عبد الله: ﴿**هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام**﴾[البقرة: ٢١٠] ثم قال ﴿**وجاء ربك والملك صفًا**

(١) كذا وقد سقط من عبارة الشافعي كلام بين الحمد ولهذا وهذا الوصف يحتمل أن يكون عمدا للاختصار وأن يكون سهوا - ومنه قوله محل الشاهد هنا: ولا يبلغ الواصفون كنه عظمته، الذي هو وصف نفسه وفوق ما يصفه به خلقه.

صفًا﴾[الفجر: ٢٢] قال الخلال وأنبانا محمد بن علي الوراق حدثنا أبو بكر الأثرم حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال لأحمد بن حنبل يحكي عن ابن المبارك وقيل: له نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة على عرشه بحد فقال أحمد: هكذا هو عندنا وأخبرني حرب بن إسماعيل قال: قلت لإسحق (يعني ابن راهويه) هو على العرش بحد قال: نعم بحد، وذكر عن ابن المبارك قال هو على عرشه بائن من خلقه بحد، قال واخبرني المروذي قال: قال اسحق ابن إبراهيم بن راهويه قال الله تبارك وتعالى: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾[طه: ٥] إجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة وفي قعور البحار ورؤوس الآكام وبطون الأدوية وفي كل موضع كما يعلم علم ما في السموات السبع وما فوق العرش، أحاط بكل شيء علمًا فلا تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات البر والبحر إلا وقد عرف ذلك كله و أحصاه؛ فلا تعجزه معرفة شيء عن معرفة غيره. فهذا بينوا أن ما أثبتوا له من الحد لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، فتبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته، وبنحو ذلك قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف وقد ذكره ابن بطة في الإبانة وأبو عمر الطلمنكي في كتابة الأصول ورواه أبو بكر الأثرم قال: حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال: أما بعد فقد فهمت ما سألت عنه فيما تتابعت فيه الجهمية ومن خالفها في صفات الرب العظيم الذي فاقت عظمته الوصف

والتقدير وكلت الألسن عن تفسير صفته، وانحسرت العقول عن معرفة قدرة، إلى أن قال: فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يعرف قدر من لا يموت ولا يبلى؟ وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى يعرفه عارف، أو يحد قدره واصف، الدليل على عجز العقول عن تحقيق صفته، عجزها عن تحقيق صفة أصغر خلقه، إلى أن قال: اعرف رحمك الله وغناك عن تكلف صفة ما لم يصف الرب من نفسه بعجزك عن معرفة قدر ما وصف منها، إذا لم تعرف ما وصف فما نكلفك علم ما لم يصف؟ هل تستدل بذلك على شيء من طاعته، أو تنـــزجر عن شيء من معصيته؟ وذكر كلامًا طويلاً إلى أن قال: فأما الذي جحد ما وصف الرب من نفسه تعمقًا وتكلفًا قد استهوته الشياطين في الأرض حيران فصار يستدل بزعمه على جحد ما وصف الرب وسمى من نفسه، فعمي عن البين بالخفي بجحد ما سمى الرب من نفسه ويصف الرب بما لم يسم فلم يزل يملي له الشيطان حتى جحد قول الله تعالى: ﴿**وجوه يومئذ ناضرة * إلى ربها ناظرة**﴾[القيامة: ٢٢، ٢٣] فقال: لا يراه أحد يوم القيامة: فجحد والله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أولياءه يوم القيامة من النظر ي وجهه ﴿**في مقعد صدق عند مليك مقتدر**﴾[القمر: ٥٥] قد قضى أنهم لا يموتون فهم بالنظر إليه ينضرون. وذكر كلامًا طويلاً كتب في غير هذا الموضع ثم ذكر بعد هذا كلام الإمام عثمان بن سعيد الدرامي في كتابه الذي سماه (رد عثمان بن سعيد، على الكافر العنيد، فيما افتراه على الله في التوحيد) فقال: باب الحد والعرش.

قال أبو سعيد وادعى المعارض أيضًا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية، قال وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته، واشتق منها جميع أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها من أحد

من العالمين فقال له قائل ممن يحاوره: قد علمت مرادك أيها الأعجمي تعني أن الله لا شيء لأن الخلق كلهم قد علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم شيء إلا وله حد وغاية وصفة، وأن لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة، فالشيء أبدًا موصوف لا محالة، ولاشيء يوصف بلا حد ولا غاية، وقولك: لا حد له تعني أنه لاشيء، قال أبو سعيد: والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم غاية في نفسه، لكن يؤمن بالحد وبكل علمه انتهى.

إذا فهمت هذا وتحققته تبين لك منافاة ما قاله الناظم والشارح لكلام أئمة السلف رضوان الله عليهم لأن مرادهم في قولهم: بلا حد كما قال أحمد وهو على العرش بلا حد، وقوله: وكما وصف نفسه سميع بصير بلا حد، وقوله لا يصفه الواصفون ولا يحده أحد. فمرادهم بقوله: بلا حد معناه ما ذكره شيخ الإسلام -قدس الله روحه- بقوله: بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد نفى به إحاطة علم الخلق به وأن يحدوه أو يصفوه على ما هو عليه إلا بما أخبر به عن نفسه ليتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة: الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه. ولهذا قال أحمد: لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية فنفى أن يدرك له حد أو غاية وكذلك ما ذكره الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون حيث قال: وكيف يكون لصفة شيء منه حدًا ومنتهى يعرفه عارف أو يحد قدره واصف إلى آخر كلامه.

فهذا ما ذكره أئمة السلف رضوان الله عليهم في معنى قولهم بلا حد وهو خلاف ما فهمه الشارح في معنى قولهم: بلا حد فإنه قال: وفيه

الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مستويًا على عرشه أن يحد تعالى الله عن ذلك إذ المحدود محدث والمحدث مفتقر للخالق وهذا يوافق ما قاله أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم ممن أخذ بأقوال الجهمية المنكرين لعلوه على عرشه ومباينته لمخلوقاته، كما ذكر ذلك عنهم الإمام عثمان بن سعيد الدارمي في رده على بشر المريسي حيث قال: وادعى المعارض أيضًا أنه ليس لله حد ولا غاية ولا نهاية، قال: وهذا هو الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته واشتق منها جميع أغلوطاته وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها أحد من العالمين فقال له قائل ممن يحاوره: قد علمت مرادك أيها الأعجمي تعني أن الله لا شيء لأن الخلق كلهم قد علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله حد وغاية أو صفة وأن لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة، فالشيء أبدًا موصوف لا محالة ولا شيء يوصف بلا حد ولا غاية وقولك: لا حد له تعني أنه لا شيء قال أبو سعيد: والله تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز لأحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه ولكن يؤمن بالحد وبكل علم انتهى.

فإذا كان ذلك كذلك تعين ما ذكره أئمة السلف حيث قالوا: كيف نعرف الله عز وجل، قال: على العرش بحد كما رواه علي بن الحسين بن شقيق عن عبد الله ابن المبارك ﷺ، وكما رواه الخلال بإسناده إلى الإمام أحمد أنه قيل له يحكى عن ابن المبارك وقيل له: كيف تعرف ربنا؟ قال: على عرشه بحد قال أحمد: هكذا هو عندنا وذكر أيضًا عنه حرب بن إسماعيل قال: قلت لإسحق (يعني ابن راهويه): هو على العرش بحد قال: نعم بحد. وذكر عن ابن المبارك قال: هو على عرشه بائن من خلقه بحد. ثم قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر أقوال أئمة السلف: أنه بحد قال –رحمه الله– بينوا أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه

غيره كما قال مالك وربيعة وغيرهما: الاستواء معلوم، والكيف مجهول. فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر، ولكن نفوا على الخلق به واعلم أني إنما أعدت هذا الكلام وكررته ليتبين لك ما بين اللفظتين من قوله: بلا حد ومن قوله: بحد لتعلم الفرق بين هاتين اللفظتين كما بينه شيخ الإسلام فيما تقدم والله أعلم[١].

وأما قول الشارح: والخالق هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم، الأول من غير بداية والآخر من غير نهاية والظاهر من غير تحديد، والباطن من غير تخصيص، إلى آخر كلامه.

فاعلم -وفقك الله- أن في هذا الكلام ألفاظ لم يقل بها أحد من ائمة السلف ﷺ كقوله: الظاهر من غير تحديد والباطن من غير تخصيص، فلنسلم معنى ما ذكره من هذه الألفاظ لما تقدم بيانه، والذي ذكره أئمة السلف هو ما ذكره ابن القيم -رحمه الله- في سفر الهجرتين حيث قال: وقد فسر أعلم الخلق بربه هذه الآية قوله تعالى: ﴿**هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم**﴾ بأنه هو الأول الذي ليس قبله

---

(١) قال الحافظ الذهبي في ترجمة الحافظ محمد بن حبان أبي حاتم البستي من الميزان ما نصه: قال أبو إسماعيل الهروي شيخ الإسلام سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم بن حبان فقال: رأيته ونحن أخرجناه من سجستان كان له علم كثير ولم يكن له كبير دين: قدم علينا فأنكر الحد لله فأخرجناه. قلت: إنكاره الحد وإثباتكم نوع من فضول الكلام والسكوت عن الطرفين أولى إذ لم يأت نص بنفي ذلك ولا إثباته والله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ فمن أثبته قال له: خصم جعلت لله حدًا برأيك ولا نص معك بالحد. والمحدود مخلوق، تعالى الله عن ذلك. وقال هو للنافي: ساويت ربك بالشيء المعدوم إذ المعدوم لا حد له. فمن نزه الله وسكت سلم وتابع السلف اهـ.

شيء، والآخر ليس بعده شيء، والظاهر الذي ليس فوقه شيء، والباطن الذي ليس دونه شيء، فهذا تفسير أعلم الخلق بربه ولا حاجة بنا إلى تفسير من لا عصمة في قوله. وقد بينا فيما تقدم أن هذا من كلام أهل البدع وأنهم يوهمون الناس أن مقصودهم بذلك أن لا تحصره المخلوقات، ولا تحوزه المصنوعات، وهذا المعنى صحيح. ومقصودهم أنه ليس مباينًا للخلق ولا منفصلا عنه، وأنه ليس فوق السموات رب، ولا على العرش إله. وقد تقدم هذا في كلامه شيخ الإسلام بتمامه.

وأما قوله: والباطن من غير تخصيص - فهو أيضًا من كلام أهل البدع كما ذكره شيخ الإسلام عن ابن التومرت الذي يسمونه المهدي وهو من نفاة الصفات. والجواب عما ذكره ابن التومرت مذكور في العقل والنقل في صفحة سبع ومائتين في المجلد الأخير في الجزء الثالث فمن أراد الوقوف عليه فليراجعه هناك والله أعلم.

ومنها ما ذكره الشارح في صفحة سبع وعشرين على قوله ونهجه أي: نهج اليد والوجه ونحوهما أي: كل ما ورد من الأوصاف من الرجل والقدم والصورة فأقول:

اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله: والصورة أن أراد به ما أخبر به ﷺ في الحديث الصحيح كما في البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله خلق آدم على صورته**» ورواه الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلا ولفظه: «**خلق آدم على صورة الرحمن**» قال شيخ الإسلام: ورواه الأعمش مسندًا، وكما ورد في الحديث: «**فيأتيهم على الصورة التي يعرفونها فيقول: أنا ربكم**» فما أخبر به النبي ﷺ في ذلك فهو الحق الذي لا ريب فيه. ولكن لا نقول إلا ما ورد به النص

عن رسول الله ﷺ ولا يجوز لأحد أن يطلق على الله أنه صورة لأن ذلك لم يرد في الكتاب ولا في السنة لا نفيًا ولا إثباتًا، ولا سمى الله به نفسه. فإطلاق هذه الألفاظ على الله من أقوال أهل البدع التي تلقاها من خلف منهم عمن سلف.

قال ابن القيم -رحمه الله- في المدارج بعد أن ذكر كلامًا سبق: إن الفعل أوسع من الاسم، ولهذا أطلق على نفسه أفعالا لم يتسم منها بأسماء الفاعل كأراد وشاء وأحدث، ولم يسم بالمريد والمشيء والمحدث كما لم يسم نفسه بالصانع والفاعل والمتقن وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء وقد أخطأ أقبح خطأ من اشتق له من كل فعل اسمًا وبلغ بأسمائه زيادة على الألف فسماه الماكر والخادع والفاتن والكائد ونحو ذلك، وكذلك باب الأخبار عنه بالاسم أوسع من تسميته به فإنه يخبر عنه بأنه شيء موجود ومذكور ومعلوم ومراد ولا يسمى بذلك انتهى.

فإذا تبين لك هذا فاعلم أن من أدخل اسم الصورة في أسماء الله أخطأ أقبح خطأ لأن باب الأفعال والأخبار عن الله أوسع من باب الأسماء ولفظ الصورة لم يذكره أحد من علماء أهل السنة والجماعة في عقائدهم، وإنما ذكر ذلك بعض من ينسب إلى أهل السنة فمن اشتق من أفعال الله سبحانه وتعالى أسماء وأوصافًا لم يذكرها الله ولا رسوله إلا على سبيل الإخبار فنقول في ذلك ما قاله الله ورسوله وأخبر به في كتابه وسنة رسوله ﷺ لا نتجاوز القرآن والحديث والله أعلم. وقد تقدم التنبيه على أن السلف -رضوان الله عليهم- قد فسروا آيات الصفات وأحاديثها وبينوا معانيها ونهوا عن تأويلات الجهمية وذكرنا ما ذكره

شيخ الإسلام من أن مذهب أهل التفويض أشر المذاهب وأخبثها ونسبة ذلك إلى السلف من الكذب عليهم والله أعلم.

ومنها ما ذكره في صفحة ثمان وسبعين على قول الناظم:

فسائر الصفات والأفعال قديمة لله ذي الجلال

قال الشارح وسائر الأفعال من الاستواء أو النــزول والإتيان والمجيء والتكوين ونحوها قديمة عند سلف الأمة وأئمتها لله ذي الجلال والإكرام ليس منها شيء محدث وإلا لكان محلاً للحوادث وما حلت به الحوادث فهو حادث تعالى الله عن ذلك انتهى.

فأقول اعلم أنا قد قدمنا فيما قبل من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وكلام تلميذه ابن القيم الذين هم سادات الحنابلة وأئمتهم ما فيه الكفاية ولكن لا بد من التنبيه على بعض ذلك ليتبين لك أن نسبة ذلك إلى سلف الأمة وأئمتها من الكذب عليهم، وإنما هو كلام سلف أئمة أهل البدع والضلال الذين ينتسبون إلى مذهب أهل السنة والجماعة. فمن ذلك أن شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ذكرا أن مذهب السلف وأئمتها أن أفعال الله سبحانه وتعالى قديمة النوع حادثة الآحاد وأن الله سبحانه لم يزل متكلمًا إذا شاء أو لم تزل الإرادات والكلمات تقوم بذاته شيئًا بعد شيء ونحو ذلك.

فإذا عرفت هذا تبين لك أن قول الشارح في أفعال الله الاختيارية: ليس منها شيء محدث وإلا كان محلا للحوادث وما حلت به الحوادث فهو حادث تعالى الله عن ذلك- ليس هو من كلام السلف وأئمتها بل هو من كلام أهل البدع المخالفين للسلف كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى. وأما حلول الحوادث فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته ولا

ينـــزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ولا يأتي يوم القيامة ولا يجيء ولا يغضب بعد أن كان راضيًا ولا يرضى بعد أن كان غضبانًا ولا يقوم به فعل البتة ولا أمر مجدد بعد أن لم يكن ولا يريد شيئًا بعد أن لم يكن مريدًا له، فلا يقول له: كن حقيقة ولا استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستويًا ولا يغضب يوم القيامة غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ولا ينادي عباده يوم القيامة بعد أن لم يكن مناديًا ولا يقول للمصلي إذا قال: ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ : حمدني عبدي فإذا قال: ﴿**الرحمن الرحيم**﴾ قال: (أثنى عليَّ عبدي) فإذا قال: ﴿**مالك يوم الدين**﴾ قال: مجدني عبدي فإن هذه كلها حوادث وهو منـــزه عن حلول الحوادث انتهى، وقد تقدم كلام شيخ الإسلام وفيه الكفاية.

ثم إن من المعلوم عند من له إلمام بالمعارف والعلوم أن نزول الله سبحانه وتعالى إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر وكذلك مجيئه لفصل القضاء بين العباد يوم القيامة لم يكن قديمًا قبل أن يخلق السموات والأرض في الأزل بل ذلك فيما لم يزل إلى يوم القيامة بمشيئته وقدرته وإرادته كما يشاء أن ينـــزل وكما يشاء أن يجيء ويأتي على ما يليق بعظمته وجلاله، ومن تأمل كلام شمس الدين ابن القيم حق التأمل تبين له ما قاله أئمة السلف وتبين له أيضًا وتبين له أيضًا ما يقوله أئمة أهل البدع وما تحت ألفاظهم المحملة التي لم ينطق بها كتاب ولا سنة ولم يتكلم بها أصحاب رسول الله ﷺ ولا التابعون ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين والله أعلم.

وكذلك ما قاله الشارح بعد هذا قال سفيان بن عيينة كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والسكوت عنه ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله ﷺ. فأقول: قد تقدم الكلام على ذلك وإنما

مقصود السلف بذلك تأويله وصرفه عن ظاهره. وأما قوله: وسمع الإمام أحمد رحمه الله شخصًا يروي حديث النـــزول ويقول ينـــزل بغير حركة ولا انتقال، ولا تغير حال، فأنكر الإمام أحمد عليه ذلك وقال: قل كما قال رسول الله ﷺ فهو كان أغير على ربه منك. فأقول: نعم قد كان أحمد ينكر هذه الألفاظ التي لم يأت بها كتاب ولا سنة ولا نطق بها أصحاب رسول الله ﷺ ولا من بعدهم من التابعين وكان يحب السكوت عن ذلك كما قدمنا ذلك عنه في الحد.

ولأئمة السلف ومنهم أحمد كلام في الحركة والانتقال فنذكر من ذلك ما تبين به صحة مذهب السلف وبطلان ما خالفهم من كلام أهل البدع. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في العقل والنقل بعد كلام طويل قال فيه: والفعل صفة كمال لا صفة نقص كالكلام والقدرة وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة، فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وهو المطلوب. وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا.

وهذا فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما، وأما الحارث المحاسبي فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحمد بهجره وكان أحمد يحذر من ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث: إنه رجع عن قوله وقد ذكر الحارث في كتاب فهم القرآن عن أهل السنة في هذه المسألة قولين ورجح قول ابن كلاب وذكر ذلك في قوله تعالى: ﴿**وقل اعملوا**

فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾[التوبة: ١٠٥] وأمثال ذلك.

وأئمة السنة والحديث على إثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كحرب الكرمائي وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة، وأن ذلك هو مذهب أئمة السلف والحديث من المتقدمين والمتأخرين وذكر حرب الكرمائي قول من لقيه من أئمة السلف كأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره: أن الحركة من لوازم الحياة فكل حي متحرك وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم، وطائفة أخرى من السلفين كنعيم بن حماد الخزاعي والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن خزيمة وغيرهم كأبي عمر بن عبد البر وأمثاله يثبتون المعنى الذي يثبته هؤلاء ويسمون ذلك فعلا ونحوه لكن يمنعون عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور وأصحاب أحمد منهم من يوافق هؤلاء كأبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهما، ومنهم من يوافق الأولين كأبي عبد الله بن حامد وأمثاله ثم ذكر كلامًا طويلا إلى أن قال: وقال أبو محمد حرب بن إسماعيل الكرمائي في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحق وغيرهما وذكر معهما من الآثار عن النبي ﷺ الصحابة وغيرهم ما ذكر إلى أن قال: وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق وهو مذهب أحمد وإسحق وإبراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وذكر الكلام في الإيمان والقدر والوعيد والإمامة،

وما أخبر به الرسول من أشراط الساعة وأمر البرزخ والقيامة وغير ذلك إلى أن قال: وهو سبحانه بائن من خلقه لا يخلو من علمه مكان ولله عرش وللعرش حملة يحملونه، وله حد والله أعلم بحده والله على عرشه عز ذكره وتعالى جده ولا إله غيره والله تعالى سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حليم لا يعجل، حفيظ لا ينسى، يقظان لا يسهو رقيب لا يغفل، يتكلم ويتحرك ويسمع ويبصر وينظر ويقبض ويبسط ويحب ويكره ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب ويرحم ويعفو ويغفر ويعطي ويمنع وينــــزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف شاء وكما شاء ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير**﴾[الشورى: ١١] إلى أن قال: ولم يزل متكلمًا عالمًا ﴿**فتبارك الله أحسن الخالقين**﴾[المؤمنون: ١٤] اهـــ.

والمقصود أن ما ذكر عن أئمة السلف في أفعال الله الاختيارية التي تتعلق بمشيئته وقدرته على الحركة فليس لنا أن نعدل عن قولهم ونأخذ بمذاهب أهل البدع وآرائهم.

وقال شيخ الإسلام أيضًا في العقل والنقل: وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه المعروف (بنقض عثمان بن سعيد، على المريسي الجهمي العنيد، فيما افترى على الله في التوحيد) قال: وادعى المعارض أيضًا أن قول النبي ﷺ: «**إن الله ينــــزل إلى السماء الدنيا حين يمضي ثلث الليل فيقول: هل من مستغفر هل من تائب هل من داع**» قال: وادعى أن الله لا ينــــزل بنفسه إنما ينــــزل أمره ورحمته وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال لأنه الحي القيوم بزعمه من لا يزول قال: فيقال لهذا المعارض: وهذا أيضًا من حجج النساء والصبيان، ومن ليس عنده بيان، ولا لمذهبه برهان، لأن أمر الله ورحمته ينــــزل في كل ساعة

ووقت وأوان، فما بال النبي ﷺ يحد لنـــزوله الليل دون النهار ويوقت من الليل شطره والأسحار، أفأمره ورحمته يدعوان العباد إلى الاستغفار، أو يقدر الأمر والرحمة أن يتكلما دونه فيقولان: «**هل من داع فأجيبه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من سائل فأعطيه؟**» فإن أقررت مذهبك لزمك أن تدعي أن الرحمة والأمر هما اللذان يدعوان العباد إلى الإجابة والاستغفار بكلامه دون الله وهذا محال عند السفهاء فكيف عند الفقهاء؟ قد علمتم ذلك ولكن تكابرون؟ وما بال رحمته وأمره ينـــزلان من عنده شطر الليل ثم يمكثان إلى طلوع الفجر ثم يرفعان لأن رفاعة راويه يقول في حديثه: «**حتى ينفجر الفجر**» قد علمتم -إن شاء الله تعالى- أن هذا التأويل باطل، ولا يقبله إلا ساهل، وأما دعواك أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك فلا يقبل منكم هذا التفسير إلا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله ﷺ أو عن بعض أصحابه أو التابعين لأن الحي القيوم يفعل ما شاء ويتحرك إذا شاء ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس إذا شاء، لأن أمارة ما بين الحي والميت التحرك. كل حي متحرك لا محالة كل ميت غير متحرك لا محالة. ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة، ورسول رب العزة؟ إذ فسر نزوله مشروعًا منصوصًا، ووقت لنـــزوله وقتًا مخصوصًا، ولم يدع لك ولأصحابك فيه لعبًا ولا عويصًا. انتهى والله أعلم.

ومنها ما ذكره الشارح في صفحة الثلاثين على قول الناظم:

وكل ما يفعله العباد من طاعة أو ضدها مراد

لربنا من غير ما اضطرار منه لنا فافهم ولا تمار

قال الشارح: وكل ما أي: فعل يفعله العباد من طاعة وهي متعلق المدح في العاجل، والثواب في الآجل، أو ضدها أي: وكل ما يفعله من

ضد الطاعة وهي المعصية يعني ما فيه ذم في العاجل، وعقاب أو لوم في الآجل مراد لربنا تعالى داخل تحت إرادته ومشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو على كل شيء قدير انتهى.

فأقول: اعلم -وفقك الله تعالى- أن الشارح والناظم أطلقا لفظ الإرادة من غير تفصيل ولا بيان وهو كلام مجمل موهم من جنس ما تقدم من الألفاظ التي نبهنا عليها من كلام أهل البدع، فإن الظاهر من هذا اللفظ الذي أطلقه الشارح والناظم إنما يراد به الإرادة الكونية القدرية وفي المسألة تفصيل قد ذكره المحققون من أهل العلم لأن الإرادة إرادتان: إرادة كونية قدرية وإرادة دينية شرعية.

وبيان ذلك بما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في منهاج السنة حيث قال: (الوجه الثالث) طريقة الأئمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نوعان إرادة تتعلق بالأمر وإرادة تتعلق بالخلق فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمر به، وأما إرادة الخلق فإن يريد ما يفعله هو فإرادة الأمور هي المتضمنة للمحبة والرضا وهي الإرادة الدينية، والإرادة المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية، فالأولى كقوله تعالى: ﴿**يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر**﴾[البقرة: ١٨٥] وقوله: ﴿**يريد الله ليبين لكم**﴾[النساء: ٢٦] إلى قوله: ﴿**يريد الله أن يخفف عنكم**﴾[النساء: ٢٨] وقوله: ﴿**ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم**﴾[المائدة: ٦] الآية وقوله: ﴿**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت**﴾[الأحزاب: ٣٣] الآية الثانية كقوله تعالى: ﴿**فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقًا حرجًا**﴾[الأنعام: ١٢٥] وقوله: ﴿**ولا ينفعكم**

نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾[هود: ٣٤] الآية ومن هذا النوع قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومن الأول كقولهم لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله منه فإذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مرادًا للرب عز وجل بالاعتبار الأول والطاعة موافقة لتلك الإرادة وموافقة للأمر المستلزم لتلك الإرادة فأما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعًا وحينئذ فالنبي يقول له: إن الله يبغض الكفر ولا يحبه ولا يرضاه لك أن تفعله ولا يريده بهذا الاعتبار والنبي ﷺ يأمره بالإيمان الذي يحبه الله ويرضاه له ويريده بهذا الاعتبار. ثم ذكر كلامًا طويلاً في منهاج السنة في الجزء الثاني من المجلد الأول في صفحة اثنين وعشرين فمن أراد الوقوف عليه فيراجعه في محله.

وقال أيضًا -رحمه الله تعالى- في موضع آخر وقد قسم الإرادة أربعة أقسام فقال رحمه الله:

الأول: ما تلقت به الإرادتان وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة فإن الله تعالى أرادها إرادة دين وشرع فأمر به وأحبه ورضيه وأراده إرادة كون فوقع ولولا ذلك لما كان.

الثاني: ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة، فعصى ذلك الأمر الكفار والفجار فتلك كلها إرادة دين وهو يحبها ويرضاها لو وقعت و لم تقع.

الثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها كالمباحات والمعاصي، فإنه لم يأمر بها و لم يرضها و لم يحبها إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر، ولولا مشيئته وقدرته وخلقه لما كانت ولما وجدت فإن ما شاء الله كان وما لم

يشأ لم يكن.

الرابع: من أقسام الإرادة الذي لم تتعلق به لا هذه الإرادة ولا هذه فهذا ما لم يكن من أنواع المباحات والمعاصي انتهى.

إذا تبين لك هذا فاعلم أن قول الناظم والشارح يوافق ما قالته القدرية الجبرية حين ردوا ما قالته القدرية النفاة لما أنكروا القدر وزعموا أن الأمر أنف فقابلهم أولئك بالقول بالجبر[1] وأنهم لا يخرجون عن قدره وقضائه نظرًا منهم إلى الأمر كائن بمشيئة الله وقدره وإن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأنه تعالى خالق كل شيء وربه ومليكه ولا يكون في ملكه شيء إلا بقدرته وخلقه وبمشيئته كما قال تعالى ﴿**إنا كل شيء خلقناه بقدر**﴾[القمر: ٤٩] ﴿**ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله... ولو شاء ربك ما فعلوه**﴾[الأنعام: ١١١، ١١٢] ﴿**وما تشاؤون إلا أن يشاء الله**﴾[الإنسان: ٣٠] ونحو ذلك من الآيات ولا ريب أن هذا أصل عظيم من أصول الإيمان لا بد منه في حصول الإيمان وبإنكاره ضلت القدرية النفاة وخالفوا جميع الصحابة وأئمة الإسلام لكن لا بد معه من الإيمان بالإرادة الشرعية الدينية التي نزلت بها الكتب الإيمانية ودلت عليها النصوص النبوية، وأئمة المسلمين قد أثبتوا هذه وهذه وذكروا الجمع بينهما وآمنوا بكلٍ من الأصلين فتفطن فهذا الموضع يزيل عنك إشكالات كثيرة والله سبحانه وتعالى أعلم.

---

(١) اقتصر المؤلف وفقنا الله وإياه على رد الجبرية على القدرية و لم يذكر مذهب أهل الحديث ومتبعي السلف في الرد على الفريقين للجمع بين النصوص المثبتة لأفعال العبد بمشيئة الله تعالى، إذ عليها مدار صحة التكليف وقد أثبته وأوضحه المحقق ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه شفاء الغليل بما لم يأت بمثله أحد، وقول المؤلف: وإنهم لا يخرجون عن قدره إلخ يقوله الأثريون أيضًا لا الجبرية وحدهم.

فصل

ومنها ذكر الشارح في صفحة خمس وثلاثين على قول الناظم:

وجاز للمولى يعذب الورى　　من غير ما ذنب ولا جرم جرى

إلى آخره.

قال الشارح: وجاز للمولى جل جلاله - وهو رب العالمين - يعذب الورى أي: الخلق من غير ما ذنب أي إثم ولا جرم هو بمعنى ما قبله وعطفه عليه لزيادة البيان جرى من العدم إلى قوله: حتى إثابة العاصي وعقوبة المطيع إلى قوله لأنه تعالى لو عذبهم بعدله الخالص من شائبة الظلم لأنه تعالى تصرف في ملكه، والعدل وضع الشيء في محله من غير اعتراض على الفاعل عكس الظلم إلى آخر كلامه.

فأقول اعلم -وفقك الله- أن هذا الكلام الذي قاله الناظم، والشارح يخالف ما قاله المحققون من أهل العلم، بل هو من كلام أهل البدع الذين قابلوا باطلا بباطل المخالفين لأئمة السلف رضوان الله تعالى عليهم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- بعد كلام له سبق: وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل في الجزاء وأنه لا يبخس عاملا عمله، وكذلك قوله فيمن عاقبهم ﴿**وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم**﴾[النحل: ١١٨] ﴿**فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء**﴾[هود: ١٠١] وقوله ﴿**وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين**﴾ [الزخرف: ٧٦] بين أن عقاب المجرمين عدلا لذنوبهم لا

لأنا ظلمناهم بغير ذنب. والحديث الذي في السنن «**لو عذب الله أهل سمواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم**» يبين أن العذاب لو وقع لاستحقاقهم ذلك لا لكونه بغير ذنب. وهذا يبين أن من الظلم المنفي من لم يذنب. وكذلك قوله: ﴿**وقال الذي آمن يا قوم إني أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب * مثل دأب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلمًا للعباد**﴾ [غافر: ٣٠، ٣١] يبين أن هذا العقاب لم يكن ظلمًا بل لاستحقاقهم ذلك وأن الله لا يريد الظلم. والأمر الذي لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادرًا عليها فعلم أن الله قادر على ما نزه نفسه عنه من الظلم وأنه لا يفعله وبذلك يصح قوله: «**إني حرمت الظلم على نفسي**» وأن التحريم هو المنع. وهذا لا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته فلا يصلح أن يقال: حرمت على نفسي أو منعت نفسي من خلق مثلي أو جعل المخلوقات خالقة ونحو ذلك من المحالات وأكثر ما يقال في تأويل ذلك ما يكون معناه إني أخبرت عن نفسي بأن ما لا يكون مقدورًا لا يكون مني وهذا المعنى مما يتيقن المؤمن أنه ليس ما أراد الرب وأنه يجب تنـــزيه الله ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنى الذي لا يليق الخطاب بمثله إذ هو مع كونه شبه التكرير وإيضاح الواضح ليس فيه مدح ولا ثناء ولا ما يستفيده المستمع فعلم أن الذي حرمه على نفسه هو أمر مقدور عليه لكنه لا يفعله لأنه حرمه على نفسه وهو سبحانه منـــزه مقدس عنه يبين أن ما قاله الناس في حدود الظلم يتناول هذا دون ذلك كقول بعضهم: الظلم وضع الشيء في غير موضعه كقولهم: من أشبه أباه فما ظلم فما وضع الشبه غير موضعه. ومعلوم أن الله

سبحانه حكم عدل لا يضع الأشياء إلا مواضعها، ووضعها غير مواضعها ليس ممتنعًا لذاته، بل هو ممكن لكنه لا يفعله لأنه لا يريده بل يكرهه ويبغضه إذ قد حرمه على نفسه.

وكذلك من قال: الظلم إضرار غير مستحق، فإن الله لا يعاقب أحدًا بغير حق. وكذلك من قال هو نقص الحق، وذكر أن أصله النقص كقوله: ﴿**كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئًا**﴾[الكهف: ٣٣] وأما من قال: هو التصرف في ملك الغير، فهذا ليس بمطرد ولا منعكس فقد يتصرف الإنسان في ملك غيره بحق ولا يكون ظالمًا، وقد يتصرف في ملكه بغير حق فيكون ظالمًا. وظلم العبد نفسه كثير في القرآن. وكذلك من قال: فعل المأمور خلاف ما أمر به ونحو ذلك. أتسلم صحة مثل هذا الكلام؟ فالله سبحانه قد كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرم. وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الأمور التي نبهنا عليها فيه، وإنما نشير إلى النكت.

وبهذا تبين القول المتوسط وهو: أن الظلم الذي حرمه الله على نفسه مثل أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها ويعاقب البريء على ما لم يفعل من السيئات ويعاقب هذا بذنب غيره أو يحكم بين الناس بغير القسط ونحو ذلك من الأفعال التي ينـــزه الرب عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه. وكما أن الله منـــزه عن صفات النقص والعيب فهو أيضا منـــزه عن أفعال النقص والعيب وعلى قول الفريق الثاني: ما ثم فعل يجب تنـــزيه الله عنه أصلاً، والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف إلى آخر كلامه -رحمه الله تعالى- فمن أراد الوقوف عليه

فهو في المجلد الأول من الفتاوى في صفحة اثنين وأربعين وثلاث مئة إذا تحققت، هذا وتبين لك من شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- أن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحدًا من عباده بغير ذنب لأنه نزه نفسه عن ذلك فلا يريده، بل يكرهه ويبغضه لأنه حرمه على نفسه وإن كان قادرًا عليه فتبين بهذا خطأ الناظم والشارح حيث توهما أن ذلك جائز بغير ذنب ولا جرم استحق به العقاب والعذاب فإن هذا هو حقيقة قول الفريق الثاني الذين قابلوا باطلا بباطل حيث قالوا: ما ثم فعل يجب تنـــزيه الله عنه أصلا.

وقال ابن القيم -رحمه الله تعالى- في "شفاء العليل" في مناظرة جرت بين سني وجبري قال السني في جواب الجبري: وصرحت بأنه يجوز عليه أن يعذب أشد العذاب لمن لم يعصه طرفة عين، فإن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك بل هو جائز عليه، ولولا خبره عن نفسه بأنه لا يفعل ذلك لم تنـــزهه عنه، وقلت عن تكليفه عباده بما كلفهم به: منـــزلة تكليف الأعمى للكتابة، والزَّمِن للطيران، فَبَغَّضْتَ الرَّبَّ إلى مَنْ دعوتَه إلى هذا الاعتقاد ونَفَّرْتَه عنه وزعمتَ أنك تقرر بذلك توحيده وقد قلعت شجرة التوحيد من أصلها وأما منافاة الجبر للشرائع فأمر ظاهر لا خفاء به فإن مبني الشرائع على الأمر والنهي وأمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور ونهيه عن فعله لا فعل المنهي عبث ظاهر، فان متعلق الأمر والنهي فعل العبد وطاعته ومعصيته فمن لا فعل له كيف يتصور أن يقوم بطاعته أو معصيته، وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب وكان ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من النعيم والعذاب أحكامًا جارية عليهم لمحض المشيئة والقدرة لا أنها بأسباب طاعتهم ومعاصيهم. بل هاهنا أمر آخر وهو أن الجبر مناف للخلق كما هو

مناف للأمر، فإن الله سبحانه له الخلق والأمر وما قامت السموات إلا بعدله فالخلق قام بعدله وبعدله ظهر كما أن الأمر بعدله وبعدله وجد، فالعدل سبب وجود الخلق والأمر وغايته فهو عليه الفاعلية الغائية والجبر لا يجامع العدل ولا يجامع الشرع والتوحيد انتهى.

والمقصود من هذا أنه نفى تجويز عذاب الله عباده على ما لم يفعلوه من الذنوب والجرائم وقد نزه الله نفسه عن ذلك لأنه لا يريده بل يكرهه ويبغضه والله سبحانه وتعالى أعلم.

وقال أيضًا رحمه الله في عدة الصابرين على قوله سبحانه: ﴿**ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم وكان الله شاكرًا عليمًا**﴾[النساء: ١٤٧] كيف يجد في ضمن هذا الخطاب أن شكره تعالى يأبى تعذيب عباده سدى بغير جرم كما يأتي إضاعة سعيهم باطلاً، فالشكور لا يضيع أجر محسن ولا يعذب غير مسيء وفي هذا رد لقول من زعم أنه يكلف عبده ما لا يطيقه ثم يعذبه على ما لا يدخل تحت قدرته، تعالى الله عن الظن الكاذب والحسبان الباطل علوًا كبيرًا، فشكره سبحانه اقتضى أن لا يعذب المؤمن الشكور ولا يضيع عمله وذلك من لوازم هذه الصفة فهو منـــزه عن خلاف ذلك كما تنـــزه عن سائر العيوب والنقائص التي تنافي كماله وغناه وحمده انتهى.

وأما قول الشارح واستدل بقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام ﴿**إن تعذبهم فإنهم عبادك**﴾[المائدة: ١١٨] فأقول هذه الآية لا تدل على ما توهمه الشارح من أنه جائز لله أن يعذب عباده من غير ذنب ولا جرم استحقوا به بل الآية تدل على خلافه كما تقدم بيانه مبينًا مفصلا.

وقال ابن القيم -رحمه الله تعالى- في مدارج السالكين على هذه الآية في صفحة مائتين وإحدى عشر: وهذا من أبلغ الأدب مع الله في مثل هذا المقام أي شأن السيد رحمة عبيده والإحسان إليهم وهؤلاء عبيدك ليسوا عبيدًا لغيرك فإذا عذبتهم مع كونهم عبيدك، فلولا أنهم عبيد سوء من أنجس العبيد وأعتاهم على سيدهم وأعصاهم له لم يعذبهم؛ لأن قربة العبودية تستدعي إحسان السيد إلى عبده ورحمته له فلماذا يعذب أرحم الراحمين وأجود الأجودين وأعظم المحسنين إحسانًا عبيده لولا فرط عتوهم وإبائهم عن طاعته وكما استحقاقهم للعذاب وقد تقدم قوله: ﴿**إنك أنت علام الغيوب**﴾[المائدة: ١٠٩] أي: هم عبادك وأنت أعلم بسرهم وعلانيتهم فإذا عذبتهم عذبتهم على علم منك لما تعذبهم عليه فهم عبادك وأنت أعلم بما جنوه واكتسبوه. فليس في هذا استعطاف لهم كما يظنه الجهال ولا تفويض إلى محض المشيئة والملك المجرد عن الحكمة كما تظنه القدرية وإنما هو إقرار واعتراف وثناء عليه بحكمته وعدله وكمال علمه بحالهم واستحقاقهم للعذاب إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

فصل

ومنها ما ذكره في القول السديد على قوله: ﴿**فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله**﴾[البقرة: ٢٥٦] فقال: ومعنى الإيمان بالله أن تعتقد أنه هو الإله المعبود الذي لا يستحق العبادة أحد سواه ومعنى الكفر بالطاغوت: أن تعتقد بطلان عبادة غير الله إلى آخر كلامه.

فأقول اعلم -وفقك الله- أنه لا يكفي في الإيمان بالله مجرد الاعتقاد بالقلب فقط فإن هذا هو مذهب الجهمية ومن تبعهم من أهل الكلام، بل لا بد مع ذلك من نطق اللسان واعتقاد الجنان والعمل بالأركان فإن اعتقاد القلب وحده لا يكفي في النجاة، بل هو مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة وأئمة الحديث وغيرهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -قدس الله روحه- في كتاب الإيمان: ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان فتارة يقولون: هو قول وعمل وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية وتارة يقولون: قول وعمل ونية واتباع السنة وتارة يقولون: باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، وكل هذا صحيح فإذا قالوا: قول وعمل فإنه يدخل في القول قول القلب واللسان جميعًا وهذا هو المفهوم من لفظ: والكلام ونحو ذلك إلى أن قال: والمقصود هنا أن من قال: من السلف الإيمان قول وعمل أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك فزاد الاعتقاد بالقلب ومن قال: قول وعمل ونية قال: القول يتناول ذلك

ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوبًا لله إلا باتباع السنة. وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل وإنما أرادوا ما كان مشروعًا من الأقوال والأعمال ولكن كان مقصودهم الرد على المرجئة الذين جعلوه قولاً فقط، فقالوا: بل هو قول وعمل، والذين جعلوه أربعة فسروا مرادهم كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة لأن الإيمان إذا كان قولا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولا وعملا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قول وعمل ونية بلا اتباع سنة فهو بدعة.

قال ابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتاب الصلاة: وهاهنا أصل آخر وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام والعمل قسمان: عمل القلب وهو نية وإخلاص وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله وإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة إلى آخر كلامه -رحمه الله- إذا المقصود بهذا التنبيه فمن أراد الكلام بتمامه فليراجعه هناك.

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- في كشف الشبهات ما ذكره بقوله: ولنختم الكلام إن شاء الله بمسألة مهمة جدًا فذكر كلامًا ثم قال: فنقول لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما إلى أن قال: فإن عمل بالتوحيد عملا ظاهرًا وهو لا يفهمه ولا

يعتقده بقلبه فهو منافق وهو شر من الكافر الخالص إلى آخر كلامه، وكذلك الكفر بالطاغوت لا يكفي في ذلك مجرد اعتقاد القلب فقط كما قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد:

باب ما جاء أن بعض هذه الأمة يعبد الأوثان وقول الله تعالى: **﴿ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبًا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت﴾**[النساء: ٥١] قال في المسائل في معنى الطاغوت (الرابعة) وهي من أهمها ما معنى الايمان بالجبت والطاغوت؟ هل هو اعتقاد القلب أو هو موافقة أصحابها مع بعضها ومعرفة بطلانها؟ انتهى.

فإذا تبين هذا لك فاعلم أن اعتقاد بطلان عبادة غير الله لا يكفي في النجاة وحده، بل لا بد مع ذلك من تكفيرهم والبراء منهم ومن دينهم والتصريح لهم بذلك وإظهار العداوة والبغضاء لهم كما قال شيخنا الشيخ عبد الرحمن بن حسن على ما ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب بقوله: أصل الإسلام وقاعدته أمران:

الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له والتحريض على ذلك والموالاة فيه وتكفير من تركه.

الثاني: الإنذار عن الشرك في عبادة الله والتغليط في ذلك والمعاداة فيه وتكفير من فعله، فذكر كلامًا طويلا ثم قال رحمه الله تعالى:

وقد وسم أهل الشرك بالكفر فيما لا يحصى من الآيات فلا بد من تكفيرهم وأيضًا هذا هو مقتضى لا إله إلا الله الإخلاص فلا يتم معناها إلا بتكفير من جعل لله شريكًا في عبادته كما في الحديث الصحيح «**من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله حرم ماله ودمه وحسابه على الله**» فقوله: وكفر بما يعبد من دون الله - تأكيد للنفي فلا يكون

معصوم الدم والمال إلا بذلك فلو شك أو تردد لم يعصم دمه وماله، فهذه الأمور هي تمام التوحيد لأن لا إله إلا الله قيدت في الأحاديث بقيود ثقال بالعلم والإخلاص والصدق واليقين وعدم الشك فلا يكون المرء موحدًا إلا باجتماع هذا كله واعتقاده وقبوله ومحبته والمعاداة فيه والموالاة انتهى.

ثم إني بعد ما حررت هذه الكلمات وقفت على ما ذكره في القول السديد أن أركان الإيمان ثلاثة قول باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان.

فقلت من التعجب ليت شعري أأيقـــاظ أميـــة أم نيـــام

فإذا كان هذا هو الحق وتعتقد أنها أركان الإيمان فكيف ساغ لك أن تذكر أن معنى الإيمان بالله أن تعتقد أنه هو الإله المعبود الذي لا يستحق العبادة أحد سواه. وقد ذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- في كشف الشبهات أنه لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلمًا وأنت لم تذكر في معنى الإيمان بالله في هذا الموضع إلا ركنًا واحدًا وهو الاعتقاد فقط. وقد علمت أنه لا بد من الركنين الآخرين لأنه لا يكون الرجل مسلمًا إلا بالقيام بهذه الأركان الثلاثة وقد تقدم أن مذهب الجهمية هو التصديق فقط، وتقدم أقوال أئمة السلف في معنى الإيمان فلا بد من المصير إلى ما ذكروه وقرروه وكذلك ما ذكرته في معنى الطاغوت أن تعتقد بطلان عبادة غير الله، وقد كان من المعلوم أنه لا بد مع ذلك من تكفير من فعل الشرك والبراءة منه والتصريح لهم بالعداوة والبغضاء فتأمل ذلك والله الموفق للصواب.

ومنها ما ذكره في "الكواكب" في الصفحة العشرين حيث قال في البصر ولا على سبيل تأثر حاسة:

فأقول: اعلم أن هذه اللفظة من جملة الألفاظ المخترعة المبتدعة التي لم ينطق بها السلف رضوان الله عليهم لا نفيًا ولا إثباتًا فاعلم ذلك.

وذلك ما ذكره الشارح بقوله في السمع والبصر: إنهما صفتان زائدتان على الذات وهذا القول الذي ذكره الشارح من أقوال أهل البدع كالأشاعرة وغيرهم وكما ذكره شيخ الإسلام عن ابن رشد وغيره، وإذا كان من المعلوم بالاضطرار أن السمع والبصر من الصفات اللازمة القائمة بذات الرب سبحانه وتعالى فكيف يجوز أن يقال: إنهما صفتان زائدتان على الذات وهذا من أمحل المحال وأبطل الباطل. فإن ما كان من الصفات زائدًا على الذات لا يكون منها، بل يكون مفارقًا لها ومن المعلوم أن ما كان مفارقًا للذات لا يكون من الصفات القائمة بذاته، بل يكون مخلوقًا من مخلوقاته تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وقد قال الشيخ الإمام عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله تعالى- في رده على الزيدية لما أثبت الصفات اللازمة القائمة بذات الله.

قال الزيدي: فإن ترد أنها تدل على صفات زائدة على الذات لزمك ما لزم الأشاعرة وهو أن يكون مع الله قدماء وهي المعاني التي لحقت ذاته تعالى بالوصف ونحن نبرأ من هذا نحن وأنت، قال الشيخ عبد الله في جوابه: فيقال: أهل السنة والجماعة يقولون: إن الله تبارك وتعالى موجود كامل بجميع صفاته فإذا قال القائل: دعوت الله أو عبدت الله كان اسم الله متناولا للذات المتضمنة لصفاتها، ليس اسم الله اسمًا لذات

مجردة عن صفاتها اللازمة لها وحقيقة ذلك أنه لا يكون نفسه إلا بنفسه ولا تكون ذاته إلا بصفاته ولا يكون نفسه إلا بما هو داخل في مسمى اسمها ولكن قول القائل: إنه يلزم أن يكون مع الله قدماء، تلبيس.

فإن ذلك يشعر أن مع الله قدماء منفصلة عنه وهذا لا يقوله إلا من هو من أكفر الناس وأجهلهم بالله كالفلاسفة؛ لأن لفظ الغير يراد به ما كان مفارقًا له بوجود أو زمان أو مكان ويراد به ما أمكن العلم به دونه فالصفة لا تسمى غيرًا له. فعلى المعنى الأول يمتنع أن يكون معه غيره، وأما المعنى الثاني فلا يمتنع أن يكون وجوده مشروطًا بصفات وأن يكون مستلزمًا لصفات لازمة له وإثبات المعاني القائمة التي يوصف بها الذات لا بد منها لكل عاقل ولا خروج عن ذلك إلا بجحد وجود الموجودات مطلقًا، وأما من جعل وجود المسلم هو وجود القدرة ووجود القدرة هو وجود الإرادة فطرد هذه المقالة يستلزم أن يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى وهذا منتهى الاتحاد، وهو مما يعلم بالحس والعقل والشرع أنه في غاية الفساد ن ولا مخلص من هذا إلا بإثبات الصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات وهو دين الذين آمنوا وعملوا الصالحات – ثم ذكر كلامًا طويلا تركناه خشية الإطالة.

وقال الإمام أحمد في الرد على الزنادقة: فقالت الجهمية لنا لما وصفنا الله بهذه الصفات: إن زعمتم أن الله ونوره والله وعظمته وقدرته فقد قلتم بقول النصارى حين زعمتم أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته فقلنا: لا نقول عن الله لم يزل وقدرته ونوره ولكن لم يزل بقدرته وبنوره لا متى قدر ولا كيف قدر؟ وقالوا: لا تكونوا موحدين أبدًا حتى تقولوا: كان الله ولا شيء فقلنا: نحن نقول: كان الله ولا

شيء، ولكن إذا قلنا: إن الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنما نصف بها واحدًا بجميع صفاته وضربنا لهم في ذلك مثلا فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة أليس لها جذوع وكرب وليف وسعف وخوص وجمار واسمها اسم شيء واحد نخلة سميت نخلة بجميع صفاتها فكذلك الله سبحانه وتعالى وله المثل الأعلى بجميع صفاته إله واحد، ولا نقول: إنه كان في وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق القدرة والذي ليس له قدرة هو عاجز، ولا نقول: إنه كان في وقت من الأوقات ولا علم له حتى خلق العلم والذي لا يعلم هو جاهل ولكن نقول: لم يزل الله عالمًا قادرًا مالكًا لا متى ولا كيف، وقد سمى الله رجلا كافرًا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال: ﴿**ذرني ومن خلقت وحيدًا**﴾[المدثر: ١١] وقد كان هذا الذي سماه الله وحيدًا وله عينان وأذنان ولسان وشفتان ويدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد سماه الله وحيدًا بجميع صفاته تعالى وله المثل الأعلى هو بجميع صفاته إله واحد انتهى.

فتبين بما ذكره الإمام أحمد أن الله سبحانه وتعالى إله واحد بجميع صفاته اللازمة القائمة بذاته ولم يقل عن هذه الصفات زائدة على ذاته كالسمع والبصر، كما أن النخلة بجذوعها وكربها وليفها وسعفها وخوصها وجمارها نخلة واحدة هذه الصفات لها ولا يمكن في العقل أن السعف والليف زائدن على مسمى النخلة إذ جعل هذه المسميات من مسمى واحد وليس منها شيء زائد على ذاته والله أعلم.

وقال ابن القيم –رحمه الله تعالى– في بدائع الفوائد بعد كلام سبق: حلوا لنا شبة من قال باتحادهما ليتم الدليل فإنكم أقمتم دليلا وعليكم الجواب عن المعارض فمنها أن الله وحده هو الخالق وما سواه مخلوق فلو

كانت أسماؤه غيره لكانت مخلوقة وللزم إلا يكون له اسم في الأزل ولا صفة لأن أسماءه صفات وهذا هو السؤال الأعظم الذي قاد متكلمي الإثبات إلى أن يقولوا الاسم هو المسمى فما عندكم في دفعه؟

والجواب أن منشأ الغلط في هذا الباب من إطلاق ألفاظ مجملة محتملة لمعنيين حق وباطل فلا ينفصل النـــزاع إلا بتفصيل تلك المعاني وتنـــزيل ألفاظها عليها، ولا ريب أن الله تبارك وتعالى لم يزل ولا يزال موصوفًا بصفات الكمال المشتقة أسماؤه منها فلم يزل وأسمائه وهو إله واحد له الأسماء الحسنى والصفات العلى وصفاته وأسماؤه داخلة في مسمى اسمه وإن كان لا يطلق على الصفة وحدها أنها إله يخلق ويرزق فليست صفاته وأسماؤه غيره وليست هي نفس الإله. وبلاء القوم من لفظة الغير فإنها يراد بها معنيين أحدهما المغاير لتلك الذات المسماة بالله وكل ما غاير الله مغايرة محضة بهذا الاعتبار فلا يكون إلا مخلوقًا ويراد به مغايرة الصفة للذات إذا جردت عنها.

فإذا قيل: علم الله وكلام الله غيره بمعنى أنه غير الذات المجردة عن العلم والكلام كان المعنى صحيحًا ولكن الإطلاق باطل فإذا أريد أن العلم هو الكلام المغاير لحقيقته المختصة التي امتاز بهما عن غيره كان باطلا لفظًا ومعنى، وبهذا أجاب أهل السنة والمعتزلة القائلين بخلق القرآن قالوا: كلامه تعالى داخل في مسمى اسمه فالله تعالى اسم للذات الموصوفة بصفات الكمال ومن تلك الصفات صفة الكلام، كما أن علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره غير مخلوق ولا يقال: إنه غير الله فكيف يقال: إنه بعض ما تضمنه وهو أسمائه مخلوقة وهي غيره فقد حصحص الحق بحمد الله وانحسم الإشكال وإن أسماءه الحسنى التي في القرآن من كلامه

وكلامه غير مخلوق، ولا يقال: هو غيره ولا هو هو، وهذا المذهب مخالف لمذهب المعتزلة الذين يقولون: أسماؤه تعالى غيره وهي مخلوقة ولمذهب من رد عليهم ممن يقول: أسماؤه نفس ذاته ولا غيره وبالتفصيل تزول الشبهة ويتبين الصواب والحمد لله انتهى.

إذا تبين هذا فقد كان معلومًا بالاضطرار أن أسماء الله وصفاته من الله وأنها داخلة في مسمى اسمه لا مغايرة له ولا منفصلة عنه. وقال الشيخ عبد الله ابن شيخ الإسلام محمد أيضًا في رده على الزيدية بعد كلام ذكره عن أهل البدع في لفظ الغير: ولهذا أطلق كثير من مثبتة الصفات عليها أنها أغيار للذات وقالوا يقولون: إنها غير الذات ولا يقول: إنها غير الله فإن لفظ الذات لا يتضمن الصفات بخلاف اسم الله فإنه يتناول الصفات ولهذا كان الصواب على قول أهل السنة أن لا يقال في الصفات: إنها زائدة على اسم الله بل من قال ذلك فقد غلط عليهم، وإذا قيل: هل هي زائدة على الذات أم لا؟ كان الجواب أن الذات الموجودة في نفس الأمر مستلزمة للصفات، فلا يمكن وجود الذات مجردة عن الصفات، بل ولا يوجد شيء من الذوات مجردًا عن جميع الصفات، بل لفظ تأنيث (ذو) ولفظ (ذو) مستلزم للإضافة وهذا اللفظ مولد أن يقال: ذات علم وذات قدرة وذات سمع كما قال الله تعالى: ﴿**فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم**﴾[الأنفال: ١] ويقال: فلانة ذات مال وجمال ثم لما علموا أن نفس الرب ذات علم وقدرة وسمع وبصر ردًا على من نفى صفاتها عرفوا لفظ الذات وصار التعريف يقوم مقام الإضافة بحيث إذا قيل لفظ الذات فهو ذات كذا، فالذات لا يكون إلا ذات علم قدرة ونحوه من الصفات لفظًا ومعنى وإنما يريد محققو أهل السنة بقولهم: الصفات زائدة على الذات أنها زائدة على ما أثبته نفاة الصفات من

الذات فإنهم أثبتوا ذاتًا مجردة لا صفات لها، فأثبت أهل السنة الصفات زائدة على ما أثبته هؤلاء فهي زيادة في العلم والاعتقاد والخبر لا زيادة على نفس الله جل جلاله، بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات لا يمكن أن تفارقها ولا توجد الصفات بدون الذات ولا الذات بدون الصفات والمقصود هنا بيان بطلان كلام هذا المعترض.

إذا تأملت هذا فاعلم أن ما قاله محققو أهل السنة حيث قالوا: إن الصفات زائدة على الذات إنما مرادهم بذلك أنها زائدة على ما أثبته نفاة الصفات من الذات، فإنهم أثبتوا ذاتًا مجردة لا صفاتًا ومقصود أهل السنة أنها زائدة على ما أثبته هؤلاء النفاة فهي زيادة في العلم والاعتقاد والخبر لا زيادة على نفس الله جل جلاله، بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات لا يمكن أن تفارقها ولا توجد الصفات بدون الذات ولا الذات بدون الصفات كما تقدم بيانه.

إذا تحققت هذا فتخصيص الشارح السمع والبصر بأنهما صفتان زائدتان على الذات تخصيص لا أدري ما مقصوده بذلك، وأهل السنة أطلقوا لفظ الصفات ولم يخصوا السمع والبصر فتأمل ذلك مع أن الإجمال والإطلاق في هذا الموضع وغيره تفصيل ولا تبيين لما أرادوه من إثبات الصفات الزائدة على ما أثبته النفاة من الذات يوهم من لا معرفة له بكلام أهل السنة -رضوان الله عليهم- أن المقصود بذلك أنها زائدة على نفس الله جل جلاله وهذا من أبطل الباطل وأمحل المحال وقد قال ابن القيم -رحمه الله- في الكافية الشافية:

فعليك بالتبيين والتفصيل فالـــ إطلاق والإجمال دون بيان
كما أفسدا هذا الوجود وخبطا الـــ آراء والأذهان كل زمان

ثم لا يخفى عن المحب أن أهل السنة لم يقولوا: إن الصفات زائدة على الذات فقط كما توهمه الشارح وإنما قالوا: إنها زائدة على ما أثبته النفاة من الذات لأنهم إنما أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات فتأمل ذلك والله أعلم.

وهذا آخر ما أردنا من التنبيه على هذه الورطات التي لا مخلص منها إلا باتباع مذهب السلف من أهل السنة المحضة الذين هم الأسوة وهم القدوة في مسائل هذا الباب وغيره.

إذا تحققت هذا فنحن لم نذكر في هذا التنبيه إلا ما ذكره أئمة الحنابلة وساداتهم الذين أخذوا بأقوال سلف هذه الأمة وأئمتها، وهذا الذي ذكرناه عن الأئمة هو الذي ندين الله به وهو الحق والصواب، الذي لا شك فيه ولا ارتياب، وما خالفها فهو من كلام أهل البدع المخالفين لأهل السنة والجماعة. و ﴿**الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق**﴾ وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

كتاب الردّ على ابن عقيل الحنبلي

كتاب تنزيه الشريعة عن الألفاظ الشنيعة